كتاب

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

دراسة في التقاسيم والأنواع

صنفه
راجي عفو ربه الكريم
أ.د/ الدمراني بن عبد الله بن عبد الغني
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر

المكتبة العمرية
دار الذخائر

نخبة الفكر

في مصطلح أهل الأثر

عبد الغني، الدمراني بن عبد الله.
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
تصنيف: الدمراني بن عبد الله بن عبد الغني.
القاهرة: المكتبة العمرية - دار الذخائر - ٢٠٢٤م.
١٨٤ ص - ١٧ × ٢٤ سم.

أصل هذا الكتاب بحث نشر فى حولية كلية أصول الدين بالقاهرة العدد الثاني والثلاثون سنة ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٢٨٧٥/ ٢٠١٨

الترقيم الدولي: ISSN: 2682-3071

الطّبعة الأولى ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

المكتبة العمرية   دار الذخائر

شارع الإمام محمد عبده خلف الجامع الأزهر
+20108543160 +201060908845 +2012202275629
dar.alzakhair@gmail.com
دار الذخائر

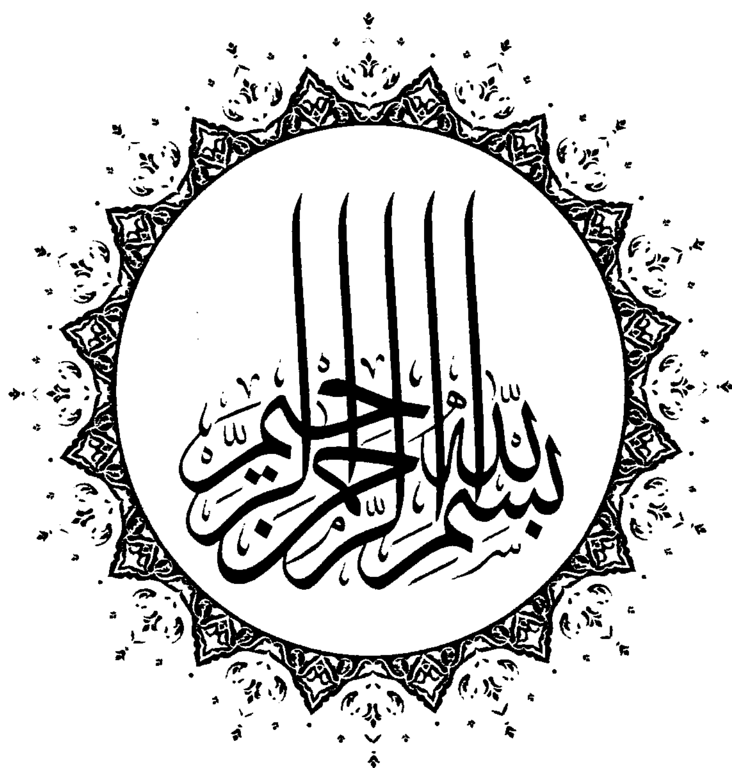
كتاب

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

دراسة في التقاسيم والأنواع

صنّفه
راجي عفو ربّه الكريم
أ.د/ الدمراني بن عبد الله بن عبد الغني
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر

المكتبة العمرية
دار الذخائر


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه، وبعد فقد مثَّل كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلما بارزا وإضافة كبرى في الدراسات الحديثية، وكان له أعظم الأثر فيمن أتى بعده، واستطاع الحافظ بكتابه هذا أن يوجه الدراسات الحديثية وجهة جديدة، وأن يخطو بها إلى آفاق معرفية أرحب، ورغم ما حظي به الكتاب من مكانة كبيرة في وسط المحدثين قديما وحديثا إلا أنه يبقى جهدا بشريا غير معصوم من المؤاخذة.

وقد حفلت الشروح والحواشي التي كتبت على هذا المتن بكثير من المناقشات حول ما تضمنه من مسائل واختيارات، بل إن بعض الحواشي التي كتبها تلاميذ الحافظ ابن حجر على شرحه للكتاب كثير من مادتها تعقبات على الحافظ فيما قاله، ويكفي لإثبات هذا أن نتصفح حاشية تلميذه ابن قطلوبغا التي سماها «القول المبتكر على شرح نخبة الفكر»، فإنه وإن بدا متحاملا على الحافظ في كثير مما أورده إلا أن بعض ما قاله لا يسع المنصف إلا أن يسلم به، وتلك حكمة اقتضتها مشيئة الحق سبحانه وتعالى أن لا يتم إلا كتابه، قال الربيع ابن سليمان: قرأت كتاب (الرسالة المصرية) على الشافعي نيفا وثلاثين مرة




فما من مرة إلا كان يصححه، ثم قال الشافعي في آخره: «أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه»[1]، ونقل البويطي[2] عنه أنه قال: «قد ألفت هذه الكتب ولم آل فيها جهداً، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ؛ لأن الله -تعالى- يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأثناء دراستي وتدريسي للكتاب ظهرت لي عدة ملاحظات تتعلق بالتقسيم والتنويع رأيت أن الحافظ قد جانبه فيها الصواب، فسطرت هذا البحث الذي نشر في المجلة العلمية لكلية أصول الدين بالقاهرة منذ ثلاث سنوات، وقد رأيت أن أدفعه للطباعة رجاء أن يعم به النفع، فأعدت النظر فيه، وصححت ما وقع فيه من أخطاء، وزدت عليه أشياء رأيتها مهمة.

وهنا أذكر ما كتبه القاضي الفاضل إلى العماد الأصفهاني معتذرا عن كلام استدركه عليه: «إنه قد وقع لي شيء، وما أدري أوقع لك أم لا، وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه، إلا قال في غده: (لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل)، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وإني لأرجو أن يقع هذا البحث من دارسي (نخبة الفكر) وشرحها (نزهة النظر) موقعا حسنا، ولست أزعم أنني أمتلك الحقيقة المطلقة، إنما هي

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ٣٦.

(٢) تاريخ دمشق ٥١/ ٣٦٥.




مطارحـــات علمية أقدمها بين يدي أســـاتذة الحديث الأجلاء وطلابه النابهين لعلهم يجدون فيها ما يســـتحق الاستحسان، والله - سبحانه وتعالى - أسأل، وإليه أبتهل وأضرع أن يكتب التوفيق والقبول لكاتبه وناشره وقارئيه، إنه بكل جميل كفيل، وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

كتبه حامدا لربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ومصليا على نبيه ﷺ

الدمراني بن عبد الله بن عبد الغني

الأربعاء / ٢٦ جمادى الثاني لعام ١٤٤٤هـ / الموافق ١٨/١/٢٠٢٣م



المقَدّمَة

الحمد لله الهادي من استهداه، الواقي من اتقاه، الكافي من تحرى رضاه حمدا بالغا أمد التمام ومنتهاه، والصلاة والسلام الأكملان على نبينا والنبيين وآل كل ما رجى راج مغفرته ورحماه[1].

أمّا بعد،

فإن كتاب الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الذي سماه (**نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**) كان ولا يزال من أهم الكتب التي صنفها المتأخرون في علوم الحديث، وقد عمل فيه الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تحرير مصطلحات المحدثين بأوجز عبارة وألطف إشارة، لذا عكف عليه من جاء بعده من طلاب العلم حتى صدق فيه قول مؤلفه عن مقدمة ابن الصلاح «فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»[2].

وقد امتاز هذا الكتاب بكثرة التقسيمات والتفريعات، وهذا مما ييسر على طلاب العلم تحصيل مسائله واستيعابها، وقد رأيت أن أقوم بفحص هذه التقسيمات التي ضمنها الحافظ كتابه هذا، وأقارن بينها، وبين تقسيمات من سبقه ومن أتى بعده من أئمة الحديث، والهدف من هذه الدراسة عدة أمور:

---

(١) اقتباس من مقدمة كتاب الإمام أبي عمرو ابن الصلاح «معرفة أنواع علم الحديث» الشهير بمقدمة ابن الصلاح ص٥.

(٢) نزهة النظر ص ٥١.

أولًا: معرفة مدى تأثر الحافظ بمن سبقه.

ثانيًا: معرفة مدى تأثير الحافظ في تلاميذه ومن أتى بعدهم.

ثالثًا: الوقوف على جانب مهم من إضافات الحافظ لعلوم الحديث.

رابعًا: رصد التراكم المعرفي المتعلق بتقسيم علوم الحديث.

وقد سميته:

«كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) دراسة في التقاسيم والأنواع»

خطة البحث:

قسمته إلى مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة

- **المقدمة**: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث.
- **الفصل الأول**: الحافظ ابن حجر وكتابه (نخبة الفكر)، وفيه مبحثان:
  - **المبحث الأول**: الحافظ ابن حجر، ومكانته العلمية.
  - **المبحث الثاني**: كتاب (نخبة الفكر)، وقيمته العلمية.
- **الفصل الثاني**: تاريخ التصنيف في علوم الحديث وطرائق المحدثين في تقسيمها، وفيه مبحثان:
  - **المبحث الأول**: تاريخ التصنيف في علوم الحديث، وموقع كتاب (نخبة الفكر) من الدراسات الحديثية.
  - **المبحث الثاني**: طرائق المحدثين في تقسيم علوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر.




☐ **الفصل الثالث:** طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث، وأثرها فيمن جاء بعده، وفيه مبحثان:

❖ المبحث الأول: طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث في كتابه (نخبة الفكر)

❖ المبحث الثاني: تأثير تقسيمات الحافظ، واصطلاحاته فيمن جاء بعده.

☐ **الفصل الرابع:** مناقشة تقسيمات الحافظ ابن حجر في كتابه (نخبة الفكر)، وفيه مبحثان:

❖ المبحث الأول: تقسيم حديث الآحاد باعتبار عدد طرقه.

❖ المبحث الثاني: تقسيم الحديث المردود.

☐ **الخاتمة:** ذكرت فيها نتائج البحث.

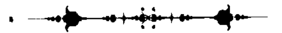
والله تبارك وتعالى أسأل أن يكتب له القبول وأن يعم به النفع وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه/ راجي عفو ربه الكريم

د/الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر

الجمعة ٢٣ ذي القعدة ١٤٤٠هـ الموافق ٢/ ٧/ ٢٠١٩م



الفصل الأول

الحافظ ابن حجر وكتابه (نخبة الفكر)

المبحث الأول

الحافظ ابن حجر، ومكانته العلمية(١)

اسمه ونسبه ومولده

هو الإمام الحافظ الكبير شيخ الإسلام أمير المؤمنين في الحديث شهاب الدين أبو الفضل أحمدُ بن علـيِ بن محمدِ بن محمدِ بن علـيِ بن أحمدَ العَسْقَلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة، اشتهر بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه(٢)، ولد في شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣هـ).

نشأته

مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة (٧٧٧هـ)، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، فنشأ يتيماً، ولم يدخل (الكُتَّاب) حتى أكمل خمس سنين، فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين(٣)، ثم أكب على العلم منذ صغره حتى حفظ كثيرا من المتون، ورحل، وصنف، ولازم جماعة من الأئمة الحفاظ فتخرج بهم،

---

(١) أفرد عدد من القدامى والمعاصرين ترجمة الحافظ ابن حجر بتأليف مستقل، وأشهرها وأوعبها على الإطلاق كتاب الحافظ السخاوي «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» مطبوع في ثلاثة مجلدات.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ٣٦، البدر الطالع ١/ ٨٧، شذرات الذهب ٧/ ٢٧٠.

(٣) رفع الإصر عن قضاة مصر ١/ ٨٥.

وساعده على النبوغ المبكر ما رزقه الله تعالى في صغره من سرعة الحفظ حيث كان حفظه تأملا على طريقة الأذكياء، وقد اشتغل في أول طلبه كما هي عادة طلاب عصره بالأصول والفروع واللغة والتاريخ ثم حبب إليه علم الحديث فأقبل عليه بكليته[1].

شيوخه

كثر شيوخ الحافظ ابن حجر حتى بلغ بهم الإمام السخاوي (٦٤٤) ستمائة وأربعة وأربعين شيخا[2] مما كان له أعظم الأثر في تكوينه العلمي والمعرفي، وقد لازم جماعة من أعيان علماء عصره فتخرج بهم، وصار إمام أهل عصره بلا منازعة.

قال تلميذه الحافظ السخاوي: اجتمع للحافظ من الشيوخ المشار إليهم والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره؛ لأن كل واحد منهم كان متبحرا في علمه ورأسا في فنه الذي اشتهر به لا يلحق فيه فالتنوخي[3] في معرفة القراءات وعلو سنده فيها، والعراقي[4] في معرفة علوم

(١) الجواهر والدرر ١/ ١٢٣ - ١٢٦.

(٢) الجواهر والدرر ١/ ٢٠٠ - ٢٤٠.

(٣) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل بن علوان التنوخي البعلي الأصل الدمشقي المنشأ نزيل القاهرة ولد سنة تسع وسبعمائة، وعني بالقراءات، والفقه، وأذن له في التدريس والإفتاء والإقراء، وصار شيخ الديار المصرية في القراءات والإسناد، وكان قد أصابته علة ثقل منها لسانه ثم ذهب بصره فصار يعرف بالبرهان الشامي الضرير، توفي في جمادى الأولى سنة ثمانمائة. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ١٠.

(٤) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي




الحديث ومتعلقاته، والهيثمي[1] في حفظ المتون واستحضارها، والبلقيني[2] في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن الملقن[3] في كثرة التصانيف، والمجد الفيروزأبادي[4] ....

حافظ العصر ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وقدم القاهرة وهو صغير، واشتغل بالعلوم وأحب الحديث فأكثر من السماع وتقدم في فن الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي، والعلائي، والعز بن جماعة، والعماد بن كثير وغيرهم، مات ثامن شعبان سنة ستة وثمانمائة. ذيل طبقات الحفاظ ص ٣٧٠.

(١) على بن أبى بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح نور الدين الهيثمى الشافعى الحافظ، ولد في رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة، ونشأ بها فقرأ القرآن ثم صحب الزين العراقى، ولم يفارقه سفرا وحضرا حتى مات، وكان عجبا فى الدين والتقوى والزهد والاقبال على العلم والعبادة، وبعد موت العراقي أخذ عنه الناس وأكثروا ومع ذلك فلم يتغير حاله ولا تصدر ولا تمشيخ، ولم يزل على طريقته حتى مات سنة سبع وثمانمائة. البدر الطالع ١/ ٤٤١.

(٢) سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ولد سنة أربع وعشرين وسبعمائة ببلقينة، ثم أقدمه أبوه القاهرة وهو ابن اثنتى عشرة سنة، وما زال يطلب العلم حتى برع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد بكثير من المعارف، وأثنى عليه أكابر شيوخه، وتصدر للفتيا والتدريس فكثرت طلبته وصاروا شيوخا في حياته وله تصانيف كثيرة لم تتم لأنه يبتدئ كتابا فيصنف منه قطعة ثم يتركه، توفاه الله تعالى سنة خمس وثمانمائة. البدر الطالع ١/ ٥٠٦.

(٣) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله يعرف بابن الملقن. أوصى به والده إلى الشيخ عيسى المغربي كان يلقن القرآن بجامع طولون فتزوج بأمه ولذا عرف الشيخ به حيث قيل له (ابن الملقن) وكان يغضب منها بحيث لم يكتبها بخطه إنما كان يكتب غالبا (ابن النحوي)، ونشأ في كفالة زوج أمه ووصيه فتفقه وبرع وصنف وجمع وأفتى ودرس وحدث، وكثرت مصنفاته وسارت في الأقطار، مات سنة أربع وثمانمائة. الضوء اللامع ٦/ ١٠٠.

(٤) مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الفيروزابادي الشيرازي اللغوي الشافعي، ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة بشيراز ونشأ بها فحفظ القرآن، ثم ارتحل إلى العراق ودمشق والقاهرة وغيرها، ولقي جمعا جما من الفضلاء وحمل عنهم شيئا كثيرا،

في حفظ اللغة واطلاعه عليها، والغماري[1] في معرفة العربية ومتعلقاتها، والعز بن جماعة[2] في تفننه في علوم كثيرة، وأذن له جلهم أو جميعهم كالبلقيني والعراقي في الإفتاء والتدريس[3].

مكانته العلمية

تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفا وإفتاء وشهد له أعيان عصره بالحفظ، واجتمع له من الخصال ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره[4]،وشهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة

وله تحصيل في فنون من العلم سيما اللغة وله فيها اليد الطولى وألف فيها تواليف حسنة منها (القاموس المحيط) مات سنة سبع عشرة وثمانمائة. الضوء اللامع ١٠/ ٧٩.

(١) محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق شمس الدين أبو عبد الله الغماري ثم المصري المالكي النحوي، ولد سنة عشرين وسبعمائة، ولازم أبا حيان حتى أخذ عنه العربية، وبه تخرج، وتصدى للإقراء دهرا، وأخذ عنه الأكابر وتخرج به خلق وصار شيخ النحاة بدون مدافع، كان عارفا باللغة والعربية كثير المحفوظ للشعر لا سيما الشواهد قوى المشاركة في فنون الأدب، وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانمائة. الضوء اللامع ٩/ ١٤٩.

(٢) عز الدين محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة المصرى الشافعي، ولد سنة ست وأربعين وسبعمائة، وسمع في صغره من جماعة من الأكابر، ثم مال إلى علوم العقل، وتفقه بالبلقينى، ونظر في كل فن حتى في الأشياء الصناعية كلعب الرمح ورمى النشاب وضرب السيف والنفط حتى الشعوذة وعلم الحرف والرمل والنجوم وفنون الطب، وطار اسمه وانتشر ذكره في الأقطار وقصده الناس من الشرق والغرب ولم يخلف في فنونه بعده مثله، ومات سنة تسع عشرة وثمان مائة. الضوء اللامع ٢/ ١٤٧.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ٣٧ - ٣٩.

(٤) اجتمع له العلم مع التفنن فيه، والمنصب، والديانة، والكرم، والتواضع وغيرها من شريف الخصال، قد بسط القول في ذلك تلميذه السخاوي في (الجواهر والدرر).

والذهن الوقاد والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث، وقال كل من التقي الفاسي، والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله[1].

وقال الإمام السيوطي: حكي أنه شرب ماء زمزم[2] ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها، ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له: من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر، ثم ابني أبو زرعة، ثم الهيثمي[3].

وقد أورد الإمام السخاوي في كتابه الجواهر والدرر جملة كبيرة من ثناء مشايخه، وأقرانه، وتلاميذه عليه منثورا ومنظوما[4].

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ٣٧ - ٣٩.

(٢) أخرج ابن ماجه في كتاب المناسك، باب الشرب من ماء زمزم (٢/ ١٠١٨/ ٣٠٦٢)، وأحمد ٣/ ٣٧٥، وابن أبي شيبة في كتاب الحج، باب في فضل زمزم (٣/ ٢٧٤/ ١٤١٣٧)، والطبراني في الأوسط (١/ ٢٥٩/ ٨٤٩)، والبيهقي في كتاب الحج، باب سقاية الحاج والشرب منها ومن ماء زمزم (٥/ ١٤٨/ ٩٤٤٢) من طريق عبد الله بن المؤمل أنه سمع أبا الزبير، يقول: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ماء زمزم، لما شرب له».

وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن المؤمل، لكن الحديث له شواهد، وقد صححه بمجموعها بعض أهل العلم، وأفرد الحافظ ابن حجر فيه جزءا، وقال بعدما ذكر طرقه وشواهده: «ومرتبة هذا الحديث أنه باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به، وقد جربه جماعة من الكبار فذكروا أنه صح بل صححه من المتقدمين ابن عيينة، ومن المتأخرين الدمياطي في جزء جمعه فيه، والمنذري، وضعفه النووي». انتهى من المقاصد الحسنة ٥٦٨.

ومما صح في فضل ماء زمزم ما أخرجه الإمام مسلم في كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤/ ١٩٢٢/ ٢٤٧٣) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال عن ماء زمزم في قصة إسلامه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنها مباركة، إنها طعام طعم».

(٣) ذيل طبقات الحفاظ ص ٣٨١. (٤) الجواهر والدرر ١/ ٢٦٣ - ٣٣٥، ٣٩٩ - ٥٦٥.




مصنفاته

كثرت تصانيف الحافظ ابن حجر حتى بلغ بها الإمام السخاوي (٢٧٣) مائتين وثلاثة وسبعين مصنفا ما بين كتاب كبير في عدة مجلدات، وجزء صغير في أوراق يسيرة[١]، وقد امتازت مصنفات الحافظ بالدقة والاتقان، ولذا طلبها القاصي والداني، وتنافس الناس في اقتنائها، قال الحافظ السخاوي: زادت تصانيفه التي كان معظمها في فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقه وغير ذلك على (١٥٠) مائة وخمسين تصنيفا ورزق فيها من السعد والقبول خصوصا (فتح الباري بشرح البخاري) الذي لم يسبق إلى نظيره[٢].

ومن أشهر مصنفاته المطبوعة:

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ومقدمته «هدى الساري».

(٢) «تهذيب التهذيب»، ومختصره « تقريب التهذيب».

(٣) «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

(٤) «لسان الميزان». (٥) «تغليق التعليق».

(٦) «إنباء الغمر بأنباء العمر».

(٧) «الدرر الكامنة بأعيان المائة الثامنة».

(٨) «رفع الإصر عن قضاة مصر».

(٩) «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه».

(١٠) «نخبة الفكر»، وشرحها «نزهة النظر».

---

(١) الجواهر والدرر ٢/ ٦٥٩ - ٦٩٨، وللدكتور شاكر عبد المنعم كتابا بعنوان «ابن حجر ودراسة مصنفاته» ذكر فيه للحافظ (٢٨٢) مصنفا.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ٣٨.




تلاميذه

نظرا لمكانة الحافظ العلمية التف حوله كثير من طلاب العلم بل ومشايخ عصره، ورحل إليه الطلاب من الآفاق لينهلوا من علمه، وقد عد الإمام السخاوي (٦٢٦) ستمائة وستة وعشرين نفسا تلقت العلم عن هذا الإمام الجهبذ[١]، وقد تخرج به جماعة من مشاهير العلماء منهم: ابن الهمام[٢]، وابن فهد[٣]، والبقاعي[٤]، والسخاوي[٥]، ....

(١) الجواهر والدرر ٣/ ٦٢٦ - ١١٧٨.

(٢) كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الحنفي المعروف بابن الهمام، ولد سنة تسعين وسبعمائة، كان إماما علامة عارفا بأصول الديانات والتفسير والفقه وأصوله والفرائض والحساب والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والمنطق والجدل والأدب وغيرها، من مصنفاته (شرح الهداية) في الفقه الحنفي، و(التحرير) في أصول الفقه، وتوفى سنة احدى وسبعين وثمانمائة.
الضوء اللامع ٨/ ١٢٧ - ١٣٢.

(٣) تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد الهاشمي المكي الشافعي المعروف بابن فهد ولد سنة سبع وثمانين وسبعمائة، كان من بيت علم كبير بمكة، تميز في الحديث ومعرفة العالي والنازل، له مؤلفات عديدة منها (نهاية التقريب وتكميل التهذيب بالتذهيب)، و(لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ)، توفى سنة احدى وسبعين وثمانمائة. الضوء اللامع ٩/ ٢٨١ - ٢٨٣.

(٤) برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن أبو الحسن البقاعي العلامة المحدث الحافظ ولد سنة تسع وثمانمائة تقريبا، مهر وبرع في الفنون ودأب في الحديث، وله تصانيف كثيرة حسنة منها كتاب «الجواهر والدرر في مناسبة الآي والسور» و«النكت على شرح ألفية العراقي»، وله ديوان شعر سماه «إشعار الواعي بأشعار البقاعي»، توفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة. نظم العقيان ص ٢٤.

(٥) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ولد سنة إحدى وثلاثين وثمان مائة، عالم متفنن مكثر من التصنيف، برز في الحديث والتاريخ، من مصنفاته «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» وتوفى سنة اثنتين وتسعمائة. البدر الطالع ٢/ ١٣٤ - ١٨٧.




وزكريا الأنصاري[1].

صفته

كان رحمه الله تعالى ربعة أبيض اللون، منور الصورة، كث اللحية، حسن الشيبة، مليح الشكل، صغير الفم، قوي البنية، خفيف المشية ولو عند إقباله على الملوك، كثير الصمت، شديد الحياء، لا يواجه أحدا بمكروه مع الصدع بالحق، لا يتأنق في مأكله ومشربه ولا في آنيته، ولا يتأنق في الرفيع من الثياب[2].

وفاته رحمه الله تعالى

قال الحافظ السخاوي: لم يزل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى على جلالته وعظمته في النفوس ومداومته على أنواع الخيرات إلى أن توفي في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين [وثمانمائة][3]، وكان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ فضلا عمن دونهم مثله، وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه، ودفن بالقرافة[4]، ومشى إلى تربته من لم يمش نصف مسافتها قط[5].

(١) زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ولد سنة ست وعشرين وثمان مائة، برع في علوم عدة، تولى القضاء وتصدر للتدريس وأفتى وأقرأ، من تصانيفه «فتح الوهاب بشرح الآداب»، و«فتح الباقي على ألفية العراقي» طال عمره فقارب المائة أو جاوزها فألحق الأحفاد بالأجداد، توفى سنة ست وعشرين وتسع مائة. البدر الطالع ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٢) الجواهر والدرر ٣/ ١٠٥٣ - ١٠٥٤ بتصرف. (٣) زيادة مني للإيضاح.

(٤) القرافة: مقبرة أهل مصر وبها أبنية جليلة ومحالّ واسعة وسوق قائمة ومشاهد للصالحين، وبها قبر الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. معجم البلدان ٤/ ٣١٧.

قلت: هي الآن تابعة لمحافظة القاهرة بجوار المقطم طريق صلاح سالم، وقبر الحافظ ابن حجر بين قبر الإمام الشافعي، والليث بن سعد، قريبا من قبر الصحابي الجليل عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) الضوء اللامع ٢/ ٤٠ بتصرف.

المبحث الثاني

كتاب (نخبة الفكر) وقيمته العلمية

عنوان الكتاب

سمى الحافظ كتابه (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) وقد صرح بهذا في مقدمة شرحه للكتاب والذي سماه (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) حيث قال: «فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فلخصته في أوراق لطيفة، سميتها: (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته، مع ما ضممت إليه من شوارد الفرائد، وزوائد الفوائد»(١).

(نُخْبة) قال ابن منظور: انتخب الشيء: اختاره، والنخبة: ما اختاره منه، ونُخْبة القوم ونُخَبتهم: خيارهم، قال الأصمعي: يقال هم نُخَبة القوم، بضم النون وفتح الخاء. وقال أبو منصور وغيره: يقال نُخْبة، بإسكان الخاء، واللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي... ومنه (النخبة) وهم الجماعة تختار من الرجال، فتنتزع منهم(٢)، وفي المعجم الوسيط (النخبة) المختار من كل شيء(٣).

(الفِكَر) بكسر الفاء وفتح الكاف: جمع فكرة، والفكرة هي الصورة الحاصلة في الذهن(٤)، والمصدر الفَكر والفِكر بفتح الفاء وكسرها، وهو إعمال الخاطر

(١) نزهة النظر ص ٥٢.

(٢) لسان العرب ١/ ٧٥١-٧٥٢ (نخب).

(٣) المعجم الوسيط ص٩٠٨ (نخب).

(٤) المعجم الوسيط ص٦٩٨ (فكر).

في الشيء[١]، أو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول[٢].

(مصطلح) مأخوذة من قولهم: «اصطلح القوم» أي زال ما بينهم من خلاف، و«اصطلحوا على الأمر» أي تعارفوا عليه واتفقوا[٣].

قال الجرجاني: الاصطلاح: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وقيل: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما، وقيل: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى، وقيل: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد، وقيل: لفظٌ معين بين قوم معينين[٤].

وكلها تؤدي معنى واحدا وهو أن يتفق جماعة من أهل العلم على استخدام كلمة بمعنى أخص من معناها اللغوي، ولا يلزم أن يتفق كل علماء الفن عليه بل يكفي أن يجتمع بعضهم عليه.

(الأثر) في اللغة: ما بقي من رسم الشيء، والأثر أيضا: العلامة[٥]، وفي اصطلاح المحدثين فيه ثلاثة أقوال:

الأول: «ما أضيف إلى النبي ﷺ والصحابة والتابعين».

وبناء على هذا التعريف فهو يشمل المرفوع، والموقوف، وهذا القول نقله النووي عن المحدثين[٦]، وأيده الحافظ ابن حجر بقوله: ويؤيده تسمية أبي جعفر الطبري كتابه «تهذيب الآثار» وهو مقصور على المرفوعات وإنما يورد فيه

(١) لسان العرب ٥/ ٦٥ (فكر).
(٢) التعريفات ص ١٦٨.
(٣) المعجم الوسيط ص٥٢٠ (صلح).
(٤) التعريفات ص ٢٨.
(٥) مختار الصحاح ص ١٣، المعجم الوسيط ص ٥ (أثر).
(٦) التقريب مع شرحه تدريب الراوي ١/ ١٨٥.




الموقوفات تبعا، وأما كتاب «شرح معاني الآثار» للطحاوي فمشتمل على المرفوع والموقوف أيضا[1].

الثاني: أنه بمعنى الموقوف خاصة، وهو «ما أضيف إلى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

وهذا القول نقله ابن الصلاح عن فقهاء خراسان، وهو موجود في كلام الإمام الشافعي، فإنه غالبا يطلق الأثر على كلام الصحابة والحديث على قول النبي ﷺ، قال الزركشي: وهو تفريق حسن؛ لأن التفاوت في المراتب يقتضي التفاوت فيما يترتب على المراتب، فيقال لما نسب لصاحب الشرع: الخبر، وللصحابة: الأثر، وللعلماء: القول والمذهب[2] واستنتج السخاوي أن تسمية البيهقي كتابه «معرفة السنن والآثار» جار على هذه الطريقة[3].

الثالث: أنه يطلق على الموقوف والمقطوع فهو «ما أضيف إلى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والتابعين»، ذكر هذا القول الحافظ ابن حجر في النزهة[4].

والظاهر أن الحافظ قصد المعنى الأول ليكون شاملا لكل علوم الحديث سواء كانت متعلقة بالأحاديث المرفوعة، أو الموقوفات والمقاطيع.

وفي ضوء ما سبق فإن عنوان الكتاب وهو: (**نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**) يعني الأفكار المنتخبة من علوم الحديث التي اختارها الحافظ ابن حجر مما ذهب إليه المحدثون أو بعضهم، فهي تمثل خلاصة علوم الحديث،

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٥١٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٦، نكت الزركشي ١/ ٤١٧، نكت ابن حجر ١/ ٥١٣.

(٣) فتح المغيث ١/ ١٢٤.

(٤) نزهة النظر ص ١٥٤.

وتتضمن أقوال المحدثين المشهورة والراجحة من وجهة نظر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

سبب تأليفه

صرح الحافظ في مقدمة الكتاب بالسبب الذي حمله على تصنيف هذا الكتاب، وأنه صنفه إجابة لمن سأله ذلك من إخوانه حيث قال: «فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فأجبته إلى سؤاله»[1]، وقد طلب السائل نفسه من الحافظ أن يشرح هذا الكتاب ففعل، قال الحافظ في النزهة: «فرغب إلي، ثانيا أن أضع عليها شرحا يحل رموزها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك، فأجبته إلى سؤاله»[2].

والذي طلب منه ذلك هو صاحبه شمس الدين الزركشي[3]، قال الإمام السخاوي: «وكان التمس منه تصنيفه صاحبه الشيخ شمس الدين الزركشي»[4].

تاريخ تأليفه

صرح الإمام السخاوي أن الحافظ ابن حجر فرغ من تأليف النخبة سنة اثنتي عشرة وثمانمائة[5]، وهذا مخالف لما اشتهر من أن الحافظ ابن حجر

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٥١. (٢) نزهة النظر ص ٥١.

(٣) شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن سعد الدين بن نجم الدين البغدادي القاهري الزركشي المقرئ الشاعر، أصله من شيراز ثم سكن القاهرة، حصل طرفا من الأدب، وأتقن القراءات والعروض وعمل فيه منظومة، ولازم الحافظ ابن حجر طويلا، ورافقه في السماع أحيانا، وجرت له في آخر عمره محنة. مات خاملا في ذي الحجة سنة ثلاث عشرة وثمانمائة. الضوء اللامع ٩/ ٢٠٨.

(٤) الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٧-٦٧٨. (٥) الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٧.

ألفها حال سفره كما ذكر الصنعاني في نظمه للنخبة، ونقله في شرحه لها[1] عن ابن الوزير[2]، وفيما قاله نظر؛ لأن الحافظ في هذا الوقت لم يكن مسافرا، وإنما كان مقيما بمصر[3].

اعتزاز الحافظ بهذا الكتاب

كتاب (نخبة الفكر) من مصنفات الحافظ التي كان معتزا بها فقد نقل الإمام السخاوي عن الحافظ ابن حجر قوله: «لست راضيا عن شيء من تصانيفي لأني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى شرح البخاري ومقدمته والمشتبه والتهذيب ولسان الميزان»... ثم قال السخاوي: ورأيته في موضع آخر أثنى على شرح البخاري، والتغليق، والنخبة[4].

وقد قرئت النخبة مع شرحها المسمى (نزهة النظر) على مؤلفها قراءة بحث حتى أواخر حياته[5] مما يدل على أن المؤلف اعتنى بتحريرها وتنفيحها،

(١) إسبال المطر على قصب السكر ص ١٩٢.

(٢) محمد بن إبراهيم بن على بن المرتضى بن المفضل بن المنصور اليمني الإمام الكبير المعروف بابن الوزير ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة، وقرأ على كبار مشايخ عصره، وفاق الأقران واشتهر صيته وبعد ذكره وطار علمه في الأقطار صنف في الرد على الزيدية كتاب (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبى القاسم) واختصره في (الروض الباسم)، مات سنة أربعين وثمانمائة. البدر الطالع ٢/ ٨١.

(٣) حقق القول في ذلك الدكتور إبراهيم بن محمد نور سيف في بحث له بعنوان: (نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها) ص ١٣٨ - ١٤٥.

(٤) الجواهر والدرر ٢/ ٦٥٩.

(٥) نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها ص ١٣٥، مقدمة د/ نور الدين عتر لتحقيقه لنزهة النظر ص ٢٤ - ٢٦.

والناظر في حاشـية ابن قطلوبغا تلميذ الحافظ ابن حجر على نزهة النظر يجد للحافظ عدة إضافات وتوضيحات ومناقشات بينه وبين تلاميذه[1].

مميزات النخبة

إضافة إلى مكانة المؤلف المرموقة ودقته وإمامته في هذا الشـأن امتازت النخبة بعدة أمور جعلت لها منزلة كبيرة بين كتب علوم الحديث منها:

الأول: جودة التلخيص

حيث لخص الحافظ في هذا الكتاب علوم الحديث في أوراق يسيرة تقرأ فـي دقائق معدودة[2]، ومع شـدة اختصارها فقد جمعـت كل علوم الحديث بأوجز عبارة وألطف إشارة، وقد صرح الإمام السخاوي بأنها جمعت أكثر من مائة نوع من علوم الحديث في حين أن كتاب ابن الصلاح أورد خمسة وستين نوعا فقط[3].

الثاني: حسن الترتيب

حيـث رتبها ترتيبا مترابطا كل فكرة تسـلم إلى التـي تليها لا ينخرم ذلك إلا في مواضع يسـيرة جدا، وقد كان الحافظ - رحمه الله تعالى - معتزا بهذا الترتيب حيث وصفه بقوله: «لخصته في أوراق لطيفة سميتها (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) على ترتيب ابتكرته، وسـبيل انتهجته، مع ما ضممت إليه

---

(١) القول المبتكر ص ٣١، ٣٩، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٥٣-٥٥، وغيرها كثير.

(٢) وقعت النخبة في ست صفحات من القطع المتوسط بحسب طبعة الدكتور/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي من ص٢٧٥ - ص٢٨٠، وطبعة الدكتور/ نور الدين عتر من ص ١٥٢ - ١٥٧.

(٣) الغاية شرح الهداية ص ٦٩، الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٧.




من شوارد الفرائد، وزوائد الفوائد»[١].

وقد كان كتاب ابن الصلاح عمدة من جاء بعده ممن كتب في علوم الحديث ومما أخذ عليه كونه لم يراع المناسبة في ترتيب الأنواع حيث جمع ما يستحق التفريق[٢]، وفرق ما يستحق الجمع[٣]، وحاول بعض العلماء[٤] إعادة ترتيب علوم الحديث إلا أن كتبهم لم يكتب لها من الذيوع والانتشار ما كان لكتاب الحافظ ابن حجر رحم الله الجميع وأجزل المثوبة لهم.

الثالث: براعة التقسيم

حيث جعل مسائل هذا العلم عدة موضوعات كبرى، وقسم كل موضوع عدة أقسام، وفرع على هذه الأقسام عدة تفريعات، وهكذا حتى يفرغ من مسائل كل قسم، مع مراعاة الارتباط بين هذه التقسيمات كما سيأتي بيانه مفصلا إن شاء الله تعالى.

ثناء العلماء على كتاب (نخبة الفكر)

أجمع العلماء الذين أتوا بعد الحافظ ابن حجر على تلقي كتابه بالقبول، وحسن الثناء، ويكفي الحافظ أن بعض معاصريه قد شرح ونظم كتابه هذا،

(١) نزهة النظر ص ٥٢.

(٢) ومن أمثلة ذلك: أنه ذكر «الحديث المعلق» في ثنايا كلامه عن «الحديث المعضل»، وكان حقه أن يفرد له نوعا مستقلا.

(٣) من أمثلة ذلك أنه عقد النوع السابع عشر لمعرفة الأفراد ثم عاد فعقد النوع الحادي والثلاثين لمعرفة الغريب والعزيز، وكان الأولى أن يذكر ما يتعلق بالغريب والفرد في موضع واحد.

(٤) سيأتي بيانه مفصلا في المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا البحث.

وهو الشيخ كمال الدين الشُّمُني[1]، وسمى شرحه «نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر» وهو أكبر من شرح المصنف كما قال السخاوي[2]، وسمى نظمه «الرتبة في شرح النخبة»، وشرح هذا النظم ولده تقي الدين في كتاب سماه «العالي الرتبة»[3]، والشيخ كمال الدين الشمني هو الذي عرض به الحافظ ابن حجر حين قال في مقدمة النزهة «لأن صاحب البيت أدرى بما فيه»[4].

قال كمال الدين الشمني في نظمه للنخبة:

وبعد فاعلم أن نخبة الفكر ... أجل ما صنف في علم الأثر
قد جمعت أنواع هذا العلم ... وقربت قصيه للفهم[5]

وقال ابن الحنبلي متحدثا عن الحافظ ابن حجر وكتابه (نخبة الفكر): «لخص المهم من هذا الاصطلاح مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح،

(١) كمال الدين محمد بن محمد بن حسن بن علي التميمي الداري الشمني (بضم الشين المعجمة والميم وتشديد النون كما في لب اللباب ٢/ ٦٠) المغربي الاصل السكندري ثم القاهري المالكي، ولد في أول سنة ست وستين وسبعمائة، واشتغل بالعلم في بلده ومهر، وأخذ عن العراقي وتخرج به وبالبدر الزركشي وغيرهما، وتقدم في الحديث وصنف فيه، وقال الشعر الحسن، واستوطن القاهرة وكان خفيف ذات اليد، مات في ليلة الخميس سنة احدى وعشرين وثمانمائة. الضوء اللامع ٩/ ٧٤.

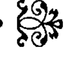
(٢) الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٨.

(٣) سيأتي ذكر هذه الكتب، وبيان ما طبع منها عند الحديث عن تاريخ التصنيف في علوم الحديث.

(٤) الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٨، الرسالة المستطرفة ص ٦٦٦.

وقد علق الشيخ ملا علي القاري على كلام الحافظ بقوله: «وَهو حكم غالبي، وإلا فكم من شارح أظهر من المعاني ما لم يخطر ببال صاحب المباني». شرح شرح نخبة الفكر للقاري ص ١٥١.

(٥) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ص ٤٥.




مع فرائد ضمت إليه، وفوائد زيدت عليه، في أوراق قليلة، هي في نفسها جليلة، سماها: (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) فصارت جديرة - إذ صغرت حجما وتراءت نجما لكل أثري - بقول من قال:

والنجم تستصغر الأبصار صورته   والذنب للطرف لا للنجم في الصغر»[1]

وقال الصنعاني في نظم النخبة:

وبعد فالنخبة في علم الأثر   مختصر يا حبذا من مختصر[2]

المحتوى العلمي للكتاب

اشتمل كتاب الحافظ ابن حجر على ستة موضوعات رئيسة تتفرع عنها مسائل علوم الحديث، وقد ساقها متصلة ببعضها البعض دون عناوين أو فواصل، وحاول الربط بينها جميعا بحيث تسلم كل فكرة إلى التي تليها، وهي بحسب ترتيب الكتاب على النحو التالي:

الموضوع الأول: أقسام الحديث باعتبار عدد طرقه.

الموضوع الثاني: أقسام الحديث من حيث القبول والرد.

الموضوع الثالث: أقسام الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد.

الموضوع الرابع: أحوال الرواية ولطائف الأسانيد.

الموضوع الخامس: أحوال الرواة ومراتبهم.

الموضوع السادس: الآداب المتعلقة بالحديث.

---

(١) قفو الأثر ص ٤٢، وشرحه الفرع الأثيث ص ص٢٢ - ٢٣.

(٢) قصب السكر مع شرحها إسبال المطر ص ١٩٠.

وسوف يأتي بيان ما اشتمل عليه كل قسم من هذه الأقسام بالتفصيل في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

طبعات الكتاب

طبع متن (نخبة الفكر) كثيرا، وأجود طبعاته التي مع شرح مؤلفه الحافظ ابن حجر، والذي سماه «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»، ومن أجود طبعات «نزهة النظر» التي وقفت عليها:

(١) تحقيق الدكتور/ نور الدين عتر، طبعته مطبعة الصباح بدمشق سنة ١٤١٣هـ.

(٢) تحقيق الشيخ/ على حسن عبد الحميد، وقد سمى تعليقاته «النكت على نزهة النظر»، طبعته دار ابن الجوزي سنة ١٤١٩هـ.

(٣) تحقيق الدكتور/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، طبعته مطبعة سفير بالرياض سنة ١٤٢٢هـ.

الفصل الثاني

تاريخ التصنيف في علوم الحديث
وطرائق المحدثين في تقسيمها

المبحث الأول

تاريخ التصنيف في علوم الحديث
وموقع كتاب (نخبة الفكر) من الدراسات الحديثية

علم الحديث دراية أو ما بات يعرف بـ «علم مصطلح الحديث» أو «علوم الحديث» كغيره من العلوم لم تدون مسائله دفعة واحدة، وإنما تكونت مسائله نتيجة تراكم معرفي عبر تاريخ امتد لعدة قرون، وقد ظهرت مسائل هذا العلم مع ظهور السنة النبوية أي في عهد النبي ﷺ لكنها لم تدون في مصنفات إلا بعد مدة طويلة، وبعد فحص المدونات التي وصلت إلينا - وما أكثرها - يمكننا تقسيم تاريخ التصنيف في هذا العلم الشريف منذ نشأته حتى يومنا هذا إلى خمس مراحل:

المرحلة الأولى: النشأة

امتدت هذه الفترة من القرن الثاني حتى القرن الثالث الهجري، وفيها وجدت بحوث متعلقة بعلم الحديث دراية في ثنايا كتب الرواية، وأصول الفقه، وغيرها، ونجد فيها أيضا بحوثا مستقلة لكنها صغيرة تتعلق بمسألة، أو عدة مسائل من مسائل هذا العلم، ومما صنف في هذه الفترة:

(١) كتاب «الرسالة» للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي

المتوفى سنة (٢٠٤هـ) حيث ذكر في كتابه هذا عدة قضايا حديثية تتعلق بشروط الحديث الصحيح، وحكم خبر الواحد، وغيرها[١].

(٢) المقدمة التي قدم بها الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة (٢٦١هـ) لصحيحه حيث تناول فيها عدة قضايا حديثية على رأسها قضية الإسناد المعنعن[٢].

(٣) رسالة الإمام أبي داود السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥هـ) إلى أهل مكة تناول فيها شرطه في كتابه السنن، وحكم المرسل من الحديث، وغير ذلك[٣].

(٤) «كتاب العلل الصغير» للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ) الذي ألحقه بسننه ضمنه مباحث عدة من علوم الحديث[٤]، وقد شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة (٧٩٥هـ) بشرح نفيس[٥].

---

(١) طبع عدة طبعات أجودها، وأشهرها، وأقدمها ط دار التراث بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى.

(٢) طبع صحيح مسلم عدة طبعات من أشهرها ط دار إحياء االتراث بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٤ه، وطبعة جمعية المكنز الإسلامي صدرت سنة ١٤٢١هـ.

(٣) طبعت هذه الرسالة عدة طبعات آخرها طبعة مكتب المطبوعات بحلب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة سنة ١٤١٧هـ ضمن ثلاث رسائل في علوم الحديث.

(٤) طبع سنن الترمذي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى لكنه لم يكمله ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات منها ط دار الغرب الإسلامي بتحقيق الدكتور / بشار عواد معروف، وفي آخرها كتاب العلل المذكور.

(٥) طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، ثم طبعته مكتبة المنار بالأردن بتحقيق الدكتور / همام عبد الرحيم سعيد سنة ١٤٠٧هـ.

إضافة إلى ما سبق توجد في ثنايا كتب الرواية، والرجال، والعلل بحوث ومناقشات متعلقة بعلوم الحديث لا يتسع المقام هنا لبسط القول فيها.

المرحلة الثانية: الاستقلال

تمتد هذه المرحلة من القرن الرابع حتى القرن السادس، وفي هذه المرحلة ظهرت مصنفات مستقلة في علوم الحديث من أهمها:

(١) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ) وهو أول مصنف كبير مستقل في علوم الحديث تناول فيه الكثير مما يتعلق بالتحمل والأداء، وآداب الشيخ والتلميذ، وكتابة الحديث[١].

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، وهو أول كتاب جمع معظم علوم الحديث التي تتعلق بالقبول والرد، والتحمل والأداء، وأحوال الرواة، وأول كتاب قسم علوم الحديث حيث جعلها الحاكم اثنين وخمسين نوعا من علوم الحديث[٢] لكنه لم يرتب ولم يهذب كما قال الحافظ ابن حجر[٣]، وقد زاد عليه من جاء بعده كابن الصلاح أنواعا أخرى من علوم الحديث.

---

(١) طبع هذا الكتاب قديما بتحقيق الدكتور / محمد عجاج الخطيب، ثم طبع في دار الذخائر بتحقيق محمد محب الدين أبو زيد سنة ١٤٣٧هـ.

(٢) طبع هذا الكتاب قديما بتحقيق السيد معظم حسين، ثم طبعته دار ابن حزم طبعة جديدة منقحة بتحقيق أحمد بن فارس السلوم سنة ١٤٢٤هـ.

(٣) نزهة النظر ص ٤٧.

(٣) «الكفاية في علم الرواية» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) تناول فيه جملة كبيرة من القضايا الحديثية المتعلقة بأصول وقوانين الرواية، ولم يرتبه على الأنواع كما فعل الحاكم بل رتبه على الأبواب[١]، وللخطيب كتب أخرى كثيرة في علوم الحديث حتى قال الحافظ ابن حجر: «قل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا»[٢]، لأجل هذا قال عنه ابن نقطة في كتابه التقييد: «له مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال علي أبي بكر الخطيب»[٣].

(٤) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤هـ)' اقتصر فيه على ما يتعلق بالتحمل والأداء، وكتابة الحديث[٤].

المرحلة الثالثة: الجمع

بدأت هذه المرحلة في القرن السابع الهجري على يد الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح والمتوفى سنه (٦٤٣هـ) حيث صنف كتابه (معرفة أنواع علم الحديث)[٥] الذي اشتهر بمقدمة ابن الصلاح

---

(١) طبع هذا الكتاب قديما بالهند، وصورته عدة مكتبات، ثم طبع عدة طبعات أخرى.

(٢) نزهة النظر ص ٤٨. (٣) التقييد ص ١٥٤.

(٤) طبع هذا الكتاب قديما في مكتبة دار التراث بمصر بتحقيق السيد أحمد صقر سنة ١٣٨٩هـ.

(٥) طبع هذا الكتاب عدة طبعات من أفضلها طبعة دار الفكر بدمشق بتحقيق الدكتور/ نور الدين عتر، وطبعة دار المعارف بالقاهرة مع محاسن الاصطلاح للبلقيني بتحقيق الدكتورة/ عائشة عبد الرحمن.

فجمع ما تفرق في كتب علوم الحديث التي ألفها من سبقه خاصة كتب الخطيب البغدادي، وقد ضمنه خمسة وستين نوعا من علوم الحديث، وأملاه على طلابه شيئا فشيئا، ولذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب كما قال ابن حجر[1].

ومنذ صنف ابن الصلاح هذا الكتاب صار عمدة في علوم الحديث اعتمد عليه من جاء بعده، قال الإمام العراقي مبينا قيمة هذا الكتاب: «فإن أحسن ما صنف أهل الحديث فى معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعى له زمر الشوارد فأجابت طوعا»[2]، وقال ابن حجر: «اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»[3].

وكما قال الحافظ فإن العلماء قد انشغلوا بكتاب ابن الصلاح نظما، وتلخيصا، وتعليقا.

فممن نظمه:

أولًا: الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنه (٨٠٦هـ) وقد اشتهر تسمية نظمه بالتبصرة والتذكرة لأنه قال في أولها:

نظمتها تبصرة للمبتدي ... وتذكرة للمنتهى المسند

(١) نزهة النظر ص ٥١.

(٢) التقييد والإيضاح ص ١١.

(٣) نزهة النظر ص ٥١.

وسماها الشيخ الكتاني «نظم الدرر في علم الأثر»[1] ولا أعلم مستنده في هذا، والمعروف أن هذا الاسم لألفية السيوطي كما سيأتي.

وقد شرح هذا النظم جماعة من أهل العلم منهم:

(١) المؤلف نفسه شرحها بشرحين مطول[2] ومختصر، وقد طبع الشرح المختصر[3]، وعلى هذا الشرح تعليقات نفيسة للحافظ ابن حجر نقلها عنه وزاد عليها تلميذه برهان الدين البقاعي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) في كتاب سماه «النكت الوفية بما في شرح الألفية»[4].

(٢) الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنه (٩٠٢هـ) في كتابه « فتح المغيث»، وهو من أكبر شروحها وأجودها[5].

(٣) القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنه (٩٢٨هـ) في كتابه «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي»[6].

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٦٦٢.

(٢) قال عنه البقاعي في النكت الوفية ١/ ٥٦: لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضعيف.

(٣) طبع بعنوان «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» بتحقيق محمود ربيع، وقد صدر عن مكتبة السنة بالقاهرة، وعالم الكتب، ودار الفكر ببيروت.

(٤) طبعته مكتبة الرشد بالرياض بتحقيق الدكتور/ ماهر ياسين الفحل في مجلدين كبيرين.

(٥) طبعته مكتبة السنة بالقاهرة بتحقيق الشيخ علي حسين علي، ثم طبعته دار المنهاج بالرياض بتحقيق الشيخين/ عبد الكريم الخضير، ومحمد الفهيد.

(٦) طبع عدة طبعات أحدثها بتحقيق الدكتور/ عبد اللطيف الهميم، والدكتور/ ماهر ياسين الفحل، وقد صدر عن دار الكتب العلمية سنة ١٤٢٢هـ.

ثانيا: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنه (٩١١هـ)، وقد سمى هذا النظم «نظم الدرر في علم الأثر» وزاد فيه على العراقي زيادات عدة، وشرحه جماعة من أهل العلم منهم:

(١) المؤلف نفسه شرحها بشرح مطول سماه «البحر الذي زخر» لكنه لم يكمله[١].

(٢) الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي المتوفى سنه (١٣٢٩هـ) في كتابه «منهج ذوي النظر بشرح ألفية الأثر»[٢].

(٣) الشيخ أحمد محمد شاكر المتوفى سنه (١٣٧٧هـ) له عليها تعليقات مختصرة مع عناية بضبط ألفاظها، وبيان اختلاف النسخ[٣].

(٤) الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المتوفى سنه (١٣٩٣هـ) شرحها شرحا وسطا ليس بالمطول، ولا المختصر، لكنه شرح موضوعي لا يعنى بتحليل التراكيب وضبط الألفاظ[٤].

(٥) الشيخ محمد بن آدم الإتيوبي المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة، وقد سمى شرحه «إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر»،

---

(١) طبع جزء من الموجود منه في مكتبة الغرباء الأثرية بتحقيق أنيس بن أحمد الأندونيسي في ثلاثة مجلدات، ثم صدر عن دار الذخائر في ثلاثة مجلدات، بتحقيق/ أبي عبيدة شعبان بن سليم العودة سنة ١٤٤٣هـ، وفيه زيادة على الطبعة السابقة.

(٢) طبعته مكتبة مصطفي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٧هـ، ثم دار الفكر ببيروت سنة ١٩٨١م.

(٣) طبع بمصر في مكتبة الحلبي سنة ١٣٥٣هـ، ثم صورته وطبعته عدة مكتبات ببيروت، ومصر.

(٤) طبع في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٢٢هـ ثم أعاد تحقيقه الشيخ طارق بن عوض الله، وطبعته دار ابن عفان بالقاهرة سنة ١٤٢٥هـ.

ويمتاز بعنايته بضبط الألفاظ، وتحليل الجمل[1].

ومن اختصره:

(١) الإمام أبو زكريا محيي الدين النووي المتوفى سنه (٦٧٦هـ) اختصره في كتابه «إرشـاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق»[2] ثم اختصر الإرشاد في كتابه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»[3]، وقد شرح التقريب عدة مرات منها شرح الإمام السيوطي المسمى «تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي»[4]، وشرح الإمام السخاوي[5].

(٢) الإمام تقي الدين محمد بن علي القشـيري المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢هـ) اختصره في كتاب سماه «الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح»[6]، وقد ذيله بجملة من الأحاديث كما هو واضح من عنوان الكتاب، ومن هذا الكتاب لخص الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) كتابه

---

(١) صدرت طبعته الثانية عن مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة (١٤١٦هـ).

(٢) طبعته مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة بتحقيق عبد الباري السلفي سنة ١٤٠٨هـ، ثم طبع في دار اليمامة سنة ١٤١٢ه بتحقيق د/ نور الدين عتر.

(٣) طبعته دار الكتاب العربي بتحقيق محمد عثمان الخشت سنة ١٤٠٥هـ.

(٤) طبـع مرارا، وأقدم طبعاته وأشـهرها طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سـنة ١٣٩٢هـ بتحقيق الشيخ / عبد الوهاب عبد اللطيف.

(٥) طبعته مؤسسة بينونة بالإمارات بتحقيق علي أحمد الكندي سنة ١٤٢٨هـ.

(٦) طبعتـه مكتبة نزار الباز سـنة ١٤٠٢هـ، ثـم حققه الدكتور / قحطان الـدوري، وطبعته دار العلوم بالأردن سنة ١٤٢٧هـ.




الذي اشتهر باسم «الموقظة»[1].

(٣) الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المتوفى سنة (٧٣٢هـ) اختصره في كتابه «رسوم التحديث في علوم الحديث»[2].

(٤) الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) لخصه، وزاد عليه، وأعاد تقسيمه وترتيبه في كتابه «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»[3].

(٥) الإمام شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) لخص فيه كتاب ابن الصلاح، ومختصر النووي، والمنهل الروي لابن جماعة، وأعاد ترتيبه، وسماه «الخلاصة في معرفة الحديث»[4]، وقد اختصر هذا المختصر السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦هـ)، وقام بشرح هذا المختصر العلامة محمد عبد الحي اللكنوي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٤هـ) في كتابه «ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني»[5].

(٦) العلامة أبو الحسن علي بن عبد الله التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦هـ)

(١) بهذا الاسم حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وطبعه مكتب المطبوعات بحلب سنة ١٤٠٥هـ، ودار السلام بمصر سنة ١٤٢١هـ.

(٢) طبعته دار ابن حزم بتحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي سنة ١٤٢١هـ.

(٣) بهذا الاسم طبعته دار الفكر بسوريا بتحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان سنة ١٤٠٦هـ.

(٤) حققه الشيخ صبحي السامرائي، ثم حققه أبو عاصم الشوامي، وطبعته المكتبة الإسلامية سنة ١٤٣٠هـ.

(٥) طبع في الهند سنة ١٣٠٤هـ، ثم طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات بحلب سنة ١٤١٦هـ.

له كتاب «الكافي في علوم الحديث» لخص فيه كتاب ابن الصلاح، ومختصر النووي، والمنهل الروي لابن جماعة، وأعاد ترتيبه[١].

(٧) الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، وقد شرح هذا المختصر الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في كتابه «الباعث الحثيث»[٢].

(٨) الحافظ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ) اختصره في كتابه «المقنع في علوم الحديث»[٣] ثم اختصر المقنع في «التذكرة»[٤]، وشرح التذكرة الإمام السخاوي في كتابه «التوضيح الأبهر»[٥].

(٩) العلامة النظار محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير اليمني المتوفى سنة (٨٤٠هـ) له كتاب «تنقيح الأنظار»[٦] لخص فيه علوم الحديث، وضم إليها بعض ما يتعلق بها من أصول الفقه، وهو وإن لم يصرح بأنه أخذه عن ابن الصلاح إلا أنه مغترف من كتابه، وناسج على منواله، وقد شرح هذا الكتاب العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) في كتابه «توضيح الأفكار»[٧].

---

(١) حققه الشيخ مشهور حسن سليمان، وطبعته الدار الأثرية سنة ١٤٢٩هـ.

(٢) طبع عدة مرات منها طبعة دار الآثار بالقاهرة سنة ١٤٢٣هـ.

(٣) طبع بتحقيق الشيخ عبد الله الجديع في دار فواز بالسعودية سنة ١٤١٣هـ.

(٤) طبع بتحقيق الشيخ علي حسن عبد الحميد في دار عمار بالأردن سنة ١٤٠٨هـ.

(٥) طبع بتحقيق الشيخ عبد الله بن محمد البخاري في مكتبة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٨هـ.

(٦) طبع في دار ابن حزم سنة ١٩٩٩م بتحقيق محمد حسن حلاق، وعامر حسين صبري.

(٧) طبع قديما بمطبعة الخانجي سنة ١٣٦٦هـ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد،




ومن علق عليه:

(١) الحافظ علاء الدين مغلطاي المتوفى سنة (٧٦٢هـ) له على كتاب ابن الصلاح تعقبات سماها «إصلاح كتاب ابن الصلاح»[١]، وهو شديد التعنت في تعقباته، وقد رد عليه غير واحد ممن يأتي ذكرهم.

(٢) الحافظ بدر الدين الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤هـ) له تعليقات حافلة على كتاب ابن الصلاح سماها «النكت على ابن الصلاح»[٢] لكنه لم يكملها.

(٣) الإمام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥هـ) له على كتاب ابن الصلاح تعليقات يسيرة تعرف باسم «محاسن الاصطلاح»[٣]، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر: «وليس هو على قدر رتبته في العلم»[٤].

(٤) الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ) له تعليقات متينة على كتاب ابن الصلاح سماها «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»[٥]، وقد جمع برهان الدين الأبناسي

وصورته عدة دور نشر منها دار الفكر، ثم حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وطبعه مكتب المطبوعات بحلب سنة ١٤١٨هـ.

(١) طبع بتحقيق الدكتور / ناصر عبد العزيز فرج في مكتبة أضواء السلف ١٤٢٨هـ.

(٢) طبع الموجود منه بتحقيق الدكتور / زين العابدين بن محمد بلافريج في مكتبة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٩هـ بعنوان (النكت على مقدمة ابن الصلاح) والظاهر أن هذا الخطأ من الناشر؛ لأن المحقق رجح في مقدمة التحقيق أن اسمه (النكت على ابن الصلاح).

(٣) طبع في دار المعارف قديما بتحقيق الدكتورة / عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).

(٤) المجمع المؤسس ٢/ ٣٠١.

(٥) طبعه بحلب الشيخ محمد راغب الطباخ مع حاشية له عليه سماها «المصباح على مقدمة

المتوفى ســـنة (٨٠٢هـ) بين كتاب ابن الصلاح، وتعليقات الإمام العراقي في كتاب سماه «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح»[١].

(٥) الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العســقلاني المتوفى ســنة (٨٥٢هـ) له تعليقات وافرة محررة على كتاب ابن الصلاح، و«التقييد والإيضاح» لشيخه العراقي طبعت باسم «النكت على كتاب ابن الصلاح»[٢] لكنه لم يكمله.

المرحلة الرابعة: الترتيب

بدأت هذه المرحلة في القرن الثامن الهجري، وآتت أكلها على يد الحافظ ابن حجر في القرن التاسع الهجري، فقد كان مما ينتقد على كتاب ابن الصلاح أنه لـــم يكن جيد الترتيب حيث فرق ما حقه الجمـــع، وجمع ما حقه التفريق، وقد ســبق عذره في ذلك، وهو أنه كان يملي على طلابه ما تيسر له جمعه من بطـــون الكتب، فلم يتوفر له الوقت الكافي لترتيبه، وقد حاول جماعة من أهل العلم إعادة ترتيب علوم الحديث فكان من هؤلاء[٣]:

أولًا: الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) في كتابه «المنهل الروي» الذي سبق ذكره.

ابن الصلاح» ســنة ١٣٥٠هـ، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات منها طبعة دار البشــائر بتحقيق الشيخ / أسامة خياط.

(١) طبع بتحقيق صلاح فتحي هلل في مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤١٨هـ.

(٢) طبع الموجود منه بتحقيق الدكتور / ربيع بن هادي عمير في مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٤هـ، ثم في دار الراية بالرياض سنة ١٤٠٨هـ.

(٣) سوف يأتي قريبا بيان طرائق هؤلاء الأئمة في إعادة ترتيب كتاب ابن الصلاح.




ثانيًا: الإمام شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) في كتابه «الخلاصة في معرفة الحديث» الذي سبق ذكره.

ثالثًا: العلامة أبو الحسن علي بن عبد الله التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦هـ) في كتابه «الكافي في علوم الحديث» الذي سبق ذكره.

رابعًا: الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في كتابه (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) لخص فيه علوم الحديث في أوراق يسيرة، وقد حظي هذا الكتاب منذ ألفه الحافظ بعناية علماء عصره ومن بعدهم، حتى شرحه أحد معاصريه، وصار عمدة في علوم الحديث فتوفر عليه العلماء نظما، وشرحا، بل واختصارا!.

فممن شرحه:

(١) المؤلف نفسه في كتابه «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»[(١)]، وقد شرح هذا الشرح أو عمل عليه حاشية جماعة من العلماء منهم:

[١] زين الدين قاسم بن قطلوبغا تلميذ المؤلف والمتوفى سنة (٨٧٩هـ) له عليها حاشية سماها «القول المبتكر على شرح نخبة الفكر»[(٢)] ضمنها نقولات عن الحافظ ابن حجر، وله عليه تعقبات.

[٢] تلميذه كمال الدين بن أبي شريف المتوفى سنة (٩٠٢هـ) له حاشية

---

(١) طبع عشرات المرات، وقد سبق الإشارة إلى أفضل طبعاته في الفصل الأول.

(٢) طبعت في دار الوطن بالرياض بتحقيق إبراهيم الناصر سنة ١٤٢٠هـ، ثم طبعت في دار الفارابي بدمشق بتحقيق عبد الحميد محمد الدرويش سنة ١٤٢٩هـ.

عليها[1] ضمنها نقولات عن الحافظ ابن حجر كذلك.

[٣] علي بن محمد بن سلطان الشهير بملا علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ)[2].

[٤] تاج الدين عبد الرؤوف المناوي المتوفى سنة (١٠٣١هـ) في كتابه «اليواقيت والدرر»[3].

[٥] برهان الدين اللقاني المتوفى سنة (١٠٤١هـ) له شرح سماه «قضاء الوطر»[4]، ضمنه حاشية البقاعي، وابن قطلوبغا، والكمال ابن أبي شريف، وأجاب عن تعقباتهم.

[٦] محمد أكرم السندي (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)، واسم شرحه «إمعان النظر»[5].

[٧] الشيخ عبد الله بن حسين خاطر العدوي (من علماء القرن الرابع عشر الهجري)، واسم حاشيته «لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر»[6].

(١) طبعت في دار الوطن بالرياض بتحقيق إبراهيم الناصر سنة ١٤٢٠هـ.

(٢) طبع هذا الشرح في دار الكتب العلمية سنة ١٩٧٨م، ثم طبع بتحقيق محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم في دار الأرقم بلبنان سنة ١٤١٦هـ.

(٣) طبع في دار الرشد بالرياض مرتين الأولى بتحقيق ربيع بن محمد السعودي سنة ١٤١١هـ، والثانية بتحقيق الدكتور / المرتضى الزين أحمد سنة ١٤٢٠هـ.

(٤) طبع بتحقيق شادي بن محمد آل نعمان في الدار الأثرية بالأردن سنة ١٤٣١هـ.

(٥) طبع في حيدر أباد بتحقيق غلام مصطفى القاسمي.

(٦) كذا سماه، وهو شرح لنزهة النظر، ولم يفطن لذلك بعض المعاصرين فاعتقد أنه شرح للنخبة، نبه على ذلك محقق « قضاء الوطر»، وقد طبع الكتاب في مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٦هـ.




(٢) معاصره الشيخ كمال الدين محمد بن الحسن الشُّمُنِّي المتوفى سنة (٨٢١هـ)، واسمه «نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر»[١]، وهو الذي عرض به الحافظ ابن حجر حين قال في مقدمة النزهة: «لأن صاحب البيت أدرى بما فيه»[٢].

(٣) الشيخ محمد بن عبد الله الخراشي المتوفى سنة (١١٠١هـ) أول من تولى مشيخة الأزهر، له شرح سماه «منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة»[٣].

وممن نظمه:

(١) الشيخ كمال الدين محمد بن الحسن الشمني المتوفى سنة (٨٢١هـ)، وقد شرح هذا النظم ولده تقي الدين المتوفى سنة (٨٧٢هـ) وسمى شرحه «العالي الرتبة في شرح نظم النخبة»[٤].

(٢) محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ)، وقد سمى نظمه «قصب السكر» وشرح هذا النظم في كتاب سماه «إسبال المطر على قصب السكر»[٥].

(٣) يوسف بن محمد بن كساب الغزي المتوفى سنة (١١٩٠هـ)، وله شرح على هذا النظم[٦].

---

(١) صدر عن مكتبة دار المنهاج بتحقيق مراد بن خليفة سعيدي سنة ٢٠١٠م.

(٢) الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٨، الرسالة المستطرفة ص ٦٦٦.

(٣) صدر عن دار اليسر بالقاهرة بتحقيق: شعبان سليم عودة سنة (١٤٤١هـ).

(٤) طبع بتحقيق نبيل صلاح عبد المجيد في مكتبة ابن عباس سنة ٢٠٠٨م.

(٥) طبع في الهند قديما ثم طبع عدة طبعات منها طبعة دار ابن حزم سنة ١٤٢٧هـ.

(٦) طبع في دار الرشد بعنوان «حاشية جامعة على الفريدة في علم المصطلح» بتحقيق فهد بن عامر العجمي سنة ١٤٢٩هـ.

وممن اختصره:

(١) محمود بن إبراهيم بن يوسف الحنفي المعروف بابن الحنبلي المتوفى سنة (٩٧١هـ) لخصه مع شرح الحافظ ابن حجر، وما وقع له من حواش عليه، وسماه «قفو الأثر في صفو علوم الأثر»[١]، وشرح هذا المختصر في كتابه « الفرع الأثيث في أصول الحديث»[٢].

(٢) عبد الوهاب بن أحمد الشافعي الأحمدي المتوفى سنة (١١٥٠هـ)، وشرح هذا المختصر محمود شكري الألوسي المتوفى سنة (١٣٤٢هـ) في «عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر»[٣].

(٣) الإمام اللغوي محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥هـ)، اختصر النخبة، وشرحها «نزهة النظر» في كتابه «بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب ﷺ»[٤].

المرحلة الخامسة: المصنفات المعاصرة

هذه المصنفات التي سبق ذكرها هي أهم المصنفات في علوم الحديث حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، وقد دارت في فلك الشروح والحواشي

(١) طبع في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ، ثم طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤٠٨هـ.

(٢) طبع بتحقيق نبيل صلاح عبد المجيد سليم في مكتبة ابن عباس بالمنصورة سنة ٢٠٠٨م.

(٣) طبع في دار الرشد بتحقيق إسلام دربالة سنة ١٤٢٠هـ، ثم طبع في دار ابن حزم بتحقيق الدكتور / مجيد الخليفة سنة ١٤٢٩هـ.

(٤) طبع قديما في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ، ثم طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤٠٨هـ.




والمختصرات والمنظومات، ثم ظهرت بعد ذلك مصنفات معاصرة لم ترتبط بتلخيص كتاب أو شرح آخر، وإنما اعتنى مؤلفوها بسرد علوم الحديث بطريقة سهلة خالية من التعقيد الذي ارتبط بالشروح والحواشي في نظر كثير من المعاصرين، وأضاف كل مؤلف ما رآه مناسبا من العلوم والمعارف التي لها تعلق بعلوم الحديث، وقد اعتمدوا في تأليف هذه الكتب على المصنفات التي سبق ذكرها، فاختاروا من مادتها وترتيبها ما رأوه مناسبا، ومن أشهر هذه الكتب المعاصرة، وكلها مطبوعة متداولة:

(١) «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، المتوفى سنة (١٣٣٢هـ).

(٢) «توجيه النظر إلى أصول الأثر «للشيخ طاهر الجزائري، المتوفى سنة (١٣٣٨هـ).

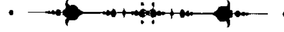
(٣) «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» للشيخ/ محمد بن محمد أبو شهبة، المتوفى سنة (١٤٠٣هـ).

(٤) «منهج النقد في علوم الحديث « للدكتور/ نور الدين عتر، المتوفى سنة (١٤٤٢هـ).

(٥) «تيسير مصطلح الحديث» للدكتور/ محمود الطحان، المتوفى سنة (١٤٤٤هـ).

هذا بالإضافة إلى جملة كبيرة من الأبحاث المتخصصة التي تعالج قضايا مخصوصة من مباحث علوم الحديث لا يتسع المقام لذكرها، وغير خاف

على الفطن أن بداية مرحلة من هذه المراحل السابقة لا يعني انتهاء المرحلة التي قبلها تماما، فما زال المشتغلون بعلم الحديث حتى الآن يقومون بشرح كتب السابقين، ونظمها، واختصارها.



المبحث الثاني

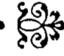
طرائق المحدثين في تقسيم علوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر

في إشــارة إلى وفرة علوم الحديث، وتنوع مســائله قال الإمام الحازمي: «اعلم أن علم الحديث يشــتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته»[1].

وحين نتفحص بواكير الكتب التي جمعت معظم مســائل علوم الحديث نجد أنها لم تعن بالتقسيم الدقيق لموضوعات ومسائل هذا العلم، وإنما رتبت هذه الكتب على الأبواب وذكر في كل باب ما يناســبه من مســائل هذا العلم، حتى جــاء الحاكم أبو عبد الله النيســابوري المتوفى ســنة (٤٠٥هـ) فصنف كتابــه (معرفة علوم الحديث) وهو أول من جمــع علوم الحديث في مصنف واحد[2]، وأول من قســم علوم الحديث حيث قســم علوم الحديث في كتابه هذا إلى اثنين وخمسين نوعا، ثم جاء أبو عمرو بن الصلاح فأعاد ترتيب كتاب الحاكــم، وزاد عليه أنواعا كثيرة حتى بلغ بأنواعه خمســة وســتين نوعا لكنه

(١) نكت ابن حجر على كتاب ابن الصلاح ١/ ٢٣٣.

(٢) انظر لتحقيــق القول في هذه الأوليــة والمقارنة بين كتاب الحاكم، وكتــاب الرامهرمزي: مقدمة (معرفة علوم الحديث) بتحقيق د/ أحمد بن فارس السلوم ص ١٠ - ١٤.

سار على طريقة الحاكم في تقسيم علوم الحديث، وانشغل من جاء بعد ابن الصلاح بكتابه اختصارا، ونظما، واستدراكا، وترتيبا، وكان ممن عمل على إعادة ترتيب، وتقسيم ابن الصلاح جماعة من أبرزهم: الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) في كتابه «المنهل الروي»، والإمام شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) في كتابه «الخلاصة في معرفة الحديث»، والعلامة أبو الحسن علي بن عبد الله التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦هـ) في كتابه «الكافي في علوم الحديث» كما سبق قريبا.

وسوف أعرض هنا بصورة موجزة لطرائق هؤلاء الأئمة في تقسيم علوم الحديث، وأبين الأنواع التي ذكروها في كتبهم، والتي أغفلوها، ومدى تأثر اللاحق بالسابق، مع الإشارة إلى ما يؤخذ على كل واحد منهم.

أولاً: طريقة الحاكم النيسابوري(١) في تقسيم علوم الحديث

كما سبق فإن الإمام الحاكم النيسابوري أول من جمع معظم علوم الحديث في كتاب واحد، وعمله يمتاز بعدة أمور تجعله في صدارة المؤسسين لهذا

(١) الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم النيسابوري المعروف بابن البيع، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة (٣٢١هـ)، وطلب الحديث من الصغر باعتناء أبيه وخاله، وسمع من ألفي شيخ أو نحو ذلك، وقد رأى أبوه مسلما صاحب الصحيح، حدث عنه الدارقطني، والخليلي، والبيهقي، بلغت تصانيفه قريبا من خمسمائة جزء، منها (المستدرك على الصحيحين)، و(تاريخ نيسابور)، مات سنة خمس وأربعمائة (٤٠٥هـ).

وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩، طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٥٥.

العلم الشريف في صورته المدونة وهي:

أولًا: أنه أوجد له اسما درج عليه من جاء بعده، وهو (علوم الحديث).

ثانيًا: أنه قسمه إلى موضوعات مستقلة، وسمى كل موضوع منه نوعا.

ثالثًا: أنه أوجد الأبواب الحقيقية لهذا العلم، والتي قام عليه بناؤه كالصحيح، والضعيف، والثقات، والضعفاء، ونحوها.

رابعًا: أنه صاحب ابتكار حيث ابتكر أنواعا من علوم الحديث لم يسبق إلى التصنيف فيها[1].

وقد قسم الحاكم علوم الحديث إلى اثنين وخمسين نوعا كما سبق، ولم يراع في ترتيبها نسقا معينا، ولا ارتباط بعض هذه الأنواع ببعضها ويمكن إجمال الملاحظات على هذا التقسيم فيما يلي:

(١) بدأ هذه الأنواع بالنوع الذي سماه «عالي الإسناد»، وختمها بالنوع الذي سماه «العرض والإجازة».

(٢) ذكر بعض الأنواع التي لها تعلق ببعضها متعاقبة، في الحين الذي ذكر فيه بعضها مفرقة فمثلا ذكر «العالي»، وأتبعه بذكر «النازل»، وذكر «المسند»، وأتبعه بذكر «الموقوف»، لكنه حين ذكر «الثقات» فصل بينهم، وبين «من لم يحتج بهم ولم يسقطوا بنوع سماه «الأبواب التي يجمعها المحدثون»، وفصل بين «معرفة الصحابة»، و«معرفة التابعين» بستة أنواع أخرى من علوم الحديث،

---

(١) باختصار وتصرف من مقدمة د/ أحمد بن فارس السلوم لكتاب (معرفة علوم الحديث) ص١٣، ١٤.




وهي «المراسيل، والمنقطع، والمسلسل، والمعنعن، والمعضل، والمدرج»، كما أنه فرق أنواع الحديث الضعيف، ولم يذكرها متعاقبة.

(٣) بعض الأنواع التي ذكرها تشتمل على نوعين يمكن فصل أحدهما عن الآخر مثل النوع الذي سماه «الصحيح والسقيم»، والنوع الذي سماه «العرض والإجازة».

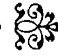
(٤) بعض الأنواع التي ذكرها أهملها من جاء بعده، ولم يذكروها مثل النوع الذي سماه «فقه الحديث»، والنوع الذي سماه «مغازي النبي ﷺ»، والنوع الذي سماه «المذاكرة»، والنوع الذي سماه «مذاهب المحدثين».

(٥) ذكر بعض الأنواع، ولم يذكر ما هو قسيم لها فقد ذكر «العرض والإجازة»، ولم يذكر بقية طرق التحمل كالسماع، والكتابة، والمناولة، وغيرها.

(٦) فاتته أنواع كثيرة استدركها من جاء بعده لكنه لم يقصد الاستيعاب إنما أراد الاختصار كما نص على ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: «أما بعد فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار المواظبون على كتابة الآثار، واعتمد في ذلك سلوك الاختصار دون الإطناب في الإكثار»[1].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٦، ١٠٧.




ثانيًا: طريقة الحافظ ابن الصلاح(١) في تقسيم علوم الحديث

«اعتنى الحافظ أبو عمرو بن الصلاح بكتاب الحاكم فأقرأه في دار الحديث(٢)، وأملى عليه حواشي وتقريرات وتصويبات واستدراكات»(٣)، وقد سار ابن الصلاح في تقسيمه لعلوم الحديث على طريقة الحاكم فقسم كتابه الذي سماه (معرفة أنواع علم الحديث)(٤) إلى أنواع لكن عمل ابن الصلاح امتاز بعدة أمور تتمثل فيما يلي(٥):

(١) أعاد ابن الصلاح ترتيب الأنواع، واجتهد في ضم النظير إلى النظير،

(١) الإمام الحافظ المفتى شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتى صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة (٥٧٧هـ)، وتفقه على والده بشهرزور، قال ابن خلكان: «كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وله مشاركة في عدة فنون»، وقال الذهبي: «كان وافر الجلالة حسن البزة كثير الهيبة موقرا عند السلطان والأمراء»، وقال السبكي: «أحد أئمة المسلمين علما ودينا»، من مصنفاته (صيانة صحيح مسلم)، (طبقات الشافعية)، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة (٦٤٣هـ).
وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠، طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٢٦.

(٢) دار الحديث الأشرفية أسسها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل، وفتحت في سنة ثلاثين وستمائة في ليلة النصف من شعبان، وأملى بها الشيخ تقي الدين بن الصلاح الحديث ووقف عليها الملك الأشرف الأوقاف. الدارس في تاريخ المدارس ١/ ١٥.

(٣) مقدمة د/ أحمد بن فارس السلوم لكتاب (معرفة علوم الحديث) ص ١٥.

(٤) نص على ذلك في مقدمة الكتاب ص ٦.

(٥) سوف أذكر هنا ما يتعلق بالتقسيم والتنويع فقط، أما طريقة ابن الصلاح في تناول هذه الأنواع فليس من موضوع هذا البحث.

فعلى سبيل المثال جعل معظم أنواع الضعيف متعاقبة في حين فرقها الحاكم، وترتيب ابن الصلاح وإن لم يسلم من مؤاخذات ستأتي الإشارة إليها إلا أنه أفضل بكثير من ترتيب الحاكم.

(٢) ابتدأ ابن الصلاح كتابه بالأنــواع الأهم التي تمثل عصب هذا العلم، وهي «الصحيح»، و«الضعيف»، وما تفرع منه، أما الحاكم فبدأ بـ«عالي الإسناد»، و«النازل من الأسانيد»، وقد أشـــار ابن الصلاح في فاتحة هذه الأنواع إلى أن الحديث ينقسم إلى صحيح، وضعيف، وحسن[1].

(٣) زاد ابن الصـــلاح على الحاكم عدة أنواع فبلغ عــدد الأنواع في كتابه (٦٥) خمســة وســتين نوعا، ولم يقصد الاســتيعاب بل قال بعدما ســرد هذه الأنواع: «وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتهـــا، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصـــدد أن تفرد بالذكر وأهلها فـــإذا هي نوع على حياله، ولكنه نصب من غيــر أرب»[2]، وبعض الأنواع التي زادها لها أهمية كبيرة في هذا العلم ومن هذه الأنواع: «الحسن»، و«المقطوع»، و«المنكــر»، و«المضطــرب»، «الموضوع»، و«المقلــوب»، وغيرها، وبعض الأنواع التـــي زادها ابن الصلاح تعتبر أنواعا ثانويـــة داخلة في الأنواع الكبرى مثـــل «رواية الآباء عن الأبناء» فإنه نوع من «رواية الأكابر عن الأصاغر»، وكذا النوع الذي سماه «كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى» فإنه نوع من الكنى.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠.




(٤) أهمل بعض الأنواع التي ذكرهـا الحاكم ومنها: «صدق المحدث»، و«معرفة أتباع التابعين»، و«فقه الحديث»، «مذاهب المحدثين»، و«المذاكرة»، و«مغازي النبي ﷺ».

(٥) جمع بعـض الأنواع التي فرقها الحاكم، ومـن أمثلة ذلك: أنه جعل معرفة العالـي والنازل نوعا واحدا في حين جعلهـا الحاكم نوعين ابتدأ بهما كتابه كما سبق، وجعل معرفة الأسـماء والكنى نوعا واحدا في حين جعلهما الحاكم نوعين.

(٦) فرق بعض الأنـواع التي جمعها الحاكم، ومـن أمثلة ذلك أنه جعل معرفة الصحيح نوعا مستقلا، ومعرفة الضعيف نوعا مستقلا في حين جعلهما الحاكم نوعا واحدا سماه «معرفة الصحيح والسقيم».

(٧) غاير في أسماء بعض الأنواع مثل النوع الذي سماه الحاكم «الزيادات الفقهية» سـماه ابن الصلاح «زيادات الثقات وحكمها»، والنوع الذي سـماه الحاكم «الجرح والتعديل» سـماه ابن الصلاح «معرفـة صفة من تقبل روايته ومن ترد»، والنوع الذي سـماه الحاكم «أعمار المحدثين» سماه ابن الصلاح «معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها»، والنوع الذي سماه الحاكم «بلدات المحدثين» سماه ابن الصلاح «معرفة أوطان الرواة وبلدانهم».

(٨) بعض الأنواع الخاصة التي ذكرها الحاكم جعلها ابن الصلاح أنواعا عامة، وضم إليها ما يشـبهها في نوع واحد من ذلـك أن الحاكم ذكر نوعا في كتابه سـماه «العرض والإجازة»، أما ابن الصلاح فذكر في كتابه نوعا سـماه




«معرفة كيفية سـماع الحديث وتحمله» ذكر فيه «العـرض والإجازة»، وبقية طرق التحمل كالسماع، والكتابة، والمناولة، وغيرها، وما يتعلق بكل منها من أحكام.

(٩) بعض الأنواع التي ذكرها الحاكـم، وأهملها ابن الصلاح تناولها في ثنايـا حديثه عن نوع آخر مثل النوع الذي سـماه الحاكم «المعنعن» تناوله ابن الصلاح في ثنايا حديثه عن المعضل[١].

ما يؤخذ على تقسيم الحافظ ابن الصلاح

من خلال ما سـبق يتبين أن ابـن الصلاح لم يقدم تقسـيما جديدا لعلوم الحديـث، لكنه عمل على تهذيب تقسـيم الحاكم، ولا يسـلم عمله من عدة مؤاخذات تمثلت فيما يلي:

أولًا: رغم عنايته بضم النظير إلى النظير فقد فاتته أشـياء من ذلك أنه أبعد «المصحف»، «والمزيد في متصل الأسـانيد»، «والمرسـل الخفي» عن أنواع الضعيف التي ذكرها في الأنـواع المتقدمة ففي حين نجد آخر أنواع الضعيف التي قدمها هو النوع الثاني والعشرون وهو «المقلوب» نجد أنه ذكر «المصحف» في النوع الخامس والثلاثين، و«المزيد» في النوع السابع والثلاثين، و«المرسل الخفي» في النوع الثامن والثلاثين.

ثانيًا: أنه فرق ما حقه الجمع، ومن أمثلة ذلك أنه عقد النوع السـابع عشر لمعرفـة الأفراد ثم عاد فعقد النوع الحادي والثلاثين لمعرفة الغريب والعزيز،

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٦١.




وكان الأولى أن يذكر ما يتعلق بالغريب والفرد في موضع واحد حتى ولو قلنا بالتغاير بينهما[١].

ثالثًا: أنه جمع ما حقــه التفريق، ومن ذلك أنه ذكر «الحديث المعلق» في ثنايا كلامه عن «الحديث المعضل»، وكان حقه أن يفرد له نوعا مستقلا.

وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر بأنه أملاه على طلابه شـيئا بعد شــيء فلم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب[٢]، وقال نحوه السخاوي[٣]، والسيوطي[٤].

ثالثًا: طريقة الإمام بدر الدين بن جماعة[٥] في تقسيم علوم الحديث (المنهل الروي)

رغم ما تقدم من الانتقادات البناءة التي وجهت إلى ابن الصلاح فلا ينكر

---

(١) قـال الحافظ في نزهة النظر ص ٥١: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو: أغرب به فلان».

(٢) نزهة النظر ص ٥١.

(٣) الغاية في شرح الهداية ص ٦٧.

(٤) البحر الذي زخر ١/ ٢٤٢.

(٥) محمـد بن إبراهيم بن سـعد الله بن جماعة قاضي القضاة شـيخ الإسـلام بـدر الدين أبو عبد الله الكناني الحموي الشـافعي، ولد سنة تسـع وثلاثين وستمائة (٦٣٩ هـ)، أحد كبار فقهاء الشـافعية، كان قوي المشـاركة في الحديث، عارفا بالفقه وأصوله، ذكيا فطنا مناظرا متفننا ورعا صينا، تام الشـكل، وافر العقل، حسن الهدى، متين الديانة ذا تعبد وأوراد، ولي قضاء مصر والشـام، ومن مصنفاته (كشـف المعاني عن متشابه المثاني)، (وتذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم)، توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة (٧٣٣ هـ).
طبقات الشافعية للسبكي ٩/ ١٣٩، الدرر الكامنة ٥/ ٤، شذرات الذهب ٦/ ١٠٥.




دوره في العناية بهذا العلم، وأن كتابه اشتمل - بحق - على إضافات جمة جعلته في صدارة الكتب المقدمة في هذا العلم، فاستحق أن يعنى به من جاء بعده شرحا، ونظما، واختصارا، واستدراكا.

وقد عمل بعض من جاء بعده على إعادة ترتيب الكتاب، وأول من قام بهذا هو الإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) حيث قام باختصار كتاب ابن الصلاح وإعادة ترتيبه في كتابه الذي سماه (المنهل الروي)، وأفصح في مقدمته بمنهجه في اختصار الكتاب، وترتيبه بما حاصله[1]:

رتب كتابه على مقدمة، وأربعة أطراف:

المقدمة: ذكر فيها المصطلحات التي يحتاج إليها طالب الحديث، وهي المتن، والسند، والإسناد، والحديث، والخبر، ثم ذكر تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد، وبعض ما يتعلق بهما من مسائل.

الطرف الأول: تناول فيه أقسام المتن وأنواعه، أما الأقسام فثلاثة، وهي: الصحيح، والحسن، والضعيف، وأما الأنواع فثلاثون، وهي: المسند، والمتصل، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعنعن، والمعلق، والشاذ، والمنكر، والفرد، والمعلل، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، والموضوع، والمشهور، والغريب، والعزيز، والمصحف، والمسلسل، وزيادات الثقات، والاعتبار، والشواهد، والمتابعات، ومختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ، وغريب الحديث.

(١) مستخلص من المنهل الروي ص ٢٦ - ٢٨.




الطرف الثاني: في الكلام على السند وما يتعلق به، وفيه أحد عشر نوعا هي: الجرح والتعديل، والعالي والنازل، والمزيد في الأسانيد، والتدليس، وتباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد، ورواية الأقران، والآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء، ومن لم يرو عنه إلا واحد، والأكابر عن الأصاغر، والعنعنة.

الطرف الثالث: يتعلق بتحمل الحديث وآدابه، وفيه ستة أنواع هي: أهلية تحمل الحديث، وطرق التحمل، وكتابة الحديث، ورواية الحديث، وأدب الراوي، وأدب الطالب.

الطرف الرابع: في أسماء الرجال وما يتصل به، وفيه واحد وعشرون نوعا هي: معرفة الصحابة، ومعرفة التابعين، وطبقات الرواة، والأسماء والكنى، ومن عرف باسمه دون كنيته، والألقاب، والمختلف والمؤتلف، والمتفق والمفترق، وما تركب منهما، ومن تشابهوا في الاسم واسم الأب، ومن نسب إلى غير أبيه، والنسب المخالفة ظاهرها، والأسماء المفردة، ومن ذكر بأسماء أو صفات مختلفة، ومعرفة الموالي، والأسماء المبهمة، والثقات والضعفاء، ومن خلط من الثقات، وأوطان الرواة، والإخوة، والتواريخ والوفيات.

وعند مقارنة الأنواع التي ذكرها ابن جماعة بالأنواع التي ذكرها ابن الصلاح نلاحظ ما يلي:

(١) زاد على ابن الصلاح مقدمة تناول فيها تعريف السند، والمتن، ونحوهما، والمتواتر والآحاد[1] وما يتعلق بهما كما سبق.

---

(١) ذكر ابن الصلاح المتواتر عند حديثه عن المشهور بصورة موجزة. انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٧.

(٢) ذكر كل الأنواع التي أوردها ابن الصلاح، ولم يغفل منها شيئا، إلا نوعا واحدا هو «المرسل الخفي».

(٣) التزم بتسمية ابن الصلاح للأنواع غالبا - مع اختصار أحيانا - ولم يخرج عنها إلا قليلا من ذلك تعبيره عن «غريب الحديث» بقوله: «غريب اللفظ وفقهه» وقوله «وفقهه» من زياداته على ابن الصلاح غير أنه لم يذكر فيه سوى كلمات يسيرة.

(٤) لم يزد على ابن الصلاح أنواعا أخرى، لكنه أفرد بعض الأنواع التي دمجها ابن الصلاح في أنواع أخرى فجعل «المعنعن»، و«المعلق» نوعين مستقلين في حين دمجهما ابن الصلاح في «المعضل».

(٥) كرر أحد الأنواع في موضعين، وهو «المعنعن» حيث ذكره في الطرف الأول بهذا الاسم ثم ذكره في الطرف الثاني باسم «العنعنة في السند».

ما يؤخذ على تقسيم الإمام ابن جماعة

مع أن ما قام به الإمام ابن جماعة يعد خطوة متقدمة في تقسيم علوم الحديث، وإعادة ترتيبها إلا أنه يؤخذ عليه مايلي:

أولًا: أنه حبس نفسه في تنويع ابن الصلاح، ولو أنه تحرر منه لأبدع أنواعا جديدة، ولأهمل بعض الأنواع التي تعد مسائل فرعية من الأنواع، وليست أنواعا مستقلة، ولما أُخذ عليه بعض ما سبق أخذه على ابن الصلاح.

ثانيًا: أن توزيع الأنواع على الأطراف الأربعة التي ذكرها يعوزه شيء من الدقة،




وبيان ذلك ما يلي:

(١) أنــه جعل من أنــواع المتــن «المســند»، و«المتصل»، و«المرســل»، و«المنقطع»، و«المعنعن»، و«المسلسل»، والأولى في هذه الأوصاف أن تكون للسند، وليس المتن، فيقال مثلا: إسناد معنعن، أو إسناد مسلسل، ولا يقال: متن معنعن، ولا متن مسلسل إلا إن قصد أنه جاء من طريق معنعن، أو مسلسل، ولعل هــذا ما قصده ابن جماعة، وأنه أراد أن يذكــر في الطرف الأول أنواع الأحاديث المروية مطلقا، لكن يشكل على هذا أنه ذكر «المدلس»، و«المزيد في الأسانيد» في الطرف الثاني الذي خصصه لما يتعلق بالإسناد.

(٢) أنه جعل من أنواع المتن «الشاذ»، و«المنكر»، و«المعلل»، و«المضطرب»، «والمدرج»، و«المقلوب»، و«المصحف»، وكلها تصلح أن تكون وصفا للســند، وللمتن أيضا، وإن أجيب عنه بما سبق، فلا ينفي أن يكون تقسيما غير دقيق.

(٣) أن معظم علوم الحديث متعلق بالإســناد، ومــع هذا فإنه خص منها أحد عشــر نوعا ذكرها في الطرف الذي خصصه للأنواع المتعلقة بالإســناد، ولــو دققنا النظر لوجدنــا أن كل الأنواع المذكورة في الطــرف الرابع - الذي خصصه لأسماء الرجال وأحوالهم - متعلقة بالإسناد أيضا.

(٤) أنــه فصــل بين بعض الأنواع التــي كان من الأولــى أن يضم بعضها إلى بعض، مــن ذلك أنه فصل بين «المصحف»، وبقيــة أنواع الضعيف بذكر «المشهور»، «العزيز والغريب»، والظاهر أن ذلك وقع له لأن ابن الصلاح فعل ذلك كما سبقت الإشارة إليه فتبعه في ذلك.

رابعًا: طريقة الإمام شرف الدين الطيبي[1] في تقسيم علوم الحديث (الخلاصة)

لخص شرف الدين الطيبي كتابه «الخلاصة» من كتاب «الإرشاد» الإمام النووي، وكتاب «المنهل» الروي للإمام ابن جماعة، وزاد أشياء التقطها من «جامع الأصول» لابن الأثير[2]، وقد أفاد من تقسيم ابن جماعة لكنه أدخل عليه بعض التحسينات فجاء على النحو التالي:

قسمه إلى مقدمة، ومقاصد في أربعة أبواب[3]، وخاتمة.

المقدمة: تناول فيها تعريف بعض المصطلحات الحديثية، وتقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد.

الباب الأول: في أقسام الحديث وأنواعه

قسمه ثلاثة فصول: الأول في الصحيح، والثاني في الحسن، والثالث في الضعيف، ثم قال: وههنا عبارات لمعان شتى منها ما تشترك فيه الأقسام الثلاثة الصحيح والحسن والضعيف، ومنها ما يختص بالضعيف.

(١) الحسين [كذا في الدرر الكامنة، والبدر الطالع، وفي شذرات الذهب، وبغية الوعاة (الحسن)] بن محمد بن عبد الله الطيبي الإمام العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، كان كريما متواضعا حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، من مصنفاته (حاشية الكشاف)، (شرح المشكاة)، مات سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة (٧٤٣هـ).

الدرر الكامنة ٢/ ١٨٥،شذرات الذهب ٦/ ١٣٧، بغية الوعاة ١/ ٥٢٢، البدر الطالع ١/ ٢٢٩.

(٢) نص على ذلك في مقدمة الكتاب، انظر الخلاصة ص ٣١.

(٣) ذكر هذه الأبواب الأربعة إجمالا في مقدمة الكتاب، انظر الخلاصة ص ٣٦.

أمـا الضرب الأول فذكر فيه ثمانية عشـر نوعا هي: المسـند، والمتصل، والمرفوع، والمعنعن، والمعلق، والأفراد، والمدرج، والمشـهور، والغريب، والعزيز، والمصحف، والإسناد العالي، والمسلسل، وزيادة الثقة، والاعتبار، ومختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ، وغريب الحديث وفقهه.

وأمـا الضرب الثاني فذكر فيه اثنا عشـر نوعا هي: الموقوف، والمقطوع، والمرسـل، والمنقطع، والمعضل، والشـاذ، والمنكر، والمعلل، والمدلس، والمضطرب، والمقلوب، والموضوع.

الباب الثاني: في أوصاف الرواة.

ذكر فيه: من تقبل روايته ومن ترد، وأحكام الجرح والتعديل.

الباب الثالث: في تحمل الحديث، وطرق نقله.

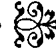
تناول فيه أهلية التحمل، وطرق التحمل، وكيفية رواية الحديث.

الباب الرابع: في أسماء الرجال وأنسابهم.

ذكر فيه: معرفة الصحابة، ومعرفة التابعين، والأسماء، والكنى، والألقاب، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشـابه، ومن نسـب إلى غير أبيه، والنسـب التي على خلاف ظاهرها، والمبهمـات، والموالي، ومواطن الرواة، والتواريخ والوفيات.

الخاتمة: في آداب الشيخ، والطالب، والكاتب.

ذكر فيها آداب الشيخ، وآداب التلميذ، وآداب كاتب الحديث.

وعندما نقارن بين ترتيب ابن جماعة وترتيب الطيبي **نلاحظ ما يلي:**

أولًا: لم يخرج عن مقدمة ابن جماعة.

ثانيًا: أعاد تقسيم علوم الحديث بطريقة مخالفة لتقسيم ابن جماعة كما هو واضح من المقارنة بين الأقسام الرئيسة في الكتابين حيث خصص الباب الثاني لمن تقبل روايته ومن ترد، وخصص الباب الثالث لطرق التحمل وكيفية رواية الحديث، وجعل ثلاثة من الأنواع التي ذكرها ابن جماعة في الطرف الثالث خاتمة الكتاب، ولم يذكرها في الأقسام الرئيسة.

ثالثًا: أهمل كثيرا من الأنواع التي ذكرها ابن جماعة فلم يذكرها في كتابه مثل: تباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد، ورواية الأقران، ورواية الآباء عن الأبناء، وعكسها، ومن لم يرو عنه إلا واحد، ورواية الأكابر عن الأصاغر، وغيرها.

ما يؤخذ على تقسيم الإمام شرف الدين الطيبي

أولًا: أنه أورد في الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف «المعلق»، و«المدرج»، و«المصحف»، وهذه من أنواع الضعيف فقط فكان حقها أن تذكر في الضرب الثاني.

ثانيًا: أنه أورد في الأنواع الخاصة بالضعيف «الموقوف»، و«المقطوع»، وهذان النوعان فيهما الصحيح والضعيف والحسن فكان حقهما أن يذكرا في الضرب الأول.

ثالثًا: أنه أهمل كثيرا من الأنواع فلم يذكرها في كتابه، وهي وإن لم تكن من أصول هذا العلم لكن بعضها من فروعه المهمة فلا وجه لإهمالها، ويعتذر عنه بأنه أراد الاختصار.



خامسًا: طريقة الإمام تاج الدين التبريزي[1] في تقسيم علوم الحديث (الكافي)

عمد تاج الدين التبريزي إلى كتاب ابن الصلاح فلخصه، وزاد عليه أشياء يسيرة، وأعاد ترتيبه مستعينا بكتاب شيخه بدر الدين بن جماعة الذي سبق الحديث عنه، وأدخل عليه بعض التعديلات فجاء كتابه الذي سماه (الكافي في علوم الحديث) مرتبا على النحو التالي:

قسم الكتاب إلى أربعة أبواب، ومقدمتين، وخاتمة:

المقدمة الأولى: في مناقب الحديث وأهله.

المقدمة الثانية: في بيان ألفاظ مستعملة على اصطلاح أهل هذا الشأن

تناول فيها معنى السنة، والحديث، والخبر، والأثر، والسند، والمتن، والمسند، والمتصل.

الباب الأول: في متن الحديث وفيه ثلاثة فصول:

الأول: في أقسامه، وفيه ذكر الصحيح، والحسن، والضعيف، ثم قسم الضعيف إلى نوعين:

---

(١) علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي تاج الدين أحد الأئمة الجامعين لأنواع العلوم، كان عالما كبيرا مشهورا في الفقه والمعقول والعربية والحساب وغير ذلك، وكان من خيار العلماء دينا ومروءة، فانتفع به الناس، قال السبكي: «كان ماهرا في علوم شتى وعنى بالحديث بآخره وصنف في التفسير والحديث والأصول والحساب»، اختصر كتاب ابن الصلاح، وله حواش على الحاوي، مات سنة ست وأربعين وسبعمائة (٧٤٦هـ).
طبقات الشافعية للسبكي ١٠/ ١٣٧، الدرر الكامنة ٤/ ٨٥، شذرات الذهب ٦/ ١٤٨، بغية الوعاة ٢/ ١٧١.

ضعيف لعدم اتصاله: ذكر فيه المعلق، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، ثم ذكر المرفوع، والموقوف، والمقطوع، والإسناد المعنعن، واختلاف الوصل والإرسال، وزيادة الثقة، والمرسل الخفي كتفريعات لهذا القسم.

وضعيف ليس لعدم اتصاله: ذكر فيه الموضوع، والمقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والشاذ، والمنكر[١]، والغريب[٢]، والعزيز، وضدهما[٣].

الثاني: في الاعتبار، والمتابعات، والشواهد.

الثالث: بقية ما يتعلق بالمتن، ذكر فيه ثلاثة أنواع هي مختلف الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، والمصحف.

الباب الثاني: في السند وفيه ثلاثة فصول:

الأول: فيمن تقبل روايته ومن ترد.

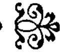
الثاني: في تقسيم السند، وفيه ثلاثة أنواع هي المسلسل، والمزيد في متصل الأسانيد، والتدليس.

الثالث: فيما يقع في الإسناد من العلو والنزول ونحوهما، وفيه تسعة أنواع هي العلو والنزول، وأصح الأسانيد وأوهاها، والتباعد بين وفاة الراويين عن شيخ واحد، ورواية الأقران، والإخوة والأخوات، ورواية الآباء عن الأبناء،

(١) جعل المعلل، والشاذ، والمنكر صنفا واحدا. انظر الكافي ص ٢٧٤.

(٢) ذكر فيه الغريب من جهة السند، والغريب بمعنى اللفظ المشكل الذي يقع في المتن أيضا. انظر الكافي ص ٢٨٣.

(٣) يقصد بضدهما المشهور، ومنه المتواتر، وقد جعل كل هذا ضمن الصنف السادس. انظر الكافي ص ٢٧٤.




ورواية الأبناء عن الآباء، ومن لم يرو عنه إلا واحد، ورواية الأكابر عن الأصاغر.

الباب الثالث: فيما يتعلق بالسند والمتن وفيه خمسة فصول:

الأول: في أهلية التحمل.

الثاني: في طرق تحمل الحديث.

الثالث: في كتابة الحديث.

الرابع: في رواية الحديث وشروط أدائه.

الخامس: في آداب المحدث وطالب الحديث.

الباب الرابع: في أسماء الرجال وطبقات الحفظ وما يتعلق بها، وفيه عشرة فصول:

الأول: في الصحابة.

الثاني: في التابعين.

الثالث: في أتباع التابعين.

الرابع: فيمن ذكر بأسماء مختلفة، ومفردات أسماء الصحابة.

الخامس: في الأسماء والكنى.

السادس: فيما وقع فيه اختلاف واتفاق، ذكر فيه المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وما تركب منهما.

السابع: فيمن نسب إلى غير آبائهم، أو نسب إلى شخص في الظاهر وفي الحقيقة خلاف ذلك، ثم ذكر المبهمات(١).

---

(١) وقع في مطبوعة الكافي ص ٨٠٧ [الأصل السابع في المبهمات]، ولم يظهر لي وجهه فإنه لا علاقة له بما قبله، وقد أهمله المحقق فلم يعلق عليه.

الثامن: في التاريخ والوفيات.

التاسع: في الثقات والضعفاء، وذكر فيه معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات، وطبقات العلماء.

العاشـــر: معرفة الموالي من الرواة والعلماء، قسمه إلى نوعين الأول: في الموالي، والثاني: في أوطان الرواة.

الخاتمة: في أحوال النبي ﷺ.

وعندما نقارن بين ترتيب ابن جماعة وترتيب التبريزي نلاحظ ما يلي:

أولًا: زاد التبريـــزي على ابـــن جماعة مقدمة تناول فيهـــا مناقب الحديث وأهله، وخاتمة في أحوال النبي ﷺ.

ثانيًا: اســتخدم الأقسام الرئيسة التي اســتخدمها ابن جماعة لكنه استبدل كلمـــة أبواب بكلمة أطراف، وجعل الأنـــواع المندرجة تحتها فصولا، وجعل الباب الثالث لما يتعلق بالسند والمتن، وذكر فيه نفس الأنواع التي ذكرها ابن جماعة لكنه سماها فصولا.

ثالثًا: أحدث تقسيمات فرعية كثيرة حاول فيها أن يضم النظائر إلى بعضها، فمن ذلك أنه قسم الضعيف إلى قسمين: ضعيف لعدم اتصاله، وضعيف ليس لعدم اتصاله، وذكر في كل قسم ما يناسبه من الأنواع.

رابعًا:لم يلتـــزم بترتيب ابن جماعـــة للأنواع بل قدم فيها وأخر بحســـب تقسيماته الجديدة.




خامسًا: زاد بعض الأنواع، ونقل بعضها من قسم إلى آخر على النحو التالي:

(١) نقل «المسلسل» من قسم المتن إلى قسم السند، وهذا أدق كما سبق التنبيه عليه قريبا.

(٢) أعاد ذكر «المرسل الخفي» الذي أهمله ابن جماعة، وقد أورده في الفصل الأول من الباب الأول.

(٣) زاد نوعا في الباب الثاني وهو «أصح الأسانيد وأوهاها».

(٤) زاد نوعا في الباب الرابع وهو «أتباع التابعين»، وخصص له الفصل الثالث من الباب المذكور.

(٥) نقل النوع المسمى «الإخوة والأخوات» من القسم الرابع إلى القسم الثاني.

ما يؤخذ على تقسيم الإمام تاج الدين التبريزي

مع كون تقسيم تاج الدين التبريزي أكثر تفريعا، وتنظيما من تقسيم بدر الدين بن جماعة إلا أن عمله قد جانبته الدقة في بعض الأحيان لأجل هذا لا يسلم عمله من المناقشة ومما يؤخذ عليه ما يلي:

أولًا: أنه ألحق المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وزيادة الثقة بأنواع الضعيف بسبب عدم الاتصال، وهذا مجانب للدقة؛ لأن هذه الأنواع فيها الصحيح والضعيف.

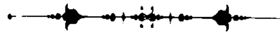
ثانيًا: أنه ذكر في القسم الثاني من الضعيف - وهو الضعيف ليس لعدم اتصاله - الغريب، والعزيز، والمشهور، وهذه الأنواع فيها الصحيح، والحسن، والضعيف.




ثالثًا: أنه ذكر المصحف، والمقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والشاذ، والمنكر فيما يتعلق بالمتن مع أن هذه الأنواع من الضعف تقع في الأسانيد كما تقع في المتون، كما أنه لم يذكر المصحف في قسم الضعيف، هو منه.

رابعًا: أنه ذكر المبهمات في الفصل السابع من الباب الرابع وهو الفصل الذي خصصه لمن نسب إلى غير أبيه ونحوه، وكان حقه أن يفرد له فصلا، إذ لا تعلق للمبهمات بالفصل المذكور.

وهذه المؤاخذات التي ذكرتها لا تنفي أن أفضل ترتيب لعلوم الحديث قبل الحافظ ابن حجر هو ترتيب تاج الدين التبريزي لما امتاز به من كثرة التفريع والتقسيم، واستيفائه للأنواع التي ذكرها ابن الصلاح، بل والزيادة عليها، وقد أفاد من هذا التقسيم الحافظ ابن حجر كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.



الفصل الثالث

طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث
وأثرها فيمن جاء بعده

المبحث الأول

طريقة الحافظ في تقسيم علوم الحديث في كتابه (نخبة الفكر)

وجد الحافظ ابن حجر أمامه جملة وافرة من المصنفات الحديثية التي تنوعت في إيراد، وترتيب، وتقسيم علوم الحديث، فاختط لنفسه خطة جديدة غربل بها ما جاء في كتب علوم الحديث، واستخلص لب مادتها، ورتبها بطريقة مبتكرة لم يسبق إليها، لكن هذا لا يعنى أنه لم يفد من جهود السابقين، فتأثير ابن الصلاح، وابن جماعة، وتاج الدين التبريزي واضح في تقسيمات الحافظ كما سيأتي، إلا أن طريقة الحافظ كانت أدق.

وقد اشتمل كتاب الحافظ ابن حجر على ستة موضوعات رئيسة تتفرع عنها مسائل هذا العلم، وهي بحسب ترتيب الكتاب جاءت على النحو التالي:

الموضوع الأول: أقسام الحديث باعتبار عدد طرقه

وفيه قسم الخبر إلى متواتر وآحاد، وقسم الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب، وعرف كل قسم، وذكر بعض ما يتعلق به من أحكام.

الموضوع الثاني: أقسام الحديث من حيث القبول والرد

وفيه قسم الحديث إلى مقبول ومردود، وفي قسم المقبول ذكر الصحيح لذاته،

والحسن ذاته، والصحيح لغيره، وذكر جملة مما يتعلق بهما من مسائل وهي: زيادة الثقات، والمحفوظ، والشاذ، والمعروف، والمنكر، ثم استطرد إلى ذكر المتابعات، والشواهد، والاعتبار، ثم ذكر المحكم، ومختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ.

أما المردود فقد قسمه قسمين: مردود لسقط في إسناده، ومردود لطعن في راويه، فالمردود لسقط ذكر فيه ستة أنواع: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس، والمرسل الخفي، والمردود لطعن ذكر فيه أحد عشر نوعا[1]: الموضوع، والمتروك، والمنكر، والمعلل، والمدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، والشاذ، وفي أثناء ذلك تطرق إلى رواية الحديث بالمعنى، وغريب الحديث، والجهالة، والبدعة، وحديث المختلط، وختم بالحديث الحسن لغيره، وسماه الحسن لا لذاته.

الموضوع الثالث: أقسام الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد

وفيه ذكر المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وتعرض لتعريف الصحابي، والتابعي، ثم ذكر المسند.

الموضوع الرابع: أحوال الرواية ولطائف الأسانيد

وفيه ذكر أقسام العلو والنزول، والمدبج، ورواية الأكابر عن الأصاغر،

(١) هذا إذا جعلنا «المصحف» و«المحرف» نوعين مختلفين، وهو رأي الحافظ ابن حجر أما على رأي من لا يفرق بينهما فهي عشرة أنواع، وهذه الأنواع هي التي ذكر لها اسما يخصها من بين أنواع الحديث المردود.




ورواية الآباء عن الأبناء، وعكسه، ومن روى عن أبيه عن جده، والسابق واللاحق، والمهمل، ومن حدث ونسي، والمسلسل، وصيغ الأداء، وأنواع التحمل، وحكم العنعنة.

الموضوع الخامس: أحوال الرواة ومراتبهم

وفيه ذكر المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، ومعرفة الرواة، ومواليدهم، ووفياتهم، وبلدانهم، وأحوالهم تعديلا، وتجريحا، وجهالة، ومراتب الجرح والتعديل، وبعض أحكامهما، ومعرفة كنى المسمين، وأسماء المكنين، ومن اسمه كنيته، ومن اختلف في كنيته، ومن كثرت كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه، أو بالعكس، أو كنيته كنية زوجته، ومن نسب إلى غير أبيه، أو إلى أمه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه، ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة، والكنى، والألقاب، والأنساب، ومعرفة الموالي، ومعرفة الإخوة والأخوات

الموضوع السادس: الآداب المتعلقة بالحديث

وفيه ذكر: آداب الشيخ والطالب، وسن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث وعرضه، وسماعه، وإسماعه، والرحلة فيه، وتصنيفه، وختم كتابه بـ «معرفة سبب الحديث».

وعندما نتفحص هذا التقسيم نلاحظ ما يلي:

أولًا: حرص الحافظ على أن يضم النظير إلى النظير، وقد أجاد في هذا

أيما إجادة، وإن كان قد فاتته أشـياء يسـيرة منها أنه ذكر سن التحمل في آخر الكتاب، وكان الأولى أن يذكره عندما تناول طرق التحمل.

ثانيًا: حرص الحافـظ على أن تكون موضوعات النخبـة مترابطة بحيث تسـلم كل فكرة إلى التـي تليها دون فصل، لكن بعض المواضع اليسـيرة في النخبـة لم يتحقق له هذا، من ذلـك قوله بعد حديثه عن صيـغ التحمل: «ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسـماء آبائهم...»[1]، كما أن الفصل الذي عقده لبعض المسـائل المتفرقة لم يحرص فيه على ارتبـاط الأفكار ببعضها، فبعد حديثه عن أحوال الرواة ذكر آداب الشـيخ والطالب، وسـن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث وعرضه[2].

ثالثًا: حرص الحافظ على الاختصار فصاغ علوم الحديث بألخص عبارة لكنـه في آخر الكتاب بالغ في هذا الاختصار جدا فلم يذكر إلا العناوين حيث عقد فصلا لذلك أورد فيه جملة من العناوين ذكر أنه من المهم معرفتها لكنه لم يخض في شيء من تفاصيلها إلا في القليل منها ثم قال في آخر الكتاب: «وهي نقل محض، ظاهرة التعريف، مستغنية عن التمثيل، وحصرها متعسر فلتراجع لها مبسوطاتها»[3].

رابعًا: بنى الحافظ كتابه على كثرة التقسيمات والتفريعات فهو يذكر التقسيم ثم يفرع عليه تقسـيما ثانيا، وعلى التقسـيم الثاني يفرع تقسيما ثالثا، وهكذا،

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٧٥.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٢٠٤ - ٢٠٧.

(٣) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٢٠٩، ٢١٠.

وعلى سبيل المثال فإنه قسم الخبر إلى متواتر وآحاد، ثم قسم الآحاد إلى مقبول ومردود، ثم قسم المردود إلى مردود لسقط ومردود لطعن، ثم قسم السقط إلى واضح وخفي، وذكر أقسام كل منهما، فهذه أربعة تقسيمات مفرعة على التقسيم الأول.

خامسًا: حرص الحافظ على أن يتجنب التكرار فتكلم عن كل موضوع في موضع واحد، ولم يقع منه أن تكلم عن موضوع واحد في موضعين إلا نادرا من ذلك كلامه عن «الشاذ»، و«المنكر» حيث تناول كلا منهما في موضعين من الكتاب[1].

سادسًا: نظرا لاختصار الكتاب الشديد فإن عباراته قد صيغت بعناية فائقة، وحرص الحافظ على وضع تعريف واضح ومحدد للمصطلحات التي أوردها في كتابه خاصة ما يتعلق منها بأقسام الحديث، إلا أن هذا جره إلى تضييق معنى المصطلح في بعض الأحيان بحيث لا ينسحب على كل استخدامات المحدثين له، وسوف يأتي ذكر نماذج لهذا التصرف في الفصل الرابع.

سابعًا: الطريقة التي رتب الحافظ بها علوم الحديث في هذا الكتاب جديدة لم يسبق إليها، ولم يلتزم فيها طريقة الحاكم، ولا ابن الصلاح، ولا من جاء بعدهما لكنه أفاد منهما، وطور التقاسيم التي أخذها ممن سبقه، فمثلا تقسيمه الحديث إلى متواتر، وآحاد تأثر فيه ببدر الدين بن جماعة، وتقسيمه الحديث المردود إلى مردود لسقط في الإسناد، ومردود لطعن في الراوي

(١) تناول (الشاذ) و(المنكر) في ص ٩٧، ٩٨ عند كلامه عن الحديث المقبول، وفي ص ١٢٢، ١٣٨ عند كلامه عن الحديث المردود.

أراه تطويرا لتقسيم تاج الدين التبريزي للحديث الضعيف إلى ضعيف لعدم اتصاله، وضعيف ليس لعدم اتصاله.

ثامنًا: استوفى الحافظ ابن حجر تقريبا الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح، ولم يهمل منها شيئا، وإن كان قد ذكر بعضها بصورة مجملة دون الخوض في شيء من تفاصيلها كما سبق.

تاسعًا: زاد الحافظ ابن حجر عدة أنواع على ابن الصلاح، وهي لا تخرج في الأعم الأغلب عن كونها تفريعات على الأنواع التي ذكرها، مثل «من اسمه كنيته»، و«من اختلف في كنيته»، و«من كثرت كناه أو نعوته»، و«من وافقت كنيته اسم أبيه»، أو «بالعكس»، أو» كنيته كنية زوجته» كلها تفريعات على «معرفة الكنى».

عاشرًا: بعض الأنواع التي زادها الحافظ على ابن الصلاح سبقه إليها بعض من صنف في علوم الحديث قبله مثل «معرفة أسباب ورود الأحاديث» سبقه إليه البلقيني في محاسن الاصطلاح[1]، والزركشي في نكته على ابن الصلاح[2]، وكذا «المتروك» سبقه إليه أحمد بن فرح الأشبيلي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) فإنه ذكره في قصيدته «غرامي صحيح»[3]، وذكر الحافظ الذهبي في كتابه الموقظة نوعا قريبا منه سماه «المطروح» وعرفه بأنه ما انحط عن رتبة الضعيف[4]،

(١) محاسن الاصطلاح ص ٦٩٨.

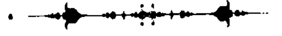
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٧٠.

(٣) انظر نص القصيدة في كتاب أربعة شروح لمتن «غرامي صحيح» ص ١٥.

(٤) الموقظة للإمام الذهبي ص ٣٤.

وقد صرح الحافظ بـأن هذا النوع هو المتروك[1]. وبعـض هذه الأنواع ذكرها الحاكم، وأهملها ابن الصلاح مثل «المحكم» ذكره الحاكم في النوع الثلاثين من معرفة علوم الحديث، وسماه «الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه»[2]، ولم يذكره ابن الصلاح اكتفاء بذكر نقيضه، وهو «مختلف الحديث».



(١) نقل ذلك عنه السخاوي في فتح المغيث ١/ ٢٧١، الغاية في شرح الهداية ص ١٥٦.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٣٩٥.

المبحث الثاني

أثر تقسيمات الحافظ واصطلاحاته فيمن جاء بعده

لا يختلف في كون الحافظ ابن حجر بكتابه (نخبة الفكر) قد ترك بصمات واضحة في علوم الحديث، وأن الدراسات الحديثية اللاحقة تأثرت بكتابه هذا سواء من جهة التقسيم والتنويع، أو من جهة المصطلحات التي صاغها، أو غير ذلك مما ليس من موضوع هذا البحث وفي هذا المبحث سوف نطل على كتب علوم الحديث التي صنفت بعد عصر الحافظ ابن حجر لنلمح مظاهر هذا التأثير فيها حيث تتبدى لنا مظاهر التأثير الآتية:

أولًا: لفت الحافظ بكتابه هذا الأنظار إليه فانصرف المحدثون ومن له عناية بالحديث إلى كتاب (نخبة الفكر) شرحا، ونظما، وتعليقا كما سبق بيانه، وحين نقارن بين الشروح والتعاليق والحواشي التي كتبت على (نخبة الفكر) وبين ما كتب على المختصرات التي سبقتها مثل تذكرة ابن الملقن، أو مختصر الإمام الجعبري الذي سماه «رسوم التحديث»، أو مختصر الشريف الجرجاني، أو مختصر ابن الوزير اليمني المعروف بـ «تنقيح الأنظار» نجد البون شاسعا.

وقد سبقت الإشارة إلى جملة من المؤلفات التي كتبت حول (نخبة الفكر) في الفصل الثاني عند الحديث عن تاريخ التصنيف في علوم الحديث.




ثانيًا: المختصرات التي كتبت بعد (نخبة الفكر) اعتمدت عليها بشكل كبير سواء صرح أصحابها بذلك مثل «قفو الأثر» لرضي الدين بن الحنبلي المتوفى سنة (٩٧١هـ)، و«المختصر من نخبة الفكر» لأبي البركات الأحمدي المتوفى سنة (١١٥٠هـ)، أو لم يصرحوا مثل «المختصر في علم الأثر» للشيخ عبد الله الشنشوري المتوفى سنة (٩٩٩هـ)، و«بلغة الأريب» لمحمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥هـ)[١].

ثالثًا: تلقى العلماء المصطلحات التي صاغها الحافظ بالقبول فاستخدموها في مصنفاتهم في علوم الحديث حتى تلك التي لم ترتبط بكتابه (نخبة الفكر)، وسوف أذكر هنا نموذجا واحدا لذلك، وهو تسمية الحافظ لأقسام الحديث المقبول الأربعة

قال الحافظ ابن حجر: «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته، وتتفاوت رتبه بتفاوت هذه الأوصاف، ومن ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما، فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح»[٢].

(١) سبقت الإشارة إلى طبعات هذه الكتب عند الحديث عن تاريخ التصنيف في علوم الحديث إلا «المختصر في علم الأثر» للشيخ الشنشوري، وقد طبعته مكتبة (علم لإحياء التراث) مع شرحه لمؤلفه الذي سماه «خلاصة الفكر في شرح المختصر» بتحقيق: وائل محمد بكر زهران، سنة (١٤٣٨هـ).

وترتيب هذا الكتاب وإن كان أقرب إلى ترتيب مقدمة ابن الصلاح إلا أن مؤلفه اقتبس كثيرا عن نخبة الحافظ ابن حجر.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٨٢ - ٩٢.

وقال بعدما أورد أنواع الحديث الضعيف: «ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر، وكذا المستور، والمرسل، والمدلس: صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل بالمجموع»[1].

وحين نتفحص كتب علوم الحديث التي صنفت قبل الحافظ ابن حجر نجد أن أول من ذكر هذه الأقسام الأربعة مجتمعة هو ابن الصلاح حيث ذكر القسم الأول في النوع الأول من كتابه، وهو (الصحيح)[2]، وذكر بقية الأقسام في النوع الثاني، وهو (الحسن)[3]، لكنه لم يطلق عليها هذه المصطلحات الأربعة، وقد أضاف الحافظ إلى هذا التقسيم تسمية كل قسم باسم يميزه عن غيره على النحو التالي:

(١) الصحيح لذاته: وهو ما رواه عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

(٢) الحسن لذاته: وهو ما رواه عدل خف ضبطه متصل السند غير معلل ولا شاذ.

(٣) الصحيح لا لذاته: هو الحسن لذاته إذا تابعه ما هو مثله أو أعلى منه.

(٤) الحسن لا لذاته: هو الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وتابعه من هو مثله أو أعلى منه.

واستخدم الحافظ في نكته على ابن الصلاح مصطلحا آخر في التعبير عن

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٣٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩، ٣٤.

القسمين الثاني والرابع حيث عبر بقوله: «لجابره» بدل قوله: «لا لذاته» قال في النكت: قياس ما ذكر ابن الصلاح أن الحسن قسمان: أحدهما ما هو لذاته والآخر ما هو لجابره، وكون الصحيح كذلك، ويكون القسم الذي هو صحيح أو حسن لذاته أقوى من الآخر[١].

كما استخدم طريقة ثالثة في التعبير عن هذين القسمين هي: (الصحيح لغيره)، و(الحسن لغيره) فقد نقل عنه تلميذه ابن قطلوبغا في حاشيته على النزهة أنه قال: «لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة»[٢].

ونقل عنه الإمام السيوطي أنه قال: «قد اعتنى ابن الصلاح والمصنف بجعل الحسن قسمين: أحدهما لذاته، والآخر باعتضاده فكان ينبغي أن يعتني بالصحيح أيضا وينبه على أن له قسمين كذلك، وإلا فإن اقتصر على تعريف الصحيح لغيره في نوع الحسن لأنه أصله فكان ينبغي أن يقتصر على تعريف الحسن لذاته في بابه ويذكر الحسن لغيره في نوع الضعيف لأنه أصله[٣].

وقد ارتضى تلاميذ الحافظ ابن حجر، ومن أتى بعدهم هذه المصطلحات الأربعة [(الصحيح لذاته)، و(الحسن لذاته)، و(الصحيح لغيره)، و(الحسن لغيره)] ونقلوها عنه، واعتمدوها في مصنفاتهم كالبقاعي[٤]، ....

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤١٩.   (٢) القول المبتكر ص ٦٠.

(٣) تدريب الراوي ١/ ٦٨.

وقد بحثت عن هذا الكلام في كتب الحافظ فلم أظفر به مع أن جماعة من المعاصرين الذين حققوا تدريب الراوي نسبوه إلى مطبوعة النكت على ابن الصلاح، وهو استرواح منهم فليس الأمر كذلك، ولعله في نكته على شرح مسلم للنووي إن كان يقصد بقوله: (المصنف) الإمام النووي، والله أعلم.

(٤) النكت الوفية ١/ ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٨.

والسخاوي[1]، والسيوطي[2]، والشنشـوري[3]، والصنعاني[4]، واللكنوي[5]، والجزائري[6]، والقاسمي[7]، وغيرهم.

رابعًا: سـار كثير من العلماء الذين صنفوا في علوم الحديث بعد الحافظ ابن حجـر على طريقته في التقسـيم والتنويع والتعريف في كثير من مسـائل المصطلح، من ذلك:

[١] طريقتـه في تقسـيم حديث الآحاد إلى مشـهور، وعزيـز، وغريب، وتعريف كلٍ

قسم الحافظ حديث الآحاد إلى ثلاثة أقسام، وعرف كل قسم على النحو التالي[8]:

(١) المشهور: ما له طرق محصورة تزيد عن اثنين، ولم يجمع شروط المتواتر.

(٢) العزيز: ما له طريقان، وفسره في النزهة بألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

(٣) الغريب: ما له طريق واحد، وفسـره في النزهة بقوله: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند.

---

(١) التوضيح الأبهر ص ٣٠، ٣٣، الغاية في شرح الهداية ص ١٤٥، فتح المغيث ١/ ٦٨،٧٣، ٧٤.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٦٨، ٧٨، ١٥٦، ١٥٩، ألفية السيوطي مع شرح الشيخ أحمد شاكر ص ١٢.

(٣) خلاصة الفكر ٩٧ - ١٠١.

(٤) توضيح الأفكار ١/ ١٩٤.

(٥) ظفر الأماني ص ١٠٦.

(٦) توجيه النظر ١/ ٤٩٥.

(٧) قواعد التحديث ص ٨٠.

(٨) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٥٢ - ٧٠.

وقد تبعه على هذه الطريقة في التقسيم والتعريف جماعة ممن صنف في علوم الحديث بعده فأوردوا تقسيم الحافظ وتعريفاته دون تعقب(١).

[٢] طريقته في تقسيم الحديث الضعيف

طور الحافظ ابن حجر طريقة الخطيب التبريزي - التي سبقت الإشارة إليها - في تقسيم الحديث الضعيف، وصاغها بطريقة أكثر وأدق تقسيما وتفريعا، وقد سار على طريقته في هذا التقسيم جماعة ممن صنفوا في علوم الحديث بعده منهم العلامة رضي الدين ابن الحنبلي في كتابه «قفو الأثر»، والحافظ الزبيدي في كتابه «بلغة الأريب»، والشيخ طاهر الجزائري في كتابه «توجيه النظر»، والدكتور/ محمود الطحان في كتابه «تيسير مصطلح الحديث»، والدكتور/ عبد الكريم بن عبد الله الخضير في كتابه «الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به».

[٣] طريقته في التفريق بين (الشاذ والمنكر)، وضديهما (المحفوظ والمعروف).

فرق الحافظ بين هذه المصطلحات الأربعة على النحو التالي(٢):

(المحفوظ): رواية المقبول المخالفة لمن هو أقل قبولا.

---

(١) انظر على سبيل المثال: قفو الأثر لابن الحنبلي ص ٤٧، ألفية السيوطي ص ٢٤، مقدمة في أصول الحديث للدهلوي ٧٤، التقريرات السنية للشيخ حسن المشاط ص ٣٥، أصول الحديث للدكتور/ محمد عجاج الخطيب ص٣٦٣ - ٣٦٥، تيسير مصطلح الحديث للدكتور/ محمود الطحان ص ٣٠ - ٣٨، الوسيط للدكتور/ محمد أبو شهبة ص ١٩٨ - ٢٠١.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ٩٧ - ٩٨.

(الشاذ): رواية المقبول المخالفة لمن هو أولى منه بالقبول.

(المعروف): رواية المقبول المخالفة لمن فيه ضعف.

(المنكر): رواية الضعيف المخالفة لمن هو أوثق منه.

وحين نتتبع كتب المصطلح بعد الحافظ نجد أنها تأثرت إلى حد كبير بما قرره الحافظ في هذه العبارة، من جهة التقسيم والمقابلة، ومن جهة التعريف أيضا، فكثير ممن جاء بعد الحافظ ابن حجر من المتأخرين بنى تعريفه لهذه المصطلحات الأربعة، والتفريق بينها على ما ذكره الحافظ في النخبة، أو نقله عنه ولم يتعقبه[1].

[٤] طريقته في التفريق بين المصحف والمحرف

استحدث الحافظ نوعا جديدا من أنواع الحديث الضعيف لم يسبق إليه وهو (المحرف)، وفرق بينه وبين (المصحف)، وممن تبع الحافظ في ذكر هذا النوع في علوم الحديث الإمام السيوطي[2]، ورضي الدين بن الحنبلي[3]، والحافظ الزبيدي[4]، والشيخ طاهر الجزائري[5].

(١) انظر على سبيل المثال: فتح المغيث ١/ ٢٠١، الغاية في شرح الهداية ص ١٩٨، التوضيح الأبهر ص ٤٦، ٤٧ ثلاثتها للإمام السخاوي، تدريب الراوي للإمام السيوطي ١/ ٢٣٥، ٢٤٠، توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ١/ ٥١٥، التقريرات السنية للشيخ حسن المشاط ص ١١٤، قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ص ١٣١، أصول الحديث للدكتور/ محمد عجاج الخطيب ص٣٤٧ - ٣٤٨، تيسير مصطلح الحديث ص١١٩ - ١٢٣.

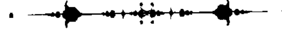
(٢) تدريب الراوي ٢/ ٣٨٦، ألفية السيوطي ص ١٠١، البحر الذي زخر ١/ ٢٩٤.

(٣) قفو الأثر ص ٧٧، وشرحه الفرع الأثيث ص ٢٠٩.

(٤) بلغة الأريب ص ١٩٥. (٥) توجيه النظر ٢/ ٥٩٢.




وفي طيات هذه المسائل الأربعة أمور لم يسبق إليها الحافظ، بعضها يخالف تطبيقات نقاد الحديث الأوائل، وستأتي مناقشته مناقشة تفصيلية في هذه المسائل في الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.



الفصل الرابع

مناقشة تقسيمات الحافظ في كتابه

(نخبة الفكر)

المبحث الأول

تقسيم حديث الآحاد من حيث عدد طرقه

عرض التقسيم

قال الحافظ ابن حجر: «الخبر إما أن يكون له طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنتين، أو بهما، أو بواحد، فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه، والثاني: المشهور وهو المستفيض على رأي، والثالث: العزيز، وليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه، والرابع: الغريب، وكلها - سوى الأول - آحاد»(١).

من خلال كلام الحافظ السابق يتبين أنه قسم الحديث باعتبار عدد طرقه إلى قسمين هما:

المتواتر: وهو ماله طرق بلا عدد معين، وقد بين في النزهة أن المراد بذلك أن يأتي من طرق كثيرة تحيل العادة تواطؤهم، وتوافقهم على الكذب(٢).

الآحاد: ما له طرق محدودة، وعرفه في النزهة بأنه مالم يجمع شروط المتواتر(٣).

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٥٢ - ٧٠.

(٢) نزهة النظر ص ٥٣.

(٣) نزهة النظر ص ٧١.

وقسم الآحاد إلى ثلاثة أقسام هي:

(١) المشـــهور: وهـــو ما له طرق محصـــورة تزيد عن اثنيـــن، ولم يجمع شروط المتواتر[١].

(٢) العزيز: وهو ما له طريقان، وفسره في النزهة بقوله: ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين[٢].

(٣) الغريب: ما له طريق واحد، وفســره في النزهة بقوله: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند[٣].

تاريخ هذا التقسيم في كتب علوم الحديث

أولًا: تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد

ظهر تقسيم الأخبار إلى متواتر (يفيد القطع يوجب العلم والعمل)، وآحاد (يفيد الظن فلا يوجب علما ولا عملا، أو يوجب العمل دون العلم) علي يد المتكلمين، وعلى رأسهم المعتزلة[٤]، ثم تابعهم على هذا التقسيم علماء الأصول[٥].

(١) نزهة النظر ص ٥٧.

(٢) نزهة النظر ص ٦٤.

(٣) نزهة النظر ص ٧٠.

(٤) لمعرفة تاريخ نشأة هذا التقســيم عند المتكلمين ينظر بحث الدكتور حاتم العوني «اليقيني والظني من الأخبار- سجال بين الإمام أبي الحسن الأشعري والمحدثين» ص ٢٧ - ٣٦.

(٥) تناولــت مصطلح (التواتــر) بمعناه الأصولي وشــروطه عند الأصوليــين من خلال كتب الأصــول في بحث بعنــوان (اختلاف المحدثين فــي وجود المتواتر - عرض ومناقشــة) نشــر في مجلة كلية الدراسات الإســلامية بدمياط الجديدة، العدد الخامس (٢٠١٧م) من ص ٢٨٨٣ إلى ص ٢٩٥٨.

ولم يحفل المتقدمون من المحدثين والفقهاء بتقسيم المتكلمين والأصوليين الأخبار إلى متواتر، وآحاد بل صرح بعضهم برفض ما يترتب على هذا التقسيم عند بعض الفقهاء من ترك العمل بالسنة النبويه كما جاء في مناقشة الإمام الشافعي لمن اشترط لقبول الأخبار أن تكون متواترة، وحد التواتر بأربعة[1].

وعندما نتتبع مصطلح (التواتر) في كتابات المحدثين نجد أنه مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: جرى ذكر التواتر فيها بمعنى الشهرة وكثرة الطرق

وفي هذه المرحلة ورد مصطلح (المتواتر) في كلام أئمة الحديث المتقدمين بمعنى شهرة الحديث، وكثرة طرقه دون النظر إلى الشروط التي قررها الأصوليون، ومن ذلك:

(١) قول الإمام البخاري: (وتواتر الخبر عن رسول الله ﷺ: «لا صلاة إلا بقراءة أم القرآن»)[2]، وقوله أيضا: «تواترت والأخبار عن النبي ﷺ أن القرآن كلام الله، وأن أمره قبل خلقه، وبه نطق الكتاب»[3].

(٢) وقول الإمام مسلم: «قد تواترت الروايات كلها أن النبي ﷺ جهر بآمين»[4].

(٣) وقول الإمام ابن خزيمة: «وقد تواترت الأخبار عن أبي هريرة من الطرق التي لا يدفعها عالم بالأخبار أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو يوم ذي اليدين»[5]، وقوله: «فغير جائز لعالم أن يدعي نسخ ما قد صح عن النبي ﷺ بالأخبار المتواترة بالأسانيد الصحاح من فعله وأمره بخبر مختلف فيه»[6].

---

(١) جماع العلم ص ٣٣ - ٣٦.
(٢) القراءة خلف الإمام ص ٤.
(٣) خلق أفعال العباد ص ٦٠.
(٤) التمييز ص ١٨١.
(٥) صحيح ابن خزيمة ٢/ ١٢٧.
(٦) صحيح ابن خزيمة ٣/ ٥٦.

(٤) وقــول الإمام الطبري: «فلما كانت الأخبار عن رســول الله ﷺ، بما ذكرنا، متواترة، قد جاءت مجيء الحجة»[١].

(٥) وقول الإمام الطحاوي: «وقد رويت عن رسول الله ﷺ آثار باستعاذته منه (يعني عذاب القبر) متواترة»[٢].

(٦) وقول الإمام ابن حبان: (والأخبار المتواترة أن النبي ﷺ جاء وقد قدموا عبــد الرحمن بن عوف في صلاة الغــداة فلم يركع ركعتــي الفجر بل دخل في صلاته فلما فرغ عبد الرحمن قضى النبي ﷺ فائتته، وقال لهم: «أحسنتم»)[٣].

(٧) وقول الحاكم النيســابوري: «الأخبار متواترة بأســانيد كثيرة أن قاتل مرحب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[٤]، وقوله: «تواترت الأخبار أن فاطمة بنت أسد ولدت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في جوف الكعبة»[٥].

(٨) وقــول ابن عبد البر: «والآثار المتواترة عــن النبي ﷺ بإباحة الانتفاع بجلد الميتة بشرط الدباغ كثيرة جدا»[٦]، وقوله: و«كذلك جاءت السنة المتواترة النقل بالسلام على القبور عن النبي ﷺ وعن جماعة من أصحابه والتابعين»[٧].

(١) تهذيب الآثار (مسند علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ٣/ ٢٢٠.

(٢) شرح مشكل الآثار ١٣/ ١٧٧.

(٣) كتاب المجروحين ٢/ ١١٥.

(٤) المستدرك ٣/ ٤٩٤.

(٥) المستدرك ٣/ ٥٥٠.

(٦) التمهيد ٤/ ١٥٧.

(٧) الاستذكار ٣/ ٦٤.




وقد نبه الإمام العراقي على أن هذا الاستخدام من أئمة الحديث إنما هو بمعنى الشهرة وكثرة الطرق وليس بالمعنى الأصولي[1].

المرحلة الثانية: جرى ذكر التواتر فيها بالمعنى الأصولي

وفي هذه المرحلة تسلل مصطلح المتواتر بمعناه الأصولي إلى كتب المحدثين شيئا فشيئا مع نهاية القرن الرابع الهجري على النحو التالي:

➢ أول من وجدته أدخل هذا التقسيم بالمعنى الذي قرره الأصوليون إلى كتب الحديث هو الإمام أبو بكر محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكَلَابَاذِي[2] المتوفى سنة (٣٨٤هـ) حيث قال في كتابه (بحر الفوائد) -وهو من كتب الحديث المسندة-: والحديث إذا صح من جهة النقل فإنه يجب قبوله، فإن كان من باب المتواتر فإنه يوجب العلم والعمل، وإن كان من باب الآحاد، فإنه يوجب العمل، ولا يوجب العلم[3].

➢ ثم أشار إلى هذا التقسيم أيضا الإمام البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) حيث قال في كتابه (الاعتقاد): «ودلائل النبوة كثيرة والأخبار بظهور المعجزات ناطقة وهي وإن كانت في آحاد أعيانها غير متواترة ففي جنسها متواترة متظاهرة من

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٢٦٦.

(٢) محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي - بفتح الكاف، وبعد اللام ألف باء موحدة مفتوحة، وبعد الألف ذال معجمة نسبة إلى محلة ببخارى - تاج الإسلام أبو بكر البخاري الحنفي المتوفي سنة ٣٨٤ه، وقيل: ٣٨١هـ، إمام أصولي من مصنفاته: «الأربعين في الحديث»، «الأشفاع والأوتار»، «الأمالي في الحديث»، «بحر الفوائد» وغير ذلك.
الأنساب ٥/ ١١٤، طبقات المفسرين ص٨٥، هدية العارفين ٦/ ٥٤.

(٣) بحر الفوائد ص ٣٨٨.

طريق المعنى؛ لأن كل شيء منها مشاكل لصاحبه في أنه مزعج للخواطر ناقض للعادات وهذا أحد وجوه التواتر الذي يثبت بها الحجة وينقطع بها العذر»[1].

وقال في شعب الإيمان: «وقد ورد عن سيدنا المصطفى ﷺ في إثبات الشفاعة وإخراج قوم من أهل التوحيد من النار وإدخالهم في الجنة أخبار صحيحة قد صارت من الاستفاضة والشهرة بحيث قاربت الأخبار المتواترة»[2].

> وعلى يد الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) دخل هذا التقسيم إلى كتب علوم الحديث حيث عقد بابا في كتابه الكفاية بعنوان «باب في الأخبار وتقسيمها» قال فيه: الخبر هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب وينقسم قسمين خبر تواتر وخبر آحاد فأما خبر التواتر هو ما أخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدا يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قطع على صدقة وأوجب وقوع العلم ضرورة، وأما الخبر الآحاد فهو ما قصر عن صفة التواتر ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة[3].

> ولما صنف أبو عمرو ابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣هـ) كتابه «معرفة أنواع علم الحديث» الذي اشتهر باسم (مقدمة ابن الصلاح) أشار إلى مصطلح المتواتر بمعناه الأصولي إشارة موجزة فقال: «ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر

---

(١) الاعتقاد ص ٢٥٥. (٢) شعب الإيمان ١/ ٢٨١. (٣) الكفاية ص ١٦.




بمعنـاه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يشـعر بأنه اتبـع فيه غير أهل الحديـث، ولعل ذلك لكونه لا تشـمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم»[١].

➢ وإذا كان ابـن الصلاح قد أشـار إلى مصطلح المتواتر إشـارة موجزة في أثناء حديثه عن الحديث المشـهور، وجعله نوعا منـه، إلا أن ابن جماعة المتوفى سـنة (٧٣٣هـ) لما اختصر كتابه، وأعاد ترتيبه ذكر تقسـيم الخبر إلى متواتر وآحـاد، وذكر شـروط المتواتر التي ذكرها الأصوليـون في مقدمات الكتاب[٢].

➢ ولمـا جاء الحافظ ابن حجر تبع ابن جماعة في ذكر تقسـيم الخبر إلى متواتر وآحاد في كتابه (نخبة الفكر)، وفي شـرحها (نزهة النظر) ذكر شـروط المتواتـر التي ذكرهـا الأصوليون، واختلافهـم في عدد التواتـر، وهل يفيد المتواتـر العلـم الضروري أم النظـري؟ وتعرض لوجود المتواتر في السـنة النبوية المشـرفة، ورد على القائلين بعدم وجـوده، وقرر وجوده بكثرة، منبها علـى أن المتواتر ليس مـن مباحث علم الإسـناد؛ لأن المتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث كما قال[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٧.

(٢) المنهل الروي ٣١ - ٣٢.

(٣) نزهة النظر ص ٥٣ - ٦٢.

وقـد ناقشـت الحافظ ابن حجر في دعواه كثـرة وجود الحديث المتواتـر بهذا المعنى في البحث المشار إليه قريبا.

ثانيا: تقسيم حديث الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب

ذكر الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية كما سبق تقسيم الأخبار إلى (متواتر) و(آحاد) لكنه لم يذكر أي تقسيم لخبر الآحاد، كما أن الحاكم النيسابوري لم يذكر في كتابه (معرفة علوم الحديث) هذا التقسيم، ولم يشر إليه لكنه ذكر المشهور والغريب كنوعين من أنواع علوم الحديث[1]، ولم يذكر ابن الصلاح هذا التقسيم لكنه أورد في كتابه الأقسام الثلاثة، وهي المشهور والعزيز والغريب، وجعل المتواتر نوعا من المشهور[2]، وضم الغريب إلى العزيز في نوع واحد هو النوع الحادي والثلاثون[3].

وأول من وجدته قد صرح بذكر تقسيم أخبار الآحاد ممن صنف في علوم الحديث هو الإمام ابن جماعة في كتابه (المنهل الروي) حيث قسمها إلى مستفيض، وغير مستفيض فقال: «وأما أخبار الآحاد فخبر الواحد كل ما لم ينته إلى التواتر، وقيل: هو ما يفيد الظن، ثم هو قسمان مستفيض وغيره، فالمستفيض: ما زاد نقلته على ثلاثة، وقيل غير ذلك، وغير المستفيض: هو خبر الواحد أو الاثنين أو الثلاثة على الخلاف فيه»[4]، ثم تبع ابن الصلاح في

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٩٥، ٣٠٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠.

(٤) المنهل الروي ٣٢.

وهذا التقسيم هو ما ذهب إليه الآمدي في كتابه إحكام الأحكام ٢/ ٣١ قال في معرض كلامه عن حديث الآحاد: «فإن نقله جماعة تزيد على الثلاثة والأربعة سمي مستفيضا مشهورا».




تقسيم المشهور إلى متواتر وغير متواتر، وذكر أيضا العزيز والغريب[1]، لكنه لم يذكرهما في هذا التقسيم.

ولما صنف الحافظ نخبته ذكر التقسيم المشار إليه آنفا، وتبعه كثير ممن جاء بعده ممن صنف في علوم الحديث كما سبق في الفصل الثالث.

مناقشة هذا التقسيم

أولًا: ما يتعلق بتعريف المشهور

المشهور في اللغة: مأخوذ من الشهرة وهي ظهور الشيء وانتشاره[2].

أما في الاصطلاح فعندما نتفحص كتب علوم الحديث التي صنفت قبل كتاب الحافظ ابن حجر نجد أربعة أقوال في تحديد معنى المشهور:

المعنى الأول: هو ما انتشر وشاع من الروايات بصرف النظر عن عدد طرقه.

وقد نسب الزركشي في البحر المحيط ٦/ ١١٩ - ١٢٠ إلى المحدثين أنهم يطلقون عليه «المشهور»، قال: «[فصل في المستفيض] قيل: إنه والمتواتر بمعنى واحد، وهو الذي جرى عليه أبو بكر الصيرفي والقفال الشاشي كما رأيته في كتابيهما، وقيل: بل المستفيض رتبة متوسطة بين المتواتر والآحاد، ونقله إمام الحرمين وأتباعه عن الأستاذ أبي إسحاق، وجرى عليه تلميذه الأستاذ أبو منصور في كتاب (معيار النظر)، وابن برهان في (الأوسط) فقال: ضابطه أن ينقله عدد كثير يربو على الآحاد، وينحط عن عدد التواتر، وجعله الآمدي وابن الحاجب قسما من الآحاد، قال الآمدي: هو ما نقله جماعة تزيد على الثلاثة والأربعة، وهو المشهور في اصطلاح المحدثين».

(١) المنهل الروي ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) المعجم الوسيط ص ٤٩٨ (شهر).

وبهذا المعنى تناول الحاكم النيسابوري مصطلح المشهور في كتابه «معرفة علوم الحديث» وبين أن هذه الشـهرة قد تكون قاصرة على الوسط الحديثي، أو تكون شهرة عامة لدى كل مشتغل بالعلم من المحدثين والفقهاء وغيرهم، قال بعدما ذكر أمثلة للمشـهور المخرج في الصحيحين، والذي لم يخرج في الصحيحين: فهذه الأنواع التي ذكرنا من المشـهورة التـي يعرفها أهل العلم وقل ما يخفى ذلك عليهم، وهو المشـهور الذي يستوي في معرفتها الخاص والعام، وأما المشـهور الذي يعرفه أهل الصنعة... فألوف من الأحاديث التي لا يقف على شهرتها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفته[1].

وعلـى طريقة الحاكم سـار ابن الصلاح فذكر في مقدمتـه النوع الثلاثين تحت عنوان «معرفة المشـهور من الحديث»، وجعل منه المتواتر الذي يذكره الأصوليون، ولم يتعرض لتعريفه لوضوحه قال: «ومعنى الشـهرة مفهوم»[2]، وممـا يدل على أنه لم يقيده بعدد أنه مثل له بحديـث «إنما الأعمال بالنيات» وهـو حديث غريب، وتبع ابن الصلاح على هـذا جماعة ممن جاء بعده ممن اختصر كتابـه أو علق عليه كالنـووي، وتاج الدين التبريـزي، وابن جماعة، والطيبي، وابن كثير، وابن الملقن[3].

وهذه هـي طريقة أئمة الحديث المتقدمين فإنهـم لم يخصوه بعدد معين

---

(١) معرفة علوم الحديث ٣٠٨ - ٣١٠ بتصرف.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٥.

(٣) التقريب والتيسـير ص ٨٥ - ٨٦، إرشـاد طـلاب الحقائـق ١٧٨ - ١٨٨، الكافي ٢٨٣، المنهل الـروي ص ٥٥ - ٥٦، الخلاصة ٥٤ - ٥٥، اختصـار علوم الحديث ص ١٦٤ - ١٦٥، المقنع ٢/ ٤٢٧ - ٤٤٢.




من الطرق بل أطلقوه على الحديث الذي ليس له إلا طريق واحد، قال الإمام الترمذي: «رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد، وإن كان الحديث مشهورا عند أهل العلم»[1].

المعنى الثاني: ما رواه أكثر من ثلاثة ولو كان في أصله فردا.

نقل ابن الصلاح عن ابن منده في النوع التالي للمشهور - وهو معرفة الغريب والعزيز - ما يفهم منه أن المشهور ما رواه جماعة يزيد عددهم على ثلاثة حتى لو رووه عن شخص واحد حيث قال: روينا عن أبي عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني أنه قال: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا»، وبنى ابن الصلاح على ذلك أن الحديث يمكن أن يكون غريبا مشهورا كحديث «إنما الأعمال بالنيات»[2].

المعنى الثالث: ما زادت طرقه على ثلاثة حتى وإن بلغ التواتر.

مع أن الإمام العراقي لم يتعقب ابن الصلاح في تعليقه على المقدمة في هذه المسألة إلا أنه لما نظمها جعل المشهور ما رواه أكثر من ثلاثة، وجعل المتواتر نوعا منه، وتعقب ابن الصلاح في تمثيله بحديث «إنما الأعمال بالنيات»؛ لأن أوله فرد[3]، وقد أورد البلقيني هذا الإشكال، وأجاب عنه بقوله: المراد ما اشتهر

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٧٧٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠ - ٢٧١، وكلام ابن منده في كتابه (شروط الأئمة الستة) ص ١٥.

(٣) ألفية العراقي مع شرحها له ص ٣١٧ - ٣١٨.

وإن لـم يصل في جميـع المراتب إلى ثلاثة[1]، وأجاب السخاوي بقوله: لا انتقاد بالنظر لما اقتصر عليه في تعريفه إذ الشهرة فيه نسبية[2].

المعنى الرابع: ما زادت طرقه على ثلاثة، ولم يبلغ التواتر

حد ابن جماعة (المستفيض) -وهو بمعنى المشهور- بأنه ما ما زاد نقلته على ثلاثـة[3]، وقد أخذ هذا عن كتب الأصول كما سبق قريبا، وعلق الإمام البلقيني على كلام ابن الصلاح بقوله: لم يذكر له ضابطا، وفي كتب الأصول: المشهور - ومنهم من يقول المستفيض - هو الذي يزيد نقلته على ثلاثة[4]، ونسب الإمام الزركشي هذا إلى المحدثين حيث قال بعدما نقل تعريف الآمدي للمستفيض بأنـه ما نقله جماعـة تزيد على الثلاثـة والأربعة: وهو المشهور في اصطلاح المحدثين[5]، وعلى هذا سار ابن الجزري في منظومته المسماة «الهداية» فعرف المشهور بأنه ما له طرق أكثر من ثلاثة[6]، وكان قبل ذلك قد ذكر المتواتر، وبناء على هذا القول فالمتواتر ليس نوعا من المشهور خلافا للأقوال السابقة.

ولما صنف الحافظ ابن حجر نخبته أضاف إلى هذه المعاني الأربعة معنى خامسا وهو: (ما زادت طرقه على اثنين ولـم يبلغ التواتر) حيث جعل المشهور قسـما من الآحاد مغايرا للعزيز والغريب، ومباينـا للمتواتر، وعرفه بأنه (ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين).

---

(١) محاسن الاصطلاح ٤٥٠.
(٢) فتح المغيث ٤/ ٨.
(٣) المنهل الروي ٣٢.
(٤) محاسن الاصطلاح ٤٥٠.
(٥) البحر المحيط ٣/ ٣١٢، وقد سبق كلامه بتمامه قريبا.
(٦) الهداية في علم الرواية مع شرحها «الغاية» ص ١٤١ - ١٤٢.




قال في النزهة: «والثاني -يعني من أقسام الخبر- وهو أول أقسام الآحاد: مـا له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو المشـهور عند المحدثين، سـمي بذلـك لوضوحه»[1]، وتبع الحافظ ابن حجـر على هذا التعريف جماعة ممن جاء بعده[2]، وفي فلك ما قرره سارت كتب علوم الحديث المعاصرة[3].

وعنـد التحقيق فإنه من البعيد جدا إثبات أن أحد المعاني الأربعة الأخيرة - ومنهـا المعنى الذي قـرره الحافظ - خطر في بال أحد مـن أئمة الحديث المتقدميـن، ولهـذا لم يصنف أحد مـن المحدثين ولا غيرهـم في الحديث المشـهور بأي معنى من هـذه المعانـي الأربعة، وإنما اسـتخدم المحدثون مصطلح «المشـهور» بمعناه اللغوي، وهو ما شـاع وانتشر من الروايات دون تقييد بعدد معين، وهذا هو المعنى الذي قرره الحاكم النيسـابوري، والحافظ ابن الصلاح كما سبق.

وبناء على ما سبق فإن تحديد عدد من الطرق للحكم على الحديث بكونه مشـهورا أقرب إلى طريقة الأصوليين لا المحدثين، وهو راجع فيما يظهر إلى الارتباط الأغلبي بين الشـهرة وتعدد الطرق فإنما يشـتهر الحديث في الأعم الأغلب إذا تعددت طرقه لكن ذلك ليس بلازم دائما.

(١) نزهة النظر ص ٦٢.

(٢) انظر مثلا: ألفية السـيوطي ص ٢٤، التوضيح الأبهر ص ٤٩، ظفر الأماني ص ٦٧، توجيه النظر ١/ ١١١، قواعد التحديث ص ١٢٤.

(٣) انظر مثلا: منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٠٩، الوسـيط في علوم الحديث ص ٢٠٥، تيسير مصطلح الحديث ص ٣٠، تحرير علوم الحديث ١/ ٤٦.

ثانيا: ما يتعلق بتعريف العزيز

العزيز لغة: مأخوذ من (عَزَّ) أي قوي، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، أو من (عَزَّ) بمعنى قل وجوده[1].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذين المعنيين على سبيل الاحتمال في وجه اشتقاق مصطلح (العزيز) عند المحدثين حيث قال: «وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز أي قوي بمجيئه من طريق أخرى»[2].

والمعنى الثاني هو الذي يفهم من استخدام المحدثين لهذا المصطلح لأنهم يطلقونه، ويقصدون به القلة كما سيأتي.

أما في الاصطلاح فالذي في كتب المصطلح قبل الحافظ ابن حجر أن العزيز هو: ما رواه اثنان أو ثلاثة في طبقة من طبقات السند، وإن كان في الأصل فردا، وهذا المعنى هو ما يفهم من كلام ابن منده حيث قال: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا»[3].

---

(١) القاموس المحيط ١/ ٦٦٤ (عز).

(٢) نزهة النظر ص ٦٥.

(٣) شروط الأئمة الستة ص ١٥.




نقلــه عنه ابن الصلاح، ولــم يتعقبه، وتابعه عليه النــووي، وابن جماعة، والطيبي، وتاج الدين التبريزي، وابن كثير، وابن الملقن، والعراقي[1].

لكن الحافظ ابن حجر عرفه بتعريف مختلف حيث قال: هو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين[2].

ومقصود الحافظ حسب ما قرره في شــرحه للتعريف المذكور أن يروي الحديث عن اثنين، ولو في طبقة واحدة من طبقات الســند بشرط ألا يقل عدد رواة كل طبقــة عن اثنين، ونقل عنه تلميــذه البقاعي في نكته أن هذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح!![3].

وقد حاول الإمام الســخاوي أن يجمع بين هذين القولين فقال: وإذا تقرر هذا فما كانت العزة فيه بالنســبة لراو واحد انفرد راويان عنه يقيد فيقال: عزيز من حديث فلان، وأما عند الإطلاق فينصرف لما أكثر طباقه كذلك[4].

قلت: الذي يظهر لي بعد النظر في استخدام أئمة الحديث لهذا المصطلح أن مــا ذكره ابن منده أقرب إلى تطبيقاتهم مما ذكره الحافظ، وأنهم إذا وصفوا الحديــث بكونه عزيزا فإنما يقصدون أن طرقه قليلة بصرف النظر عن عددها،

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠، التقريب والتيسير ص ٨٦، إرشاد طلاب الحقائق ص ١٨٠، المنهل الروي ص ٥٦، الخلاصة في أصــول الحديث ٥٦، الكافي في علوم الحديث ص ٢٨١، اختصار علوم الحديث ص ١٦٥، المقنع ٢/ ٤٤١، شرح العراقي لألفيته ص ٣١٧.

(٢) نزهة النظر ٥٧، ٦٤.

(٣) النكت الوفية ٢/ ٤٣٩.

(٤) فتح المغيث ٣/ ٣٣.

ومما يدل على ذلك أنهم قرنوا وصف الحديث بكونه عزيزا بما يفيد أنه حديث فرد له طريق واحد من ذلك:

(١) قول أبي نعيم الأصبهاني في مستخرجه على البخاري بعدما أخرج حديثا من طريق البخاري، وقد ضاق عليه مخرجه: هذا حديث عزيز ضيق المخرج[١].

(٢) قول أبي مسعود الدمشقي عن حديث علقه البخاري عن أبي كامل الجحدري: هذا حديث عزيز ولم أره إلا عند مسلم ولم يخرجه في صحيحه لأجل عكرمة فإنه لم يرو عنه في صحيحه وعندي أن البخاري أخذه عن مسلم[٢].

(٣) قول أبي الحسن بن شاذان في مشيخته عن حديث بعدما أخرجه: وهو عزيز فرد[٣].

(٤) قول الإمام المزي في موضعين من تهذيب الكمال بعدما ساق حديثا بإسناده: حديث عزيز لا نعرفه إلا من هذا الوجه[٤].

---

(١) هدى الساري ص ٣٧.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢/ ١٢، تحفة المحتاج ٢/ ١٩٣.

وقوله: (وعندي أن البخاري أخذه عن مسلم) ناقشه فيه الحافظ ابن حجر في الفتح ٣/ ٤٣٤ بعد أن بين أن الإسماعيلي وصله من طريق أحمد بن سنان قال: «تعقب باحتمال أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه، ويحتمل أيضا أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه».

(٣) مشيخة ابن شاذان ص ٢٣، رقم (٢٨).

(٤) تهذيب الكمال ٨/ ٢٩٦، ١٧/ ١٨٤.

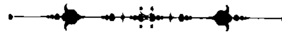
(٥) وقوله أيضا عن حديث أسنده: وهو حديث عزيز فرد لا نعرفه إلا من رواية عمران القطان[١].

(٦) وقوله أيضا عن حديث أسنده: وهو حديث عزيز من أفراد الصحيح لا نعرفه إلا من رواية مروان بن شجاع الجزري عن سالم الأفطس[٢].

(٧) قول الحسيني بعدما أورد حديثا: هذا حديث حسن صحيح فرد عزيز لاجتماع هؤلاء الأئمة فيه[٣].

وخلاصة ما سبق:

أن هذه الحدود الفاصلة التي وضعها الحافظ ابن حجر بين هذه المصطلحات الثلاثة (المشهور)، و(العزيز)، و(الغريب) لا تجري على طريقة المحدثين، ولا يوجد في تطبيقاتهم ما يؤيدها، لأنهم استخدموها بطريقة متداخلة، فهم يطلقون المشهور على ما تعددت طرقه، وإن كان في الأصل فردا كحديث «إنما الأعمال بالنيات»، ويطلقون العزيز على ما قلت طرقه وإن كان غريبا لم يرو إلا من طريق واحد كما في الأمثلة المذكورة قريبا.



(١) تهذيب الكمال ٨/ ٣١٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ١٦٧.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ ص ٤٦.

المبحث الثاني

تقسيم الحافظ ابن حجر الحديث المردود

عرض التقسيم

قال الحافظ ابن حجر: «ثم المردود: إما أن يكون لسقط أو طعن، فالسقط: إما أن يكون من مباديء السند من مصنف، أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك، فالأول: المعلق. والثاني: المرسل، والثالث: إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي، فهو المعضل، وإلا فالمنقطع، ثم قد يكون واضحا أو خفيا، فالأول: يدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التأريخ، والثاني: المدلس، ويرد بصيغة تحتمل اللقي: كعن، وقال، وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق.

ثم الطعن: إما أن يكون: لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه، فالأول: الموضوع، والثاني: المتروك، والثالث: المنكر على رأي، وكذا الرابع، والخامس، ثم الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق: فالمعلل، ثم المخالفة: إن كانت بتغيير السياق: فمدرج الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع: فمدرج المتن، أو بتقديم أو تأخير: فالمقلوب، أو بزيادة راو: فالمزيد في متصل الأسانيد، أو بإبداله ولا مرجح: فالمضطرب -وقد يقع الإبدال عمدا امتحانا- أو بتغيير حرف أو حروف مع بقاء السياق: فالمصحف والمحرف، ولا يجوز




تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالم بما يحيل المعاني، فإن خفي المعنى احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل، ثم الجهالة: وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض، وصنفوا فيه الموضح، وقد يكون مقلا فلا يكثر الأخذ عنه، وصنفوا فيه الوحدان، أو لا يسمى اختصارا، وفيه المبهمات، ولا يقبل المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل، على الأصح، فإن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين، أو اثنان فصاعدا ولم يوثق: فمجهول الحال، وهو المستور، ثم البدعة: إما بمكفر، أو بمفسق، فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور، والثاني: يقبل من لم يكن داعية في الأصح، إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي، ثم سوء الحفظ: إن كان لازما فهو الشاذ على رأي، أو طارئا فالمختلط»[1].

وكان قبل ذلك قد قال عند حديثه عن المقبول: «فإن خولف بأرجح فالراجح: المحفوظ، ومقابله: الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابه المنكر»[2].

هكذا جعل الحافظ المردود قسمين، وقسم كل قسم إلى أنواع على النحو التالي:

القسم الأول: المردود لسقط في إسناده، وقد جعله على ضربين:

الضرب الأول: ما كان السقط فيه ظاهرا وذكر فيه أربعة أنواع هي:

(١) المعلق: وهو ما كان السقط فيه من أول الإسناد.

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٠٨ - ١٣٩.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٩٧ - ٩٨.

(٢) المرسل: وهو ما كان السقط فيه من آخر الإسناد بعد التابعي.

(٣) المعضل: وهو ما كان السقط فيه من وسط الإسناد باثنين، أو أكثر على التوالي.

(٤) المنقطع: وهو ما كان السقط فيه من وسط الإسناد بواحد أو باثنين فأكثر لا على التوالي.

الضرب الثاني: ما كان السقط فيه خفيا، وذكر فيه نوعين هما:

(١) المدلس: وهو ما يرويه الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع بصيغة تحتمل السماع.

(٢) المرسل الخفي: وهو أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

القسم الثاني: المردود لطعن في راويه، وذكر أن الطعن في الراوي يكون بعشرة أشياء هي:

(١) الكذب: وحديث من اتصف به هو الموضوع.

(٢) التهمة بالكذب: وحديث من اتصف بها هو المتروك.

(٣) فحش الغلط: وحديث من اتصف به هو المنكر على رأي من لا يشترط فيه قيد المخالفة أما على رأي من يشترط هذا القيد فلم يذكر له اسما.

(٤) الغفلة: وحديث من اتصف بها هو المنكر على التفصيل السابق.

(٥) الفسق: وحديث من اتصف به هو المنكر على التفصيل السابق.

(٦) الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالحديث الذي وقع فيه




هو المعلل، وأما مالم يكن كذلك فلم يذكر له اسما.

(٧) المخالفة: فيها تفصيل على النحو الآتي:

- إن وقعت في الحديث بتغيير السياق فهو مدرج الإسناد.
- وإن كانت بدمج موقوف بمرفوع فهو مدرج المتن.
- وإن كانت بتقديم أو تأخير فهو المقلوب.
- وإن كانت بزيادة راو في الإسناد فهو المزيد في متصل الأسانيد.
- وإن كانت بإبدال راو ولا مرجح فهو المضطرب.
- وإن كانت بتغيير نقط حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فهو المصحف.
- وإن كانت بتغيير شكل حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فهو المحرف.

(٨) الجهالة: لم يذكر لحديث من اتصف بها اسما.

(٩) البدعة: لم يذكر لحديث من اتصف بها اسما.

(١٠) سوء الحفظ:

- إن كان لازما لمن اتصف به فحديثه هو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.
- وإن كان طارئا فيقال للراوي الموصوف به: المختلط، ولم يذكر لحديث من اتصف به اسما.




تاريخ تقسيم الحديث المردود

قال ابن الصلاح بعدما عرف الحديث الضعيف: أطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسما إلا واحدا[1]... ثم تعرض لتقسيم الحديث الضعيف بطريقة التقسيم العقلي[2] إلى أن قال: «والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل في أنواع سيأتي عليها الشرح إن شاء الله تعالى»[3].

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤١.

وقد ادعى الإمام الزركشي في نكته على ابن الصلاح ١/ ٣٩١ أن ابن حبان قال ذلك في أول كتابه الضعفاء، فتعقبه الحافظ ابن حجر في نكته ١/ ٤٩٢ بقوله: «وتجاسر بعض من عاصرناه فقال: (هو في أول كتابه في الضعفاء) ولم يصب ذلك، فإن الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء له تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة، لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه أبلغ الأسباب المذكورة عشرين قسما لا تسعة وأربعين، والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظنته. والله الموفق».

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢.

(٣) وذلك عن طريق عد الأنواع التي يمكن أن تنتج عن فقد شرط أو أكثر من شرط القبول بصرف النظر عن وجود صور هذه الأنواع في الواقع الحديثي، وقد عدها الحافظ بالنظر إلى شروط القبول الستة التي حددها إذا نظرنا إليها نظرة إجمالية دون الخوض في تفاصيل هذه الشروط فبلغت (٦٣) ثلاثة وستين نوعا ثم قال بعد أن سردها، ووضع لها جدولا: «وأنا أرى هذا التقسيم تعبا ليس وراءه أرب» ثم بين وجه ذلك.

نقل ذلك عنه تلميذه البقاعي في النكت الوفية ١/ ٣٠٧ - ٣١٢.

ونقل السيوطي في التدريب ١/ ١٧٩ عن شيخه شرف الدين المناوي أنه جمع في ذلك كراسة في أقسام الضعيف فوصل بها إلى (١٢٩) مائة وتسعة وعشرين قسما باعتبار العقل،




وإذا تصفحنا المقدمة وجدناه ذكر «المعلق» عند حديثه عن «المعضل»، وذكر أيضا «المدلس»، و«المنكر»، و«المصحف»، و«المدرج»، «والمزيد في متصل الأسانيد»، «والمرسل الخفي».

فهذه خمسة عشر نوعا ذكرها ابن الصلاح مفرقة في كتابه، ولم يحاول أن يقسمها، أو أن يضم النظير فيها إلى نظيره، وبعض الذين تصدوا لترتيب كتاب ابن الصلاح حاولوا أن يفعلوا ذلك:

فبدر الدين ابن جماعة ذكر المقطوع، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعنعن، والمعلق، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، والموضوع، والمصحف في القسم الذي خصصه للمتن، وذكر المزيد في الأسانيد، والتدليس في القسم الذي خصصه للسند، وهو تقسيم غير دقيق، وقد سبقت مناقشته في ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

أما تاج الدين التبريزي فإنه خطا بالتقسيم خطوة أكثر تقدما حيث قسم الضعيف إلى نوعين:

النوع الأول: ضعيف لعدم اتصاله

ذكر فيه: المعلق، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، ثم ذكر المرفوع، والموقوف، والمقطوع، والإسناد المعنعن، واختلاف الوصل والإرسال، وزيادة الثقة، والمرسل الخفي كتفريعات لهذا القسم.

وإلى (٨١) واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وليس من وراء ذلك فائدة كما قال الحافظ ابن حجر فيما سبق نقله عنه قريبا.

النوع الثاني: ضعيف ليس لعدم اتصاله

ذكر فيه: الموضوع، والمقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والشاذ، والمنكر، والغريب، والعزيز، وضدهما، وعلى تقسيمه عدة مؤاخذات، وقد سبقت مناقشته في ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

وقد أخذ الحافظ ابن حجر تقسيم تاج الدين التبريزي، وطوره، وزاده تفريعا، وتجنب المؤاخذات التي أشرت إليها، وهو تقسيم جيد اعتمده بعض من أتى بعد الحافظ، وسار عليه جماعة ممن صنف في علوم الحديث من المعاصرين كما سبق، لكن في هذا التقسيم عدة أمور تستحق المناقشة.

مناقشة هذا التقسيم

المتأمل في هذا التقسيم يلاحظ على تفريعات القسم الثاني ما يلي:

أولًا: خلط الأسباب بالأنواع

وذلك أن أسباب الطعن العشرة التي ذكرها الحافظ جمع فيها بين أسباب ضعف حفظ الراوي وأنواعه وخلطهما معا، فهي متداخلة، وليست كل واحدة منها قسيمة للأخرى، لذا كان تفريعه على هذا التقسيم محل نظر، وبيان ذلك أن القدح في ضبط الراوي له أسباب، والأخطاء الصادرة عن الرواة لها أنواع.

أسباب القدح في ضبط الراوي

الأسباب التي يطعن المحدثون بها في ضبط الراوي، ويردون بها حديثه أربعة[1]:

---

(١) لم أذكر في هذه الأسباب (الاختلاط) لأنه ينتج عنه إما سوء الحفظ إن كان يسيرا، أو الغفلة




الأول: الغفلة

وهي تعني ضعف القدرة على التمييز مما يجعل الراوي يصحف تصحيفا قبيحا، أو كلما لقن تلقن لا يميز حديثه من حديث غيره، ولا يميز بين المرفوع والموقوف ونحو ذلك، قال عبد الله بن الزبير الحميدي: «فإن قيل: «فما الغفلة التي يرد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفا فاحشا يقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكف عنه، وكذلك من لقن فتلقن التلقين يرد حديثه الذي لقن فيه وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديما، فأما من عرف به قديما في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن»[1].

والغفلة قد ترجع لطبيعة خلق الإنسان بوجود ضعف في عقله، وقد تنشأ نتيجة انشغال الإنسان بالعبادة عن صناعة الحديث وحفظه، وقد تطرأ لكبر سن أو مرض أو نحو ذلك، وهو ما يعرف بالاختلاط الفاحش، ومن مظاهر الغفلة التي تصيب الرواة:

[١] قبول التلقين

ومن هؤلاء عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال عنه ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد

إن كان شديدا، فالاختلاط طروء واحد منهما على الراوي بعد أن كان سالما منهما.

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣.

الموقوف فاستحق الترك»[1]، وقيل له: حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال: «إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين»؟ قال: نعم![2].

[٢] التصحيفات الفاحشة

ومن هؤلاء سلامة بن روح، قال أحمد بن صالح: قدمت أيلة فلقيت سلامة بن روح فسمعته يحدث عن عقيل عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس (حديث السقيفة) حتى انتهى إلى قوله: «ولا للذي بايع» فقال: «بعرة أن يفتلا»، قال أحمد بن صالح: فقلت له: إنما هو «تغرة أن يقتلا» قال: لا هو كما قلت لك، قال أحمد: فقلت له: ما معنى (بعرة أن يفتلا)؟ قال: البعرة تفتلها بيدك فتنتشر![3].

[٣] الخلط بين الأحاديث وعدم التمييز بين المرفوع والموقوف ونحو ذلك.

ومن هؤلاء أبان أبي عياش، قال عنه يزيد بن زريع: «حدثني عن أنس بحديث فقلت له عن النبي ﷺ فقال: وهل يروي أنس عن غير النبي ﷺ؟ فتركته»[4]،

(١) كتاب المجروحين ٢/ ٥٧.

(٢) نقولات من كتاب الضعفاء للساجي مطبوع مع تعليقات الدارقطني على «كتاب المجروحين» لابن حبان ص ١٦٠.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/ ٣٠٤ - ٣٠٥، وقد تصحفت فيه (السقيفة) إلى (الشقيقة)، و(تغرة) إلى (ثغرة)، وقد جاءت على الصواب في سؤالات الآجري لأبي داود ٢/ ١٧١ لكن روايته مختصرة.
وحديث السقيفة حديث مطول أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ٨/ ١٦٨ (الطبعة السلطانية) وفيه قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من بايع رجلا عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه، تغرة أن يقتلا».
ومعناه كما قال الحافظ في الفتح ١٢/ ١٥٠: «حذرا من القتل... أي أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل».

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٩٧.

ومن ذلك أيضا فرقد بن يعقوب السبخي قال عنه ابن حبان: «كان فيه غفلة ورداءة حفظ، فكان يهم فيما يروي فيرفع المراسيل وهو لا يعلم، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم، فلما كثر ذلك منه وفحش مخالفته الثقات بطل الاحتجاج به»(١).

[٤] عدم قدرة الراوي على التمييز بين الصواب والخطأ

ومن هؤلاء محاضر بن المورع، قال عنه الإمام أحمد: «لم يكن من أصحاب الحديث كان مغفلا جدا»(٢)، وقال أبو سعيد الحداد: «محاضر لا يحسن أن يصدق، فكيف يحسن أن يكذب، كنا نوقفه على الخطأ في كتابه فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ»(٣).

الثاني: سوء الحفظ

عرف الحافظ ابن حجر سوء الحفظ بأن لا يكون غلط الراوي أقل من إصابته(٤)، وعرفه في موضع آخر بقوله: «من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه»(٥)، وبناء على هذين التعريفين يدخل في سوء الحفظ من استوى خطؤه وصوابه، وقد نقل ابن قطلوبغا عن الحافظ أنه صرح بهذا حيث علق على التعريف الثاني بقوله: «وفهم من (من لم يرجح): إما بأن يرجح جانب خطئه أو استويا»(٦).

(١) كتاب المجروحين ٢/ ٢٠٥.

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٣/ ٤٩.

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) نزهة النظر ص ١١٧. (٥) نزهة النظر ص ١٣٨.

(٦) القول المبتكر ص ٩٨، وفي المطبوعة اضطراب في النص، وقد صححته من شرح النخبة لملا علي القاري ٥٣٣، وقضاء الوطر ٢/ ١٢٢٣.

وهذا التعريف فيه تسامح من وجهين:

الأول: أنه ليس تعريفا لسوء الحفظ نفسه، وإنما هو الأثر الناتج عن سوء الحفظ على صاحبه؛ وذلك لأن وقوع الغلط من الراوي أثر من آثار سوء الحفظ، كما أن صدور الغلط عن الراوي له أسباب أخرى غير سوء الحفظ كالغفلة التي مر ذكرها، فليس كل من لم تترجح إصابته على خطئه يكون سيء الحفظ فربما كان مغفلا، وإنما المقصود بسوء الحفظ ضعفه، وعدم قدرة الراوي على تذكر ما تلقاه عن شيوخه على وجه مقبول عند المحدثين.

الثاني: أنه يقصر سوء الحفظ على من كان غلطه أكثر من صوابه أو مساويا له، وعليه فمن كان خطؤه كثيرا لكنه لا يزيد على النصف - كأن يخطئ في ثلث مروياته، أو في (٤٥٪) منها - لا يكون سيء الحفظ، وهذا بعيد مجانب للصواب، فلا يكفي أن يكون صواب الراوي راجحا بل لابد أن يكون غالبا.

قال ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه»[1].

وقد قسم الحافظ ابن رجب الرواة إلى أربعة أقسام:

أحدهما: من يتهم بالكذب، الثاني: من لا يتهم، ولكن الغالب على حديثه الوهم والغلط، الثالث: من هو صادق، ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه،

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦.

الرابع: الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم، ثم أشار إلى أن القسم الأول والثاني: يترك تخريج حديثهم إلا لمجرد معرفته، والثالث: مختلف فيه، والرابع: محتج به بالاتفاق[1].

وهذا القسم المختلف فيه الذي أشار إليه ابن رجب يدخل فيه من كان موصوفا بسوء الحفظ، ولا يصح وصف من كان من هذا القسم بأنه حافظ أو ضابط أو جيد الحفظ، أو لا بأس به، وقد جعل الحافظ ابن رجب أهل هذا القسم في المرتبة التالية لمن يترك حديثه، ولا يستشهد به.

وسوء الحفظ قد يكون ملازما للراوي منذ نشأته بسبب يرجع إلى أصل خلقته، أو عدم عنايته بتعهد محفوظه، وقد يطرأ عليه بعدما كان مستقيم الحديث لكبر أو مرض أو مصيبة، وهو ما يعرف بالاختلاط إن كان يسيرا، أما إن كان فاحشا فهو يؤدي بصاحبه إلى الغفلة التي سبق الحديث عنها.

والفرق بين الغفلة وسوء الحفظ أن الغفلة تدل على ضعف العقل وعدم الفطنة مما يجعل صاحبها معرضا للخلط في رواية الأحاديث بطريقة فاحشة كما سبق، أما سوء الحفظ فهو ضعف القدرة على التذكر، وهو لا ينافي الفطنة، لذا كان ضعف صاحبه أخف من ضعف صاحب الغفلة.

الثالث: الوهم

وهو السهو الناتج عن النقص البشري، والذي لا يخلو منه حتى الأئمة الحفاظ، وهذا من الحقائق التي أكد عليها كثير من أئمة النقد الحديثي،

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٣٩٦ - ٣٩٧، ٤٣٥.

قال ابن المبارك: «ومن يسلم من الوهم؟»(١)، وقال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك»(٢)، وقال الإمام أحمد: «ومن يعرى من الخطإ والتصحيف»(٣)، وقال يحيى بن معين: «لست أعجب ممن يحدث فيخطىء، إنما العجب ممن يحدث فيصيب»(٤)، وقال الإمام الترمذي: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»(٥)، وقال الإمام الذهبي: «ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلا»(٦).

وهذا يبرز جانبا من دقة المحدثين في نقد الأخبار فإنهم لم يكتفوا باشتراط كون الرواة عدولا ضابطين فقط لقبول أخبارهم، بل ضموا إلى ذلك التأكد من خلو هذه الأخبار من أخطاء الثقات، وذلك من خلال جمع طرق الحديث ومقارنتها، قال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»(٧)، وقال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»(٨).

---

(١) الكامل ١/ ١٩١.

(٢) الكفاية ص ١٤٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٤/ ١٤٥.

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/ ١٣.

(٥) علل الترمذي الصغير ملحق بآخر جامعه ٥/ ٧٤٦.

(٦) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٦.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢١٢.

(٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٩٥.




الرابع: التساهل في التحمل والأداء

لم يذكر الحافظ في تقسيمه هذا السبب، لكنه أشار إليه إشارة مجملة في الخاتمة التي ذكرها في آخر الكتاب حيث قال: «ومن المهم معرفة كنى المسمين».... إلى أن قال: «وصفة كتابة الحديث، وسماعه، وإسماعه»، وشرحها في النزهة شرحا مقتضبا[1].

ولعل الحافظ لم يعتن بذكره في التقسيم؛ لأن الغالب أن الراوي إذا كان سيء الأخذ أو الأداء فإنه يكون ضعيفا لسبب أخر كالغفلة وقبول التلقين، أو لأن التساهل لا يقدح دائما في ضبط الراوي كما أفاده السخاوي قال: «والظاهر أن الرد بذلك ليس على إطلاقه، وإلا فقد عرف جماعة من الأئمة المقبولين به، فإما أن يكون لما انضم إليهم من الثقة وعدم المجيء بما ينكر... أو لكون التساهل يختلف، فمنه ما يقدح، ومنه ما لا يقدح[2].

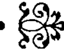
وقد ضعف المحدثون بعض الرواة لتساهلهم في سماع الأحاديث أو روايتها كأن ينام الراوي في مجلس التحديث، أو يحدث من غير كتابه أو نسخة غير مقابلة، قال ابن معين في قرة بن عبد الرحمن: «كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب»[3].

ومن هذا الباب أن يحدث الراوي الثقة من غير كتابه فتقع له أغاليط كما

(١) نزهة النظر ص ١٤٧، طبعة د/ نور الدين عتر،وقد سقطت هذه الجملة من طبعة الشيخ/ علي الحلبي.

(٢) فتح المغيث ٢/ ١٠١.

(٣) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٤.

حدث لمعمر بن راشد، قال الإمام الذهبي: ومع كون معمر ثقة ثبتا، فله أوهام لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه[1].

وقد بوب الخطيب البغدادي في كتابه (الكفاية) بابين[2]:

الأول: (باب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث) ثم أورد فيه جملة من الآثار منها ما أخرجه عن أحمد بن حنبل أنه قال: «رأيت ابن وهب، وكان يبلغني تسهيله، يعني في السماع، فلم أكتب عنه شيئا، وحديثه حديث مقارب الحق»، وأخرج أيضا عن علي بن المديني أنه قال: «قال لي ابن وهب: هات كتاب عمرو بن الحارث حتى أقرأه عليك، فتركته على عمد عين[3] وكان رديء الأخذ»[4].

الثاني: (باب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث) روى

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٢. (٢) الكفاية ص ١٥١ - ١٥٣.

(٣) قال ابن فارس في مقاييس اللغة ٤/ ٢٠٠ (عين): «صنعت ذاك عمد عين: إذا تعمدته، والأصل فيه العين الناظرة، أي إنه صنع ذلك بعين كل من رآه، وهو عبد عين: أي يخدم ما دام مولاه يراه».

(٤) احتج الإمام أحمد بابن وهب بعد ذلك لما ظهر له تثبته وأن هذا التساهل لم يؤثر على حديثه فقد أخرج ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٥/ ١٧٩ - ١٩٠ عن أحمد بن حنبل أنه قال: عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليس كان يسيء الاخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحا.

فيه من طريق يحيى بن حسان قال: جاء قوم ومعهم جزء، فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فجئت إلى ابن لهيعة فقلت: هذا الذي حدثت به ليس فيه حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط، فقال: ما أصنع؟ يجيئوني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به.

قال الخطيب: «وكان عبد الله بن لهيعة سيء الحفظ واحترقت كتبه، وكان يتساهل في الأخذ، وأي كتاب جاءوه به حدث منه، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه».

ثم روى الخطيب بإسناده عن أحمد بن واضح المصري أنه قال: «كان محمد بن خلاد الإسكندراني رجلا ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له أبو موسى في حياة ابن بكير، فذهب إليه - يعني إلى محمد بن خلاد - بنسخة ضمام بن إسماعيل، ونسخة يعقوب بن عبد الرحمن، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، قال: قد ذهبت كتبي ولا أحدث به، فما زال به هذا الرجل حتى خدعه، وقال له: النسخة واحدة فحدث بهما، فكل من سمع منه قديما قبل ذهاب كتبه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فليس حديثه بذاك».

أنواع الخطأ الصادر عن الرواة

هذه الأسباب الأربعة ينتج عنها أنواع مختلفة من أخطاء الرواة يمكن تقسيمها باعتبارات مختلفة، وقد جاءت عن أئمة الحديث ما يفيد تفاوت مراتب الرواة من حيث الضبط وأثر ذلك على نسبة وقوع الوهم في رواياتهم،

قال عبد الرحمن بن مهدي: «الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه»(١).

وقال ابن أبي حاتم عند تقسيمه لمراتب الرواة: «فمنهم: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال، ومنهم: العدل في نفسه الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه، ومنهم: الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه، ومنهم: الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام(٢)».

وقد سبق قريبا أن الحافظ ابن رجب قسم الرواة إلى أربعة أقسام: الأول: من يتهم بالكذب، الثاني: من لا يتهم، ولكن الغالب على حديثه الوهم والغلط، الثالث: من هو صادق، ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه، الرابع: الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم.

وفي ضوء ما قرره هؤلاء الأئمة يمكن تقسيم أخطاء الرواة من حيث الكثرة والقلة مثلا إلى أربعة أقسام(٣):

---

(١) التمييز ص ١٧٩، الكفاية ص ١٤٣. (٢) الجرح والتعديل ١/ ١٠.

(٣) أفدت هذا التقسيم من درس أستاذنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله تعالى- في شرحه على كتاب (فتح المغيث) للإمام السخاوي في الأزهر الشريف - حرسه الله تعالى - وقد ذكر أنه أفاده من كلام الحافظ ابن رجب المذكور هنا.




الفاحش: والموصوف به شديد الضعف متروك الحديث.

الكثير: والموصوف به ضعيف يصلح حديثه للتقوية.

القليل: والموصوف به صدوق يحسن حديثه، إلا إن ظهرت فيه نكارة.

النادر: والموصوف به ثقة حديثه صحيح إلا إن ثبت أنه أخطأ في هذا الحديث بعينه.

ومن تأمل صنيع الحافظ في تقسيمه المشار إليه يجد أنه خلط الأسباب السابق ذكرها بهذه الأنواع مع كونها متداخلة وليس كل واحد منها قسيما للآخر، فعلى سبيل المثال نجد أنه قد جعل الغفلة - التي هي من أسباب ضعف حفظ الراوي - قسيمة لفحش الغلط الذي هو بيان لنوع الخطأ الذي وقع من الراوي، فيقال له: لماذا لا تكون الغفلة هي السبب في وقوع الراوي في الخطأ الفاحش؟ وبتعبير آخر نقول: لماذا لا يكون وقوع الراوي في الخطأ الفاحش أثر من آثار غفلته؟ ومثل هذا يقال في المخالفة فإن مخالفة الراوي لغيره تقع لسبب من الأسباب السابقة فهو يخالف الرواة إما لغفلته، أو سوء حفظه، وهكذا.

ثانيا: أن بعض ما قرره الحافظ لا يوجد ما يسنده من كلام المحدثين

المتتبع لتعريفات الحافظ في كتابه (نخبة الفكر) يجدها حادة، وصارمة قد روعيت فيها الضوابط المنطقية في صياغة الحدود، لكن بعضها من الجهة الأخرى ضيق لا يتسع لاستخدام المحدثين للمصطلح الذي سيقت له لأنها - عند مقارنتها بتطبيقاتهم - تمثل صورة من صور المعرف، ولو كان الحافظ قد سبق إلى هذا التعريف أو هذه الصيغة لكان الخطب سهلا، لكنك إن فتشت تجد أن هذا التحديد الصارم إنما هو من صياغة الحافظ نفسه، ومن أمثلة ذلك:

(١) الحديث المنكر

قال الحافظ: (فإن خولف[١] بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابلة الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف ومقابلة المنكر)[٢].

في هذه العبارة شديدة الاختصار وضع الحافظ ابن حجر حدودا لأربعة مصطلحات حديثية هي: (المحفوظ، والشاذ، والمعروف، والمنكر) والذي يعنينا في هذا المقام من هذه المصطلحات الأربعة هو (المنكر)، وخلاصة ما قرره الحافظ في تعريفه أنه قيد الحديث المنكر بقيدين هما: ضعف راويه، ومخالفته لمن هو أوثق منه، وهذا التقييد لمعنى المنكر لا يعرف في شيء من كتب المحدثين قبل الحافظ ابن حجر، والمشهور في تصانيفهم أنهم يطلقون النكارة على تفرد الضعيف، وتفرد الصدوق كما يطلقونه على مخالفة الثقة أيضا، فهذا التعريف الذي اختاره الحافظ مخالف لتطبيقات أئمة الحديث في مصنفاتهم وحكمهم على المرويات، ولذا تعقب الحافظَ ابنَ حجر تلميذُه ابن قطلوبغا في حاشيته على النزهة فقال: (قد أطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالفا لغيره من ذلك حديث نزع الخاتم[٣] حيث قال أبو داود: «هذا حديث منكر»[٤] مع أن راويه همام بن يحيى وهو ثقة احتج به

(١) يعني الراوي الذي لا ينزل عن رتبة القبول كما يفهم من سياق الكلام.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ٩٧ - ٩٨.

(٣) يقصد حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه».

(٤) قال أبو داود بعدما أخرج هذا الحديث في كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء (١/ ٥/ ١٩): «هذا حديث منكر، وإنما يعرف، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس، «أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ورق، ثم ألقاه» والوهم

أهــل الصحيح، وفي عبارة النسـائي ما يفيد في هذا الحديــث بعينه أنه يقابل المحفوظ[1]، وكأن (المحفوظ) و(المعروف) ليسـا بنوعين حقيقين تحتهما أفراد مخصوصة عندهم، [وإنما هي ألفاظ تستعمل في التضعيف][2]، فجعلها المصنف أنواعا فلم يوافق ما وقع عندهم)[3].

وقد أجـاب الحافظ عن ذلك فأغرب حيث قال: وقــد نوزع أبو داود في حكمه عليه بالنكارة مع أن رجاله مــن رجال الصحيح، والجواب أن أبا داود حكــم عليه بكونه منكرا لأن هماما تفــرد به عن ابن جريج، وهما وإن كانا من رجال الصحيح فإن الشـيخين لم يخرجا من رواية همام عن ابن جريج شـيئا لأن أخــذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة والذين سـمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهــم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من جهة أن ابن جريج دلسـه عن الزهري بإسـقاط الواسـطة وهو زياد بن سعد، ووهم همام في لفظه علــى ما جزم به أبو داود وغيره هذا وجه حكمــه عليه بكونه منكرا،

فيه من همام، ولم يروه إلا همام».

(١) حيــث قال بعدما أخرج هذا الحديث في الســنن الكبرى كتاب الزينة، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء (٥/ ٤٥٦/ ٩٥٤٢): وهذا الحديث غير محفوظ.

(٢) كذا وقع في مطبوعة القول المبتكر، وفي قضاء الوطر ٢/ ٨٥٤، واليواقيت والدرر ٢/ ٤٣٢، وقد يظن أن هذا سـبق قلم من ابن قطلوبغا؛ لأن (المعروف)، و(المحفوظ) لا يستخدمان في التضعيف، وإنما يستخدم في التضعيف (الشـاذ)، و(المنكر)، فيقال: إن (المعروف)، و(المحفوظ) يسـتخدمان في تضعيف الرواية المخالفة، وقد نقل هذه العبارة ابن الحنبلي بالمعنى في الفــرع الأثيث ١٣٣ص ١٣٣ فجاءت هكذا [وكأنهما والشـاذ والمنكر ألفاظ تستعمل في مقام التضعيف]، وهذا واضح لا إشكال فيه.

(٣) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر ٦٩.

وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب فإنه شاذ في الحقيقة إذ المنفرد به من شرط الصحيح لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذا[1].

وهذا عجيب جدا من الحافظ - رحمه الله تعالى - إذ كيف يحاكم أئمة النقد إلى تشقيقات اصطلاحية لم تعرف في عصرهم، بل لم يقل بها أحد قبله؟! أضف إلى ذلك أن كلامه الأخير ينقض كلامه الأول حيث دافع عن تعبير أبي داود (منكر) ثم صوب أنه (شاذ)، ولا تعارض بين كلام أبي داود وكلام النسائي إذ كل منهما يقرر أن هذا الحديث خطأ، سواء عبر عن هذا الخطأ بكونه شاذا أو منكرا أو غير محفوظ، ولا يصح وصف تعبير أحدهم بأنه أصح أو أصوب من الآخر.

وقد حاول اللقاني أن يدفع كلام ابن قطلوبغا السابق بقوله: لا يخفاك أن الأصل في الأقسام أنها حقيقية متباينة، وقد أمكن، فالعدول عنه لغير ضرورة مما لا يلتفت إليه[2].

قلت: هذه حيدة عن المقصود؛ لأن الغرض هنا بيان معاني هذه المصطلحات وطريقة استخدام الأئمة لها فهذا هو الفيصل في هذه المسألة، وقد سمى الحافظ كتابه «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، فليس الغرض هنا وضع معاني جديدة بإزاء هذه المصطلحات.

وأجاب عن ذلك ملا علي القاري بأن الحافظ تتبع منقولاتهم، وبنى اصطلاحه على أكثر استعمالاتهم، فيكون مذهبه التحقيق[3].

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٧٧.

(٢) قضاء الوطر ٢/ ٨٥٥.

(٣) شرح شرح نخبة الفكر ٣٤٢.




قلت: قوله: «فيكون مذهبه التحقيق» فيه نظر؛ لأن القضية هنا متعلقة بالاصطلاح وطريقة استخدام الأئمة لهذا اللفظ لا بترجيح رأي على رأي، والأكثرية المدعاة لا تصح؛ لأن أكثر ما يستخدمه النقاد هو مصطلح (المنكر)، وقد وصفوا به أحاديث الثقات كما وصفوا به أحاديث الضعفاء، سواء خالف الراوي أو تفرد، ولا تكاد تجد أحدا من النقاد قبل الحاكم النيسابوري يصف الحديث بأنه شاذ إلا نادرا جدا، ومن يطالع كتب العلل - وغالب ما فيها أخطاء الثقات - لا يجد أئمة النقد يستخدمون مصطلح (الشاذ)، وإنما يكثرون من استخدام مصطلح (المنكر).

والإمام الذهبي - وحسبك به خبيرا بتطبيقات النقاد - لما عرف المنكر قال: «هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكرا»[1].

هكذا عرف (المنكر) بالتفرد، ولم يلتفت إلى اشتراط المخالفة، ولا يقال: إنه لم يذكر المخالفة فيكون المنكر عنده قاصرا على التفرد؛ لأن المخالفة نوع من أنواع التفرد، بل هي أحق بالرد من التفرد، وفي قول ابن الصلاح «المنفرد المخالف لما رواه الثقات» ما يؤكد ذلك.

قال الحافظ ابن الصلاح: «المنكر قسمان - كالشاذ لأنه بمعناه - الأول: هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، الثاني: هو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده»[2].

هكذا صرح ابن الصلاح أن الشاذ والمنكر بمعنى واحد، وأنهما يطلقان

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث ٤٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٠٦.

على حديث المنفرد حينا، وعلى حديث المخالف من هو أوثق منه حينا آخر، وقد وافقه عليه من اختصر كتابه أو نظمه ممن أتوا بعده[1].

وكلام ابن الصلاح وإن لم يكن بالغ الدقة في تسويته التامة بين (المنكر) و(الشاذ) - لأنه لا ينسحب على كلام جميع المحدثين - لكنه أقرب إلى تطبيقاتهم من كلام الحافظ ابن حجر؛ وذلك لأن الغالب أن الناقد لا يستخدم كلا المصطلحين في وصف أخطاء الرواة وتفرداتهم، فإما أن يستخدم مصطلح (المنكر) كما هو صنيع الأئمة النقاد القدامي كالإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم الرازي، أو يستخدم مصطلح (الشاذ) كالحاكم[2]، وهو أول من شهره وأكثر من استخدامه في وصف الأحاديث، وقل أن يجمع المحدث في نقده للأحاديث بين استخدامه لمصطلح (الشاذ) ومصطلح (المنكر).

وقد وجدت الخليلي - وهو من تلاميذ الحاكم النيسابوري - غاير بين استخدامه لمصطلحي(المنكر) و(الشاذ) حيث أطلق وصف (المنكر) على الأحاديث التي تفرد رواتها برواياتها بغير أسانيدها التي اشتهرت بها مما يشير إلى أنه يستخدم النكارة بمعنى المخالفة وإن صدرت من الثقات،

(١) انظر على سبيل المثال:
التقريب والتيسير للإمام النووي مع تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٣٨، الاقتراح لابن دقيق العيد ٢٦٩، المنهل الروي لابن جماعة ٥١، اختصار مقدمة ابن الصلاح لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث ٥٨، المقنع لابن الملقن ١/ ١٧٩، التقييد والإيضاح للعراقي ١٠٥، ألفية العراقي مع شرحها له مطبوع باسم فتح المغيث ٨٧.

(٢) أفرد الحاكم نوعا للحديث الشاذ في كتابه (معرفة علوم الحديث) بخلاف المنكر فلم يفرد له نوعا خاصا به، وقد استخدم مصطلح المنكر وما اشتق منه في مصنفاته بقلة.




من ذلك قوله: «يحيى بن صالح الوحاظي ثقة، يروي عنه الأئمة، وروى حديثا عن مالك لا يتابع عليه»، وساق هذا الحديث ثم قال: «وهذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة، عن الزهري، وقيل: إن سفيان أخطأ فيه»[1]، وقال بعدما روى حديثا لعبد الله بن محمد الطائفي: «عبد الله بن محمد الطائفي مجهول، والحديث منكر بهذا الإسناد غريب»[2]، وهذا المعنى مغاير لمعنى الشاذ عنده[3].

على أن هذه الطريقة في استخدام المصطلحين لا تتوافق مع طريقة الحافظ في التفريق بينهما أيضا؛ لأن (الشاذ) عند الحافظ لابد أن يجمع وصفين: المخالفة وثقة الراوي، و(المنكر) عنده لابد أن يجمع وصفين: المخالفة وضعف الراوي، وهذا يعني الفصل التام بينهما في الماصدق وإن اشتركا في جزء من المفهوم، وقد أكد الحافظ على هذا الفصل بين المصطلحين في شرح النخبة فقال: «وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما»[4].

ونظرا لما للحافظ من مكانة علمية رفيعة فقد تابعه كثير ممن جاء بعده

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث [انتخاب السلفي] ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث [انتخاب السلفي] / ٣٣٧.

وانظر إن شئت هذه المواضع أيضا: ١/ ١٦٩، ١/ ٢٧٠، ١/ ٣٣٨، ١/ ٤٠٦، ١/ ٤٠٧، ١/ ٤١٥، ٢/ ٤٨٥، ٢/ ٦٢٥، ٣/ ٨٨٢، ٣/ ٩٥٠.

(٣) سيأتي في آخر هذا الفصل - إن شاء الله تعالى - تحرير معنى الشاذ عند الخليلي.

(٤) نزهة النظر ص ٩٩.

على هذا التفريق، حتى إن الإمام السيوطي نظم رأي الحافظ ابن حجر مرجحا له، ومشيرا إلى رأي ابن الصلاح بالتضعيف، فقال:

المنكر الذي روى غير الثقه مخالفا، في نخبة قد حققه

قابله المعروف، والذي رأى ترادف المنكر والشاذ نأى[(١)]

كما أن الإمام السخاوي في كتابه (التوضيح الأبهر) فسر كلام ابن الملقن - الذي يشرحه - في تعريف المنكر بكلام الحافظ ابن حجر رغم اختلاف العبارتين[(٢)].

(٢) الحديث الشاذ

تناول الحافظ ابن حجر مصطلح «الشاذ» في موضعين من النخبة:

أحدها: في قوله: «فإن خولف - يعني الراوي - بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابلة الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف ومقابلة المنكر»[(٣)].

وثانيها: في قوله: «ثم سوء الحفظ: إن كان لازما فهو الشاذ على رأي، أو طارئا فالمختلط»[(٤)].

والمقصود هنا مناقشته في الموضع الثاني حيث جعل حديث سيء الحفظ إن كان ملازما له هو «الحديث الشاذ» على رأي بعض أهل الحديث، وعند فحص الكتب المصنفة في علوم الحديث -ومنها كتاب الحافظ نفسه-

---

(١) ألفية الإمام السيوطي مع شرحها للشيخ أحمد شاكر ٢٣.

(٢) التوضيح الأبهر ص٤٧.

(٣) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٩٧ - ٩٨.

(٤) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٣٩.

(النكت على ابن الصلاح) لا نجد أي ذكر لهذا الرأي الذي يخص الشاذ بهذا المعنى، فالمتحصل من معاني الشاذ الموجودة في كتب علوم الحديث خمسة معاني:

الأول: ما يرويه الثقة مخالفا من هو أوثق منه، وهو قول الشافعي[1]، وقد رجحه الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[2].

الثاني: ما يتفرد به الثقة، وينقدح في نفس الناقد أنه خطأ وهو رأي الحاكم النيسابوري، قال: «فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»[3].

الثالث: ما يتفرد به الراوي الصدوق ومن دونه، وهو رأي أبي يعلى الخليلي قال: «والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به»[4].

(١) أخرج الحاكم معرفة علوم الحديث ص ٣٧٥ من طريق يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي الشافعي: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث».

(٢) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٧١.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٣٧٥، وسيأتي مزيد بيان لمعنى الشاذ عند الحاكم.

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث [انتخاب السلفي] ١/ ١٧٦.

وقد درج كثير ممن صنف في علوم الحديث على أن الشاذ عند الخليلي هو مطلق التفرد، والذي يظهر من كلام الخليلي أنه يقصد بالثقة هنا من كان دون الأئمة الحفاظ ويدل لذلك ما يلي:

الأول: أنه قرن الراوي الذي يستحق حديثه عند التفرد وصف الشذوذ بقوله: «شيخ» مما

الرابع: هو ما يخالف به الراوي من هو أولى منه، وما ينفرد به من ليس أهلا لهذا التفرد، وهو اختيار ابن الصلاح قال: «الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف»[1]، وهذا المعنى شامل للمعاني الثلاثة المتقدمة.

الخامس: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه»، وهو قول الحافظ ابن حجر في النزهة، قال بعدما ذكره « هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح»[2].

يدل على نزول رتبته عن الثقة المحتج به، ولا يستبعد أن يكون قصد بالثقة من كان ثقة في دينه، ويشهد لهذا أنه قال في بيان حكم حديث هذين القسمين: «فما كان عن غير ثقة فمتروك، لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه».

وقد حكم على حديث يرويه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق» بقوله: «وهذا فرد شاذ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح، ولا يحكم بصحته، ولا بضعفه»، وفسر الحافظ ابن حجر في النكت ٢/ ٦٠٨ قوله: «شيخ صالح» بكونه صالحا في دينه لا في روايته.

الثاني: أنه قال قبل ذلك عند حديثه عن الأفراد ١/ ١٦٧ : «وأما الأفراد: فما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة فهو صحيح متفق عليه»، وهذا دلالته واضحة على أن الشذوذ عند الخليلي لا يساوي مطلق التفرد

الثالث: أن الخليلي حين ذكر تعريف الشاذ لم يذكره من قبل نفسه، إنما حكاه عن حفاظ الحديث، وقد تواتر عن أئمة الحديث الاحتجاج بمفاريد الثقات.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٨.

(٢) نزهة النظر ص ٩٨.




وقد فصل الحافظ ابن حجر في بيان معنى الشاذ في كتابه النكت على ابن الصلاح فقال: «الصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرا، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته، وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين[1].

وليس في شيء مما سبق أن أحدا من المحدثين خص الشاذ بما رواه سيء الحفظ، ولا يصح القول بأن الحافظ يشير إلى اصطلاح الخليلي في معنى الشاذ[2]؛ لأن الحافظ قال: «هو الشاذ» التي تفيد حصر معنى الشاذ في حديث سيء الحفظ، ولم يقل: «هو شاذ»، فما ذهب إليه الحافظ اصطلاح جديد، فأي باعث على إحداث هذا الاصطلاح الجديد كما قال الشيخ السندي[3].

وقد نقل المناوي عن بعض من لقيه أن ما ذكره المصنف فيه مسامحة، وأن سوء الحفظ لا يوصف بالشذوذ[4]، وقال الدكتور / نور الدين عتر: هذا اصطلاح غريب في الشاذ[5].

(١) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٧٤.

(٢) شرح نخبة الفكر للشيخ طارق بن عوض الله ص ٣٧٨. (٣) إمعان النظر ص ١٣٢.

(٤) اليواقيت والدرر ٢/ ١٦٤. (٥) في تحقيقه لنزهة النظر ص ١٠٤، هامش (٣).

(٣) الفرق بين المصحف والمحرف

خصص الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) نوعين للتصحيف أحدهما: لتصحيفات المتون، والثاني: لتصحيفات الأسانيد[1]، وذكر ابن الصلاح ومن أتى بعده (المصحف) كنوع من أنواع علوم الحديث، وقد زاد الحافظ نوعا آخر لم يسبق إليه سماه (المحرف) وفرق الحافظ ابن حجر بينهما بأن المصحف: ما كانت المخالفة فيه من جهة النقط، والمحرف: ما كانت المخالفة فية من جهة الشكل، قال: «إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف»[2].

ولم يذكر الحافظ أمثلة للمحرف حتى يتضح مقصوده بالشكل، هل يقصد الحركات والسكنات؟ أم يقصد صورة الحرف؟ لذا اختلف في فهم كلامه، وفسر بتفسيرين مختلفين:

التفسير الأول: أنه تبديل الحركات والسكنات والشدات، وهذا التفسير هو الأشهر، ذكره السخاوي في شرح الهداية لابن الجزري[3]، وهو الذي فهمه تلميذ الحافظ قاسم بن قطلوبغا[4]، وكذا السيوطي حيث عبر عنه بقوله: «ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف، فهو المحرف»[5]، وبهذا فسره البقاعي

(١) معرفة علوم الحديث ص ٤٣٣، ٤٤١.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ١٢٧ – ١٢٨.

(٣) الغاية شرح الهداية ص ١١٥.

(٤) القول المبتكر ص ٩٠.

(٥) تدريب الراوي ٢/ ١٩٥.




حيث قال في النكت الوفية: «(التحريـف) هو أن تختلف الكلمة بهيئة النطق بالتحريك والإسكان، والصورة بحالها من غير تقديم لبعض الحروف ولا تأخر، مثل (حجر) بمهملة ثم جيم وراء مهملة تارة محركا، وتارة مضموم الأول ساكن الثاني، و(التصحيف) مثله إلا أن الاختلاف فيه بالنقط لا بالضبط في الشكل كالمزي بكسر الميم ثم زاي، والمري بضم الميم ثم راء مهملة. والله أعلم»[١]، والظاهر أن هذا هو ما فهمه من كلام الحافظ في النخبة وشرحها، وأنه لم ينقل ذلك كله عن الحافظ لأنه ختمه بقوله: «والله أعلم»[٢].

وعليه سار المناوي[٣]، وملا علي القاري[٤]، والشيخ اللقاني[٥]، والشيخ طاهر الجزائري[٦]، والدكتور/ محمد أبو شهبة[٧]، والدكتور/ صبحي الصالح[٨]، وغيرهم.

وقد استبعد الدكتور/ أسطيري جمال هذا التفسير محتجا بأن قول الحافظ: «بتغيير حرف أو حروف» يبعد هذا الاحتمال؛ لأن تغيير الحركات الإعرابية[٩] ليس تغييرا للحروف[١٠].

(١) النكت الوفية ٢/ ٢٧٧.
(٢) نبه على ذلك البقاعي في مقدمة النكت الوفية ١/ ٥٢.
(٣) اليواقيت والدرر ٢/ ١٠٤.
(٤) شرح شرح نخبة الفكر ص ٤٩٠.
(٥) قضاء الوطر ٢/ ١١٢٥.
(٦) توجيه النظر ٢/ ٥٩٢.
(٧) الوسيط ص ٤٧٩.
(٨) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٥٥.
(٩) كذا قال! وهو تعبير غير دقيق، والصواب أن يقول: «حركات الحروف» بصرف النظر عن كونها حركات إعرابية أو لا؛ لأن الحركة الإعرابية تكون على أواخر الكلمات المعربة، وأغلب التصحيفات في الحركات تكون قي أوائل أو أواسط الكلمات.
(١٠) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٢٥.

وأورد هذا الإشكال ابن قطلوبغا حيث قال معترضا على كلام الحافظ: «لا يظهر لهذا السياق كبير معنى، ويخرج من الشرح نظر في المتن؛ لأن صريح الشرح أن (المحرف) ما وقع التغيير فيه بالنسبة إلى حركة الحرف، وصريح المتن، أن يكون بتغيير الحروف، وليس كذلك، فالباء باء سواء كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وإن كان المراد أعم من تغيير الذات والهيئة، فما وجهه؟»[1].

وأجاب اللقاني عن هذا الإشكال بقوله: «المراد بتغيير الحروف تغيير هيئاتها وصفاتها، وما يعم تغيير حقائقها وذواتها»[2]، وهو جواب وجيه، وبه يندفع كل ما أورده الدكتور/ أسطيري جمال على الحافظ ابن حجر من المواضع التي أطلق فيها الحافظ مصطلح التصحيف على ما ظنه هو تحريفا حسب فهمه لكلام الحافظ[3]، وليس الأمر على ما فهمه؛ لأن الحافظ يقصد بالشكل الحركات كما فسره تلاميذه وشراح النزهة، فإن كان هذا هو مقصود الحافظ من الشكل فغير مسلم له، ولم أقف على شيء من كلام المحدثين يساعد عليه.

وقد أورد العسكري في كتابه (تصحيفات المحدثين) جملة من التصحيفات التي طرأت على حركات الحروف دون تغيير صورتها مثل ما نقله عن حيان بن بشر أنه روى يوما «أن عرفجة قطع أنفه يوم الكِلاب» بكسر الكاف،

(١) القول المبتكر ص ٩٠.

(٢) قضاء الوطر ٢/ ١١٢٤.

(٣) التصحيف وأثره في الحديث والفقه من ص ٣٥ إلى ص ٣٨.

وإنما هو (يوم الكُلاب) بضم الكاف[1]، وهذا يدل على أن هذا النوع من التغيير داخل في معنى التصحيف أيضا.

التفسير الثاني: أنه تغيير صورة الحرف، وهو ما يفهم من صنيع الإمام السخاوي حيث مثل له بكلمة (شيئا) بدل (ستا)[2]، وعلى هذا الفهم بنى الدكتور/ أسطيري جمال نقده لكلام الحافظ، وقد سبق أنه لم يصب في ذلك.

والتفريق بين (المصحف) و(المحرف) على هذا التفسير لا يوجد ما يسانده من كلام أئمة الحديث، فهم يطلقون التصحيف على ما كان تغييرا لصورة الحرف نفسه وطريقة كتابته، كما يطلقونه على ما كان التغيير فيه بسبب النقط، ومن أمثلة إطلاقهم التصحيف على ما كان تغييرا لصورة الحرف نفسه:

(١) قول الإمام أحمد: «قدم داود بن أبي هند الكوفة، فقام مستملي أهل الكوفة ليستملي لهم فقال: (حديث سعيد بن المسيب: يكفن النبي في خرقة) صحف، أراد أن يقول: (الصبي) فقال: (النبي)»[3].

(٢) وقول الإمام مسلم: «وكذلك نحو رواية بعضهم حيث صحف فقال: (نهى النبي ﷺ عن التحير) أراد النجش، وكما روى آخر فقال: (إن أبغض الناس إلى الله ﷻ ثلاثة: ملحد في الحرفة، وكذا، وكذا) أراد: (ملحد في الحرم)»[4]، وقوله أيضا عن حديث ابن لهيعة (أن النبي ﷺ احتجم في المسجد):

(١) تصحيفات المحدثين ١/ ١٥ - ١٦.

(٢) شرح التقريب ص ٤٣٩.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٣٤.

(٤) التمييز ص ١٧١.

«وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا، وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده، وإنما الحديث (أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها)»[(١)].

(٣) وقول الإمام الدارقطني عن حديث يرويه حاتم بن حريث: «رواه الهيثم بن خارجة عن الجراح، عن جابر بن كريب، صحف في اسمه واسم أبيه، والصواب: (عن حاتم بن حريث)»[(٢)].

وهذه هي نفس الطريقة التي عليها أئمة اللغة الذين صنفوا في التصحيف، فقد أطلقوه على كل تغيير في الحروف ناتج عن اشتباه الخط، ولم يقيدوه بكون التغيير متعلقا بالنقط، ومن أقوالهم التي تؤكد هذا:

(١) قول الخطابي: «وقوله ﷺ حين رأى الملك: (فجئثت فرقا) صحفه بعضهم فقال: (فجبنت) من الجبن، وإنما هو: (فجئثت)»[(٣)].

(٢) وقول العسكري:: حكى القاضي أحمد بن كامل عن أبي العيناء قال: حضرت بعض مشايخ الحديث من المغفلين فقال: عن رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله عن رجل، قال: فنظرت فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخا لله؟! فإذا هو صحفه وإذا هو: عز وجل»[(٤)]، وقال أيضا: «سمعت سليمان بن الأشعث يقول: قال لي أحمد بن صالح المصري حدثنا سلامة بن روح في حديث السقيفة (بعرة أن يفتلا) تصحيف (تغرة أن يقتلا)»[(٥)].

---

(١) التمييز ص ١٨٧.

(٢) علل الدارقطني ١٢/ ٢٧٣.

(٣) إصلاح غلط المحدثين ص ٦٤.

(٤) تصحيفات المحدثين ١/ ٢٤.

(٥) تصحيفات المحدثين ١/ ١٨، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الحديث قريبا.

وهذا يتفق تماما مع شرحهم لمعنى التصحيف، وأنه الخطأ الناتج عن القراءة في الصحف قال حمزة الأصفهاني: «وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله فيما زعموا أن قومًا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: (قد صحفوا فيه) أي رووه عن الصحف، ومصدره التصحيف، ومفعوله مصحّف»[١].

وقال العسكري: «وأما معنى التصحيف وقولهم: (صحفي) فقد قال الخليل بن أحمد: الصحفي الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف» ثم نقل كلام حمزة الأصبفهاني السابق دون أن يصرح باسمه»[٢].

وقد فرق أبو الحسن العسكري بين التصحيف والتحريف في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف) على وجه مغاير لما قاله الحافظ حيث أورد قصة فيها تغيير كلمة (بالقوم) إلى (في الحي) ثم قال: «وهذا من التحريف لا من التصحيف»[٣].

والذي ظهر لي أنه يقصد بالتحريف ما كان التغيير فيه شديدا بحيث لا تشتبه الكلمتان في الرسم؛ لأن كلمة (بالقوم) لا تلتبس في القراءة بكلمة (في الحي)، وهذا النوع من الخطأ عادة ينتج عن سوء الفهم أو سوء السمع، ومما يؤكد هذا أنه قد ذكر جملة من الأخطاء الناتجة عن السمع أو سوء الفهم[٤]

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص٢٦. (٢) تصحيفات المحدثين ١/ ٤.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٧٧.

(٤) منها ما أورده عن أحمد بن عبيد قال: حضرت مجلس يزيد بن هارون فأملى: (عن شهر بن حوشب) فقال لي رجل كان إلى جانبي: كيف قال؟ (عن شهر) أو (شهرين) ومنها ما أورده عن ابن لسهيل بن عمرو أن إنسانا قال له: أين أَمُّك؟ يريد: (أين تؤم) فظن أنه يريد (أين أُمُّك؟) فقال: ذهبت لتشتري دقيقا، فقال أساء سمعا فأساء إجابة.




ثم قال: «وإلى ها هنا ليس من التصحيف»[1].

ولهذا فإن الحافظ ابن الصلاح لما ذكر جملة من الأخطاء التي ترجع إلى هذا النوع[2] قال: «وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفا مجاز»[3].

وعليه فلا يرد على العسكري ما اعترض به الدكتور/ أسطيري جمال[4] من جعله إبدال كلمة (سراته) بكلمة (شواته) تصحيفا[5] وذلك لتشابه الكلمتين في الرسم فحق هذا الخطأ أن يكون من التصحيف عند العسكري لا من التحريف كما ظنه.

وبصرف النظر عن مقصود الحافظ بالشكل فإن هذا التفريق الذي ذكره بين المصحف والمحرف لم يقل به أحد قبله من المحدثين، ولا علماء اللغة، ولم يذكر في شيء من كتب علوم الحديث قبله، نص على ذلك غير واحد من المعاصرين كالشيخ/ أحمد شاكر[6]، ....

(١) تصحيفات المحدثين ١/ ٣٩.

(٢) ذكر ابن الصلاح من أقسام التصحيف تصحيف السمع، ومثل له بحديث (لعاصم الأحول) رواه بعضهم فقال: (عن واصل الأحدب)، ونقل عن الدارقطني أنه من تصحيف السمع، لا من تصحيف البصر، قال: كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه.

وذكر أيضا من أقسام التصحيف: (تصحيف المعنى) ومثل له بقول محمد بن موسى العنزي: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلى النبي ﷺ إلينا»، يريد ما روي: «أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة» توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هاهنا حربة، نصبت بين يديه فصلى إليها.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤.

(٤) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٢٨.

(٥) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٧٣.

(٦) الباعث الحثيث ٢/ ٤٧٤، شرح ألفية السيوطي ص ١٠١.

والدكتور/ محمد أبو شـهبة[1] والشـيخ/ عبد الفتاح أبو غدة[2]، والدكتور/ أسطيري جمال[3]، والدكتور/ حاتم العوني[4].

وخلاصة القول أن التصحيف هو المصطلح الذي اسـتخدمه المحدثون في التعبير عن أخطاء الرواة المتعلقة بصورة الحروف وكيفية نطقها، ولا يكاد يعرف عنهم اسـتخدام مصطلح (التحريف)، فلا يقولون مثلا: «حرفه فلان»، أو «حرف فيه فلان» بخلاف التصحيف فهو كثير في كلامهم كما سـبق، وأن المحدثين اسـتخدموا هذا المصطلح بمعناه المعـروف في اللغة غير أنهم قد يتوسعون في استخدامه أحيانا على سبيل المجاز كما قال ابن الصلاح.

(٤) الحديث المتروك

عرف الحافظ «المتروك» بأنه ما يكون بسـبب تهمـة الراوي بالكذب[5]، وهـذا التخصيص لم يقل بـه أحد قبل الحافظ[6] فالمحدثـون يطلقون الترك على حديث الراوي الذي اشـتد ضعفـه متهما كان أو غير متهـم، فيقولون: «متـروك الحديث» أو «حديثه متروك» ونحو ذلك وهـو كثير في كلام علماء الجرح والتعديل، قال ابن أبي حاتم: «وإذا قالوا: «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه»[7].

---

(١) الوسيط ص ٤٧٩.

(٢) قفو الأثر ص ٧٧، هامش رقم (٣).

(٣) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٢٥-٢٦.

(٤) المنهج المقترح لفهم المصطلح ص ٢٣٩.

(٥) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٢٢.

(٦) إمعان النظر ص ١٢٨.

(٧) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

ويقل في كلام المحدثين -بل يندر- وصف حديث بعينه بأنه متروك، لكن يكثر في كلامهم وصف الراوي بأنه متروك الحديث، وقد استخدم ابن عبد البر الترك بمعنى النسخ، قال عن حديث رد النبي ﷺ ابنته زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على زوجها أبي العاص بن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنكاح الأول: «وهذا الخبر وإن صح فهو متروك منسوخ عند الجميع»[1].

وإدراج مصطلح «المتروك» كنوع من أنواع الضعيف ضمن علوم الحديث سبق الحافظَ إليه أحمدُ بن فرح الأشبيلي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) فإنه ذكره في قصيدته «غرامي صحيح»[2].

وقد عرف بدر الدين بن جماعة «المتروك» بقوله: ما تفرد بروايته واحد وأجمع على ضعفه[3]، وقال مثله ابن عبد الهادي، وابن قطلوبغا، ومحمد الأمير المالكي[4]، وذكر الحافظ الذهبي في كتابه الموقظة نوعا سماه «المطروح» وعرفه بأنه ما انحط عن رتبة الضعيف[5].

قال الإمام السخاوي: «يقع في كلامهم (المطروح) وهو غير (الموضوع) جزما، وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا وعرفه بأنه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع، ومثل له بحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحسن عن علي،

---

(١) التمهيد ١٢/ ٢٠.

(٢) انظر نص القصيدة في كتاب أربعة شروح لمتن «غرامي صحيح» ص ١٥.

(٣) شرح منظومة ابن فرح التي مطلعها «غرامي صحيح» ضمن أربعة شروح لها ص ٨٩.

(٤) أربعة شروح لمتن «غرامي صحيح» ص ٧٧، ١٠١، ٤٩ على الترتيب.

(٥) الموقظة ص ٣٤.




وبجويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وقال شيخنا: (هو المتروك في التحقيق) يعني الذي زاده في نخبته وتوضيحها، وعرفه بالمتهم راويه بالكذب»[1].

قلت: إن قصد الحافظ أن «المطروح» عند الإمام الذهبي هو «المتروك» الذي زاده في النخبة كما فهمه الإمام السخاوي فهو لا يختص برواية المتهم بالكذب، إنما هو الحديث الذي اشتد ضعفه، ولم يصل إلى درجة الموضوع فهو أعم من أن يكون راويه متهما بالكذب، والاتهام بالكذب صورة من صور الترك، وهذا المعنى لا يتفق مع تعريف الحافظ ابن حجر للمتروك في النخبة فهو أضيق منه.

وهو أضيق أيضا من استخدام الأئمة لمصطلح «الترك» لأنهم يطلقونه على من اشتد ضعفه من الرواة، ولو لم يكن متهما، كما لو كان شديد الغفلة فاحش الخطأ، ومن ذلك قول ابن حبان في عيسى بن أبي عيسى الخياط: «كان سيء الفهم والحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ استحق الترك لكثرته»[2]، وقوله في موسى بن دينار: «كان شيخا مغفلا لا يبالي ما يلقن فيتلقن، وكل شيء يسأل فيجيب، ويحدث بما ليس من سماعه فاستحق الترك»[3].

ثالثا: وجود تفريعات غير مكتملة

نظرا لأن الحافظ ساق أسباب الضعف مخلوطة بأنواعه، فإنه لما أراد أن يفرع منها أنواع الضعيف ظهر في كلامه تفريعات غير مكتملة من ذلك:

(١) فتح المغيث ١/ ٣١٨، ومثله في الغاية شرح الهداية ص ١٥٦.

(٢) كتاب المجروحين ٢/ ١١٧.

(٣) كتاب المجروحين ٢/ ٢٣٧.

(١) قوله: «والثالث - يعني فحش الغلط - (المنكر) على رأي» وشرحها في النزهة بقوله: «على رأي من لا يشترط في (المنكر) قيد المخالفة»[١].

هكذا لم يذكر الحافظ اسما له عند من يشترط في المنكر قيد المخالفة مع أنه من أصحاب هذا القول لأنه يشترط في المنكر قيد المخالفة، وقد انتبه الشيخ اللقاني إلى هذا فقال: «ينبغي على رأي من لا يشترط فيه المخالفة أن يقال في مثل هذا وما بعده أن يسمى بالمعلل بناء على أنهم يطلقون العلة على كل قادح، ويحتمل أن يسمى بالمتروك»[٢].

قلت: أما تسميته بالمعلل بناء على ما ذكر فإن هذا لا يميزه عن غيره من أنواع الضعيف، وأما تسميته بالمتروك فيمكن أن يكون مقبولا إذا اعتبرنا أن حديث فاحش الخطأ شديد الضعف، وهو ما يفهم من تحديد ابن الصلاح لمعنى الحسن عند الترمذي حيث قال في تعريفه للقسم الأول من الحسن: «الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل»[٣].

وإذا كان حديث كثير الخطأ شديد الضعف لا يقبل الجبر فحديث فاحش

---

(١) نزهة النظر ص ١٢٢. (٢) قضاء الوطر ٢/ ١٠٧١. (٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١.

الخطأ من باب أولى، وقد تعقبه ابن رجب الحنبلي، ثم أجاب عن هذا التعقب قال: «هذا لا يدل عليه كلام الترمذي، لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط، لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا، أن من كان مغفلاً كثير الخطأ، لا يحتج بحديثه ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين»(١).

وكلام الترمذي الذي أشار إليه ابن رجب مستشهدا به لكلام ابن الصلاح هو قوله في العلل الصغير: «فكل من كان متهما في الحديث بالكذب أو كان مغفلا يخطئ الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه»(٢).

وقول الحافظ ابن حجر: «على رأي» مشعر بأنه رأي القلة من المحدثين، والأمر بخلاف هذا، فإن أئمة الحديث يطلقون المنكر على ما ليس فيه مخالفة كما بينته سابقا.

قال الشيخ السندي: «تضافر المحدثون على إطلاق المنكر على القسم الثاني منه - يعني الذي لا مخالفة فيه - الذي جعله المصنف منكرا على رأي كما لا يخفى على المتتبع»(٣).

(٢) قوله: «ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل(٤)».

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب

(٢) العلل الصغير للترمذي بآخر كتابه السنن ٥/ ٧٤٣.

(٣) إمعان النظر ص ١٣٠.

(٤) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ١٢٣.

هكذا سماه الحافظ «المعلل» بلامين، وهو موجود في كلام بعض المحدثين، والأصح أن يقال: «المعلّ» بلام واحدة مشـددة من أعله يعني أصابه يقال: لا أعلك الله بعلة أي لا أصابك بها،

هكذا توقف الحافظ ابن حجر، ولم يتناول الصورة الأخرى، وهي ما إذا لم

وأعلك: أمرضك، ومنه قول المتنبي:

قــد استشــفيت مــن داء بداء وأقتــل مــا أعلــك ما شــفاكا

أما «المعلل» فهو من علله بالشيء أي ألهاه به، يقال: عللت الصبي بالطعام، ومنه قول نصيب:

تعللنــا بالوعــد ليلــى وتنثني بموعودها حتى يموت المعلل

أو هو من علله أي سقاه مرة بعد مرة ومنه قول امرئ القيس في معلقته:

فقلت لها: سيري وأرخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل

القاموس المحيط ٢/ ١٣٦٧، مختار الصحاح ص ٤٥١، شرح ديوان المتنبي (معجز أحمد) لأبــي العلاء المعــري ٤/ ٤١٦، الظرف والظرفاء لأبي الطيب الوشــاء ص ٢١٨، شــرح القصائد السبع للزوزني ص١٠٢.

والعجيب أن الحافظ ابن حجر نفســه انتقد هذا الاستعمال على ابن الصلاح فقال كما نقله عنه تلميذه البقاعي في النكت الوفية ١/ ٤٩٩: (وقد فر ابن الصلاح من اســتعمال لغة هي على زعمه رديئة [يعني «معلول»] فوقع بقوله: «معلل» في أشــد من ذلك باستعمال ما ليس من هذا الباب أصلا، بل من باب التعلل، الذي هو التشاغل والتلهي).

ليس هذا ما عند الحافظ فقط، بل ناقش شــيخه العراقي في قوله في شــرح الألفية ١/ ٢٧٣ (ط دار الكتب العلمية): «والأجود في تســميته: المعل»، فقــال: «قوله: (قلت: والأجود) يفهم أن في اســتعمال «معلل» جودة ما، وليس كذلك؛ فإنه لا يجوز أصلا، فيحمل على أن مراد الشيخ أنه أجود من «المعلول».

قال الزركشــي في نكته على ابن الصلاح للزركشــي ٢/ ٢٠٦: وأما قول المحدثين: (علله فلان بكذا) فهو غير موجود في اللغة، وإنما هو مشــهور عندهم بمعنى ألهاه بالشيء وشغله من تعليل الصبي بالطعام لكن استعمال المحدثين له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة. وقد وافقه على ذلك السخاوي في فتح المغيث ١/ ٢٧٤.

أما قول الشــيخ علي القاري في شــرح نخبــة الفكر للقاري ص٤٥٩: «وكأن وجه الشــبه الشــغل، فإن المحدث يشــتغل بما فيه من العلل». وقول الدكتور/ همام سعيد في مقدمة لشــرح علل الترمذي ١/ ٢١: «وأما اســتعمال (معلل) فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقا من (عللــه) بمعنى ألهاه به وشــغله، ويكون معنى الحديث المعلل: هــو الحديث الذي عاقته




تعرف جهة الوهم فيه، ويمكن إكمال هذه العبارة على النحو التالي: «... وإلا فهو الشاذ على رأي بعض المحدثين».

وذلك أن الحاكم النيسابوري قال في التفريق بين الشاذ والمعلل في مطلع حديثه عن الشاذ: «وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة»(١).

ولا يصح أن يفهم من كلام الحاكم أنه يطلق الشذوذ على تفرد الثقة مطلقا لأنه قال في كتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل): «النوع الرابع: من المتفق عليها - يعني الأحاديث المتفق على صحتها - الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول، تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب»(٢).

وقد ملأ كتابه المستدرك بما تفرد به الثقات بل والضعفاء، ووصف كل ذلك بالصحة، وربما قال: على شرط الشيخين!.

العلة وشغلته فلم يعد صالحا للعمل به» ففيهما تكلف واضح، ولا أظن أن واحدا ممن استعمل هذا المصطلح خطر بباله هذا المعنى البتة، وإنما المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من استعمالهم لهذا المصطلح ومشتقاته هو وجود علة في الحديث أي سبب قادح في صحته. ويمكن تصحيح مصطلح «المعلل» على أنه من «علل» أي بين علة الشيء، وهذا المعنى لم أقف عليه في المعاجم العتيقة لكن جاء في المعجم الوسيط ص ٦٢٣: «علل الشيء بين علته وأثبته بالدليل»، وبناء على ذلك يكون معنى الحديث المعلل: الحديث الذي بين النقاد علته، والله أعلم.

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٧٥.

(٢) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل ص ٩٤.

وإنما الشاذ عنده هو ما كان التفرد فيه مما لا يحتمل، ولا يجد الناقد ما يعلله بـه، وهذا هو ما فهمه ابن الصلاح مـن كلام الحاكم حيث قال: «وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشـاذ هـو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس لـه أصل بمتابع لذلك الثقة، وذكر أنه يغايـر المعلل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك»[١].

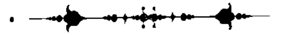
وهو ما فهمه ابن الأثير أيضا مـن كلام الحاكم حيث قال ملخصا كلامه: «ورب حديث شـاذ انفرد به الثقة، إلا أنه لا أصل له، ولا يتابع عليه، فيخالف فيـه الناس، ولا يعـرف له علة يعلل بها، فإن الحديـث المعلل: هو ما عرفت علته، فذكرت، فزال الخلل منه، والشاذ: ما لا يعرف له علة»[٢].

وقـد نقل البقاعي عن الحافظ ابن حجر أنه تعقب شـيخه العراقي بقوله: «أسـقط من قول الحاكم قيدا لابد منه، وهو أنه قال: (وينقدح في نفس الناقد أنـه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل علـى ذلك)' ويؤيد هذا قوله: (وذكر أنه يغاير المعلـل)، فظاهره أنه لا يغايره إلا من هذه الجهـة، وهي كونه لم يطلع على علته، وأما الرد فهما مشـتركان فيه، ويوضحه قوله: (والشـاذ لم يوقف فيـه على علته كذلـك)، أي: كالمعلل، يعني: بل وقف على علته حدسـا... وهــذا على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسـة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب، ورسـوخ القدم في الصناعة، فرزقه الله تعالى نهاية الملكة»[٣].

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٦. (٢) جامع الأصول ١/ ١٧٧.

(٣) النكت الوفية ١/ ٤٥٥، ومثله في تدريب الراوي ١/ ٢٦٨.

قلت: لم أجد في شـيء من كتب الحاكم قولـه: «وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك» ولعله كان في نسـخة الحافظ من كتاب الحاكم، أو هو مما فهمه الحافظ من السياق، فإن الأمثلة التي ذكرها الحاكم تشير إلى هذا القيد[1].



(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٧٥ - ٣٨١.

الخاتمة

فيها أهم النتائج والأفكار التي تضمنها البحث

(١) كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) كان ولا يزال يمثل معلما بارزا وإضافة كبرى في الدراسات الحديثية القديمة والمعاصرة، لذا عكف عليه من جاء بعده، وكان له أعظم الأثر في الدراسات التي تلته.

(٢) امتاز كتاب (نخبة الفكر) بجودة التلخيص، وحسن الترتيب، وبراعة التقسيم، فتلقاه العلماء بالقبول، وأثنوا على طريقته في عرض علوم الحديث.

(٣) أول من قسم علوم الحديث هو الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) لكنه لم يهذب، ولم يرتب كما قال الحافظ ابن حجر.

(٤) عمل الإمام أبو عمرو بن الصلاح على إعادة ترتيب كتاب الحاكم النيسابوري، وتكميل ما فاته من أنواع علوم الحديث في كتابه الذي سماه (معرفة أنواع علم الحديث) الذي اشتهر بمقدمة ابن الصلاح، لكنه كان أيضا يحتاج إلى إعادة ترتيب.

(٥) توالت محاولات ترتيب علوم الحديث على يد ثلاثة من الأئمة هم: بدر الدين بن جماعة في كتابه (المنهل الروي)، وشرف الدين الطيبي في كتابه (الخلاصة)، وتاج الدين التبريزي في كتابه (الكافي) لكنها دارت في فلك كتاب ابن الصلاح.

(٦) رغـم المحاولات السـابقة إلا أن علوم الحديـث كانت تحتاج إلى إعادة ترتيب يضم فيه النظير إلـى النظير، وتظهر فيه علوم الحديث كوحدات مترابطـة يكمل بعضها بعضا، وقد قام بهـذا العمل على خير وجه الحافظ ابن حجر في كتابه (نخبة الفكر).

(٧) عمل الحافظ على إعادة ترتيب وتقسيم علوم الحديث، فاختط لنفسه خطة جديدة غربل بها ما جاء في كتب علوم الحديث، واستخلص لب مادتها، ورتبها بطريقة مبتكرة لم يسـبق إليها، فكل فكرة في الكتاب تسلم إلى الفكرة التي تليها.

(٨) أفاد الحافظ ابن حجر من جهود السـابقين في ترتيب وتقسـيم علوم الحديـث، فتأثير ابن جماعـة، وتاج الديـن التبريزي واضح في تقسـيمات الحافظ، إلا أن طريقة الحافظ كانت أدق، وأعمق.

(٩) حرص الحافظ في كتابه علـى الاختصار فصاغ كتابه بألخص عبارة لكنـه بالغ في الاختصـار في بعض مواضع الكتاب حتى اكتفى بذكر أسـماء الأنواع دون خوض في تفاصيلها.

(١٠) نظرا لاختصار الكتاب الشـديد فإن العبارات صيغت بعناية فائقة، وقـد حرص الحافظ على وضـع تعريفات واضحة ومحـددة للمصطلحات التـي أوردها في كتابه خاصة ما يتعلق منها بأقسـام الحديث، إلا أن هذا جره إلـى تضييق معنـى المصطلح في بعض الأحيان بحيث لا ينسـحب على كل استخدامات المحدثين له.




(١١) بنى الحافظ كتابه على كثرة التقسيمات والتفريعات فهو يذكر التقسيم ثم يفرع عليه تقسيما ثانيا، وعلى التقسيم الثاني يفرع تقسيما ثالثا، وهكذا، حتى وصل في بعض الأحيان إلى خمسة تقسيمات متتالية كل واحد منها مرتب على الذي قبله.

(١٢) زاد الحافظ ابن حجر عدة أنواع على ابن الصلاح، وهي لا تخرج في الأعم الأغلب عن كونها تفريعات على الأنواع التي ذكرها، وبعض هذه الأنواع التي زادها الحافظ على ابن الصلاح سبقه إليها بعض من صنف في علوم الحديث قبله.

(١٣) ترك الحافظ ابن حجر بكتابه (نخبة الفكر) بصمات واضحة في علوم الحديث، حيث تأثرت الدراسات الحديثية اللاحقة بكتابه هذا تأثرا واضحا سواء من جهة التقسيم والتنويع، أو من جهة المصطلحات التي صاغها الحافظ، أو التعريفات التي حددها للمصطلحات.

(١٤) لفت الحافظ بكتابه هذا الأنظار إليه فانصرف المحدثون ومن له عناية بالحديث إلى كتاب (نخبة الفكر) شرحا، ونظما، وتعليقا، ولم يعولوا كثيرا على ما سبقه من المختصرات.

(١٥) المختصرات التي كتبت بعد (نخبة الفكر) اعتمدت عليها بشكل كبير سواء صرح أصحابها بذلك مثل «قفو الأثر» لرضي الدين بن الحنبلي، و«المختصر من نخبة الفكر» لأبي البركات الأحمدي، أو لم يصرحوا مثل «المختصر في علم الأثر» للشيخ عبد الله الشنشوري، و«بلغة الأريب» للزبيدي.

(١٦) تلقى العلماء المصطلحات التي صاغها الحافظ بالقبول فاستخدموها في مصنفاتهم في علوم الحديث حتى تلك التي لم ترتبط بكتابه (نخبة الفكر)، من ذلك تسمية الحافظ لأقسام الحديث المقبول الأربعة [(الصحيح لذاته)، و(الحسن لذاته)، و(الصحيح لغيره)، و(الحسن لغيره)].

(١٧) سار كثير من العلماء الذين صنفوا في علوم الحديث بعد الحافظ ابن حجر على طريقته في التقسيم والتنويع والتعريف في كثير من مسائل المصطلح، من ذلك طريقته في التفريق بين (الشاذ والمنكر)، وضدهما (المحفوظ والمعروف)، وكذا طريقته في التفريق بين المصحف والمحرف، وطريقته في تقسيم الحديث الضعيف، وتقسيم حديث الآحاد.

(١٨) الحدود الفاصلة التي وضعها الحافظ ابن حجر بين المصطلحات الثلاثة (المشهور)، و(العزيز)، و(الغريب) لا تجري على طريقة المحدثين، ولا يوجد في تطبيقاتهم ما يؤيدها، لأنهم استخدموها بطريقة متداخلة، فهم يطلقون المشهور على ما تعددت طرقه، وإن كان في الأصل فردا، ويطلقون العزيز على ما قلت طرقه وإن كان غريبا لم يرو إلا من طريق واحد.

(١٩) تقسيم الحافظ ابن حجر للحديث المردود مع جودته، وكثرة تفريعاته إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

أولًا: أنه خلط أسباب الضعف بأنواعه، فالأمور العشرة التي ذكرها الحافظ يمكن دمج بعضها في بعض ففحش الغلط والمخالفة أثران ناتجان عن عدة أسباب لضعف حفظ الراوي كالغفلة، وسوء الحفظ، والوهم، وغيرها.




ثانيًا: أن بعض ما قرره في هذا الموضع لا يوجد ما يسنده من كلام المحدثين، كقوله: إن بعض المحدثين خص الشاذ بما رواه سيء الحفظ، وقوله: بأن المصحف: ما كانت المخالفة فيه من جهة النقط، والمحرف: ما كانت المخالفة فية من جهة الشكل، وقوله: بأن «المتروك» ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب.

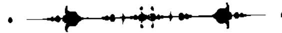
ثالثًا: وجود تفريعات غير مكتملة مثل قوله: «والثالث [يعني فحش الغلط] (المنكر) على رأي من لا يشترط في (المنكر) قيد المخالفة»، لم يذكر الحافظ اسما له عند من يشترط في المنكر قيد المخالفة مع أنه منهم، وكذلك قوله: «ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل»، ولم يذكر اسمه إذا ما اطلع على الوهم بغير ذلك، ويمكن إكمال العبارة على النحو التالي: «ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل، وإلا فهو الشاذ على رأي».

(٢٠) رغم ما سبق ذكره، وما يمكن أن يوجه من انتقادات إلى كتاب (نخبة الفكر) فإنه كان وسيبقى من أهم ما صنفه المتأخرون في علوم الحديث، حيث استطاع الحافظ بكتابه هذا أن يوجه الدراسات الحديثية وجهة جديدة، وأن يخطو بها إلى آفاق معرفية أرحب.

فرحمتك اللهم ورضوانك على عبدك أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

جزاء ما خدم بمؤلفاته سنة نبيك الأكرم ﷺ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



فهرس المراجع والمصادر

(١) ابن حجر العسقلاني - مصنفاته، ودراسة في منهجه: د/ شاكر محمد عبد المنعم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ).

(٣) اختصار علوم الحديث: الحافظ ابن كثير، مع شرحه الباعث الحثيث شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآثار، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

(٤) اختلاف المحدثين في وجود المتواتر - عرض ومناقشة: د/ الدمراني عبد الله عبد الغني [بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية بدمياط الجديدة، العدد الخامس (٢٠١٧م)].

(٥) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ: الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: د/ نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثانية (١٤١١هـ).

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد بن الخليل القزويني= الخليلي، [انتخاب السلفي] تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ).

(٧) إسبال المطر على قصب السكر: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: عبد الحميد بن سالم بن قاسم، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(٨) الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبدالله القرطبي (ابن عبدالبر)، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. دار قتيبة- دمشق، ودار الوعي- حلب. الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ).

(٩) إصلاح غلط المحدثين: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي،د/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت،الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ).

(١٠) أصول الحديث: د/ محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩١هـ).

(١١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ).

(١٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح: تقي الدين ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

(١٣) ألفية السيوطي: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق وشرح: الشيخ أحمد شاكر، المكتبة العلمية.

(١٤) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث- القاهرة.




(١٥) الإمــام الترمــذي والموازنة بين جامعه وبيــن الصحيحين: د/ نور الدين عتر، لجنة التأليف والترجمة، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ).

(١٦) إمعان النظر شــرح شــرح نخبــة الفكر: محمد أكــرم النصربوري السندي، تحقيق: أبي سعيد غلام مصطفى القاسمي، نسخة مصورة عن طبعة هندية قديمة.

(١٧) الأنســاب: لأبي ســعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي= السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

(١٨) البحــر الــذي زخر في شــرح ألفية الأثــر: الحافظ جــلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر الســيوطي، تحقيق أنيس بــن أحمد بن طاهر، مكتبة الغرباء - السعودية.

(١٩) بحــر الفوائد: أبو بكر محمد بن أبي إســحاق الكلاباذي، تحقيق: محمــد حســن إســماعيل، دار الكتــب العلمية- بيــروت. الطبعــة الأولى (١٤٢٠هـ).

(٢٠) البحــر المحيــط: بدر الدين الزركشــي، تحقيق د/ عمر ســليمان الأشقر، وزارة الأوقاف الكويتية.

(٢١) البــدر الطالع بمحاســن من بعــد القرن الســابع: لمحمد بن علي الشــوكاني، تحقيق محمد حســن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(٢٢) بغيــة الوعاة في طبقــات اللغويين والنحاة: الحافــظ جلال الدين عبدالرحمــن ابن أبي بكر الســيوطي. تحقيــق: محمد أبو الفضــل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان.

(٢٣) تاريــخ بغداد: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

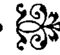
(٢٤) التاريخ: يحيى بن معين (رواية الدوري). تحقيق: د/ أحمد محمد نور ســيف. جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشــريعة- مكة المكرمة. الطبعة الأولى (١٣٩٩).

(٢٥) تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي= ابن عســاكر تحقيق عمر بن غرامة العمــروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥ هـ- ١٩٩٥).

(٢٦) تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوســف الجديع، مؤسسة الريان - بيروت الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٢٧) تحفة المحتاج إلــى أدلة المنهاج: لابن الملقــن. تحقيق: عبدالله اللحياني. دار حراء- مكة. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

(٢٨) تدريــب الراوي في شــرح تقريب النــواوي: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر الســيوطي. تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. مكتبة دار التراث. الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ).




(٢٩) تذكرة الحفاظ: الحافظ محمد بن أحمد عثمان الذهبي. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت عن الطبعة الهندية.

(٣٠) التصحيف وأثره في الحديث والفقه: د/ أسطيري جمال، دار طيبة - السعودية.

(٣١) تصحيفات المحدثين: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٠٢هـ).

(٣٢) تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين لابن حبان ومعه نقولات من كتاب الضعفاء للساجي: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق خليل العربي، الفاروق الحديثة، الطبعة الثالثة (١٤٢٤هـ).

(٣٣) تقريب التهذيب: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٣٤) التقريب والتيسير: الإمام يحيى بن شرف النووي تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى.

(٣٥) التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية: الشيخ / حسن محمد المشاط، تحقيق / فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي (١٤١٧هـ).

(٣٦) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر المعروف بـ(ابن نقطة): تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٨هـ).




(٣٧) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين= زين الدين العراقي، حققه عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر - بيروت (١٤٠١هـ).

(٣٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي= ابن عبدالبر. تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقات- في المملكة المغربية. الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ).

(٣٩) التمييز: للإمام مسلم، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ).

(٤٠) التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق: محمد أسعد طلس، دار صادر - بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

(٤١) تهذيب الآثار: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري: تحقيق: محمود شاكر. مطبعة المدني، الطبعة الأولى.

(٤٢) تهذيب التهذيب: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

(٤٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي: تحقيق: د/ بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ- ١٤١٣هـ).

(٤٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

(٤٥) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٤٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.

(٤٧) تيسير مصطلح الحديث: د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة العاشرة (١٤٢٥هـ).

(٤٨) جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ابن الأثير)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ).

(٤٩) الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: (الطبعة السلطانية) بعناية زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة -بيروت الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٥٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: د/ محمود الطحان. مكتبة المعارف- الرياض. الطبعة الأولي (١٤٠٣هـ).

(٥١) الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس(ابن أبي حاتم). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند. تصوير دار احياء التراث العربي- بيروت. الطبعة الأولي(١٣٧١هـ).

(٥٢) جماع العلم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٥٣) الجمع بين الصحيحين: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق د/ علي حسين البواب، دار ابن حزم - بيروت (١٤٢٣هـ).

(٥٤) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: إبراهيم باجس عبد الحميد، دار ابن حزم - بيروت (١٤١٩هـ).

(٥٥) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به: د/ عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار المنهاج - الرياض، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ).

(٥٦) خلاصة الفكر في شرح المختصر: عبد الله بن محمد بن عبد الله الشنشوري، تحقيق: وائل محمد بكر زهران، مكتبة (علم لإحياء التراث) الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ).

(٥٧) الخلاصة في أصول الحديث: الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٥٨) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف - السعودية، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ).

(٥٩) الدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمد النعيمي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

(٦٠) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني، دار الجيل (١٤١٤هـ).

(٦١) ذيل تذكرة الحفاظ: لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني، ملحق بتذكرة الحفاظ.

(٦٢) ذيل طبقات الحفاظ: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي. دار الكتب العلمية - بيروت.

(٦٣) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: أبي يعلى البيضاوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

(٦٤) رفع الإصر عن قضاة مصر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٦٥) زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح: بدر الدين بن جماعة [ضمن مجموعة شروح لها] تحقيق: هشام بن محمد حيجر، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٦٦) السنن:أبو عيسي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. تصوير دار الحديث.

(٦٧) السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة الأولى (١٣٤٤ هـ)، تصوير دار المعرفة-بيروت.

(٦٨) السنن الكبرى: أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: دكتور عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي. دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى (١٤١١ هـ).

(٦٩) السنن: أبو داود السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. دار ابن حزم - بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ).

(٧٠) السنن: محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. دار الحديث.

(٧١) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني،تحقيق د/ عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الاستقامة - السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٧٢) سير أعلام النبلاء: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وغيرهما. مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٢ هـ- ١٤٠٥ هـ).

(٧٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لشهاب الدين عبد الحي بن أحمد الحنبلي =ابن العماد، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

(٧٤) شرح ألفية السيوطي: الشيخ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.

(٧٥) شرح ألفية العراقي: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (صاحب الألفية) (١) [مطبوع باسم فتح المغيث]، مكتبة السنة، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ)

(٢) [مطبوع باسم شـرح التبصرة والتذكرة] تحقيق: د/ عبد اللطيف الهميم، د/ ماهر الفحل، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

(٧٦) شـرح المعلقات السـبع: الحسين بن أحمد بن حسـين الزوزني، تحقيق: بلال الخليلي، مكتبة درة الغواص، الطبعة الثانية (١٤٤١هـ).

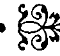
(٧٧) الشـرح المليح على مقدمة غرامي صحيح: محمد الأمير المالكي [ضمن مجموعة شروح لها] تحقيق: هشام بن محمد حيجر، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٧٨) شـرح ديوان المتنبي (معجز أحمد): أبو العـلاء أحمد بن عبد الله المعري، تحقيق: د/ عبد المجيد دياب، دار المعارف، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

(٧٩) شـرح شـرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: نور الدين أبو الحسـن على بن سلطان القاري المعروف «بملا على القاري»، تحقيق محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - بيروت.

(٨٠) شـرح علل الترمـذي: عبدالرحمن بن أحمد بـن رجب الحنبلي. تحقيـق: د/ نـور الدين عتـر، دار الملاح للطباعـة والنشـر، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ)، (١) تحقيـق: الدكتـور همام عبدالرحيم سـعيد. مكتبة المنار- الأردن. الطبعـة الأولى (١٤٠٧هـ). (٢) تحقيق: الدكتـور همام عبدالرحيم سعيد. مكتبة المنار- الأردن. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)..

(٨١) شـرح ما يقع فيـه التصحيـف والتحريف: أبو أحمد الحسـن بن عبد الله بن سعيد بن إسـماعيل العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ).

(٨٢) شرح مشكل الآثار: للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة-بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(٨٣) شـرح منظومة ابن فرح: الحافظ ابن عبد الهادي [ضمن مجموعة شـروح لها] تحقيق: هشـام بن محمـد حيجر، المكتبة العصريـة - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٨٤) شرح منظومة ابن فرح: زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي [ضمن مجموعة شـروح لها] تحقيق: هشـام بن محمد حيجـر، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٨٥) شـرح نخبة الفكـر: أبو معاذ طارق بن عوض اللـه بن محمد، دار المغني - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).

(٨٦) شروط الأئمة الستة: محمد بن طاهر المقدسي (ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، تحقيق عبـد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات بحلب الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٨٧) شـعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسـين البيهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السـعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ).

(٨٨) صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي- بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

(٨٩) الضـوء اللامـع لأهـل القرن التاسـع: شـمس الديـن محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).




(٩٠) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق د/ محمود الطناحي، دار هجر، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

(٩١) طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الداودي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٩٢) الظرف والظرفاء: محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى، أبو الطيب، المعروف بالوشاء، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية (١٣٧١هـ).

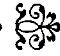
(٩٣) ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني: محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات بحلب، الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ).

(٩٤) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة: تقي الدين الشمني، تحقيق: نبيل صلاح عبد المجيد، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

(٩٥) العلل الصغير: أبو عيسي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي. ملحق بآخر كتابه (السنن).

(٩٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة، المدينة المنورة. الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٤١٢هـ).

(٩٧) العلل ومعرفة الرجال(رواية عبد الله): الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق وصي الله بن محمد عباس. المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٩٨) الغاية في شرح الهداية: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ (٢٠٠١م).

(٩٩) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ).

(١٠٠) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علي. تصوير مكتبة السنة - مصر. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

(١٠١) الفرع الأثيث: رضي الدين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الحنبلي، تحقيق نبيل صلاح عبد المجيد، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى (٢٠٠٨م).

(١٠٢) الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط: مؤسسة آل البيت الأردن، قسم الحديث الشريف، علومه ورجاله (١٩٩١م).

(١٠٣) القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ).

(١٠٤) القراءة خلف الإمام [مطبوع باسم خير الكلام في القراءة خلف الإمام]: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(١٠٥) قصب السكر: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: عبد الحميد بن سالم بن قاسم، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).




(١٠٦) قضـاء الوطر في نزهـة النظر: برهان الدين بـن إبراهيم اللقاني، تحقيق أبي حفص اليماني، الدار الأثرية - الأردن، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(١٠٧) قفـو الأثر في صفو علـم الأثر: رضي الدين محمـد بن إبراهيم الشـهير بابن الحنبلي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات بحلب الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ).

(١٠٨) قواعـد التحديث: لمحمـد جمال الدين القاسـمي، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ).

(١٠٩) قـول الإمـام البخاري «معـروف الحديث» ومـدى دلالته على التوثيق - دراسة نظرية تطبيقية: د/ الدمراني عبد الله عبد الغني، دار الذخائر، الطبعة الأولى (١٤٤٢هـ).

(١١٠) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر: زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، تحقيق عبد الحميد الدرويش، دار الفارابي - دمشـق، الطبعة الثانية (١٤٢٩ هـ).

(١١١) الكاشـف فـي معرفة مـن له رواية فـي الكتب السـتة: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، قـدم له وعلق عليه محمد عوامة، وخرج نصوصه أحمد نمر الخطيب. دار القبلة- مؤسسة علوم القرآن. الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ).

(١١٢) الكافـي في علوم الحديث: الخطيب التبريزي، تحقيق: مشـهور حسن سليمان، الدار الأثرية - الأردن، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ).

(١١٣) الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلى معوض. دار الكتب العلمية-بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(١١٤) كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ).

(١١٥) كتاب المجروحين من المحدثين: أبو حاتم محمد بن حبان التيمي البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب (١٣٩٦هـ).

(١١٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، تصوير دار الفكر.

(١١٧) الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت = الخطيب البغدادي. تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية- الهند، تصوير دار الفكر.

(١١٨) لب اللباب في تحرير الأنساب: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

(١١٩) لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري. دار صادر، بيروت.




(١٢٠) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(١٢١) محاسن الاصطلاح: أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، دار المعارف.

(١٢٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت. الطبعة الثالثة (١٤٠٤ هـ).

(١٢٣) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، المطبعة الأميرية، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ).

(١٢٤) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

(١٢٥) المستدرك على الصحيحين: أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

(١٢٦) المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، نسخة مصورة عن الطبعة الميمنية، مكتبة قرطبة.




(١٢٧) المسند الصحيح (صحيح مسلم): الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث - بيروت.

(١٢٨) مشيخة ابن شاذان الصغرى: لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان، تحقيق / عصام موسى هادي، مكتبة الغرباء - السعودية (١٤١٩م).

(١٢٩) المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي= ابن أبي شيبة تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج - بيروت، تصوير مكتبة الرشد (١٤٠٩هـ).

(١٣٠) المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب= الطبراني. تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني. دار الحرمين، مصر الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(١٣١) معجم البلدان: شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي. تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(١٣٢) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ).

(١٣٣) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشافعي المعروف بابن الصلاح، تحقيق: د/ نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، (١٤٠٦هـ).




(١٣٤) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: أحمد بن فارس السلوم. دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ).

(١٣٥) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد الله محمد الصديق. مكتبة الخانجي. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

(١٣٦) مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، (١٣٩٩هـ).

(١٣٧) مقدمة في أصول الحديث: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ).

(١٣٨) المقنع في علوم الحديث: سراج الدين عمر بن أحمد المعروف بابن الملقن، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

(١٣٩) مناقب الشافعي: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: السيد أحمد صقر. تصوير: دار التراث- القاهرة.

(١٤٠) المنهج المقترح لفهم المصطلح: د/ حاتم العوني، الطبعة الأولى دار الهجرة - السعودية (١٤١٦هـ).

(١٤١) منهج النقد في علوم الحديث: د/ نور الدين عتر، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ).




(١٤٢) المنهل الروي: بدر الدين بن جماعة، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ).

(١٤٣) الموقظة: الحافظ محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام الطبعة الخامسة (١٤٢١هـ).

(١٤٤) نخبة الفكر - دراسة عنها وعن منهجها د/ أحمد محمد نور سيف، بحث منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد رقم (١٢٨).

(١٤٥) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوعة مع شرحها نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر): الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة (١٤١٧).

(١٤٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (١) تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة (١٤١٧)، وإليها أعزو ما أنقله عن النخبة والنزهة، وإن عزوت إلى طبعة أخرى أشرت إليها (٢) تحقيق: عبد الله بن ضيف الرحيلي، مطبعة سفير - الرياض (١٤٢٢هـ) (٣) تحقيق: د/ نور الدين عتر، مطبعة الصباح - دمشق (١٤١٣).

(١٤٧) نظم العقيان في أعيان الأعيان: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية - بيروت.

(١٤٨) النكت الوفية بما في شرح الألفية: برهان الدين بن عمر البقاعي، تحقيق د/ ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد - السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ).




(١٤٩) النكــت على كتاب ابن الصلاح: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العســقلاني، تحقيق ربيع بن هادي عمير.، دار الراية السعودية، الطبعة الرابعة (١٤١٥هـ).

(١٥٠) النكــت على مقدمة ابــن الصلاح: الإمام بدر الدين الزركشــي، تحقيق: د/ زين العابديــن بن محمد بلافريج، مكتبة أضواء الســلف، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

(١٥١) الهداية: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد المعروف بـ (ابن الجزري) [مع شرحها الغاية: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي] تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ (٢٠٠١م).

(١٥٢) هدى الســاري (مقدمة فتح الباري): الحافــظ أحمد بن علي بن حجر العســقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة الســلفية، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ).

(١٥٣) هديــة العارفين بأســماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإســماعيل باشا بن محمد بن أمين البغدادي، دار الفكر (١٤٠٢هـ).

(١٥٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: د/ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، الطبعة الأولى (١٤٢٧).

(١٥٥) وفيــات الأعيــان وأنباء أبنــاء الزمان: أبو العباس شــمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق د/ إحســان عباس، دار الثقافة - لبنان.




(١٥٦) اليقيني والظني من الأخبار: د/ حاتم العوني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٣٣هـ).

(١٥٧) اليواقيت والدرر بشرح شرح نخبة الفكر: محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٢٠هـ).



فهرس المحتويات




تم بحمد الله